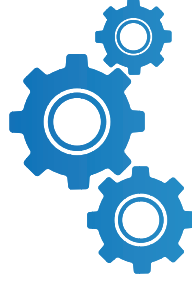




الدورة الثانية والخمسون

52



مؤتمر
العمل
العربي

جمهورية مصر العربية | 13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الثاني

تقرير عن نشاطات وإنجازات

منظمة العمل العربية خلال عام 2025

تقديم

يتناول القسم الثاني من البند الأول المدرج على جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي تقريراً عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال الفترة من يناير / كانون الثاني 2025 وحتى نهاية ديسمبر / كانون الأول 2025 ، ويأتي هذا التقرير ليتضمن الأنشطة التي أنجزتها المنظمة (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة لها) من واقع خطة عملها المعتمدة لعام 2025 .

جاء تنفيذ منظمة العمل العربية لهذه الأنشطة في إطار استنادها لعدة أسس منها الأهداف والغايات التي نص عليها دستور المنظمة والميثاق العربي للعمل، وتلبية لاحتياجات وتطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة للقضايا والمجالات التي يرون أهمية تناولها ودراستها من خلال الأنشطة النوعية التي تنفذها المنظمة، بالإضافة إلى التوجهات والسياسات العامة التي تضمنتها قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمر العام ومجلس الإدارة وذلك إلى جانب ما تتضمنه الوثائق والأدبيات والاستراتيجيات الصادرة عن منظمة العمل العربية من توجهات للاسترشاد بها في تنفيذ نشاطاتها وفعاليتها.

وتهدف المنظمة من خلال تنفيذ هذه الأنشطة إلى توطيد أواصر التعاون مع أطراف الإنتاج الثلاثة وتفعيل التعاون وتوثيق العلاقات مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبشكل خاص مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك بالإضافة إلى تفعيل العلاقات مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وفي ضوء اتفاقيات التعاون الموقعة معهم.

وتتلخص أبرز عناوين الأنشطة والإنجازات في خمسة محاور رئيسية:

أولاً : محور الحماية الاجتماعية .

- معايير وتشريعات العمل .
- شؤون عمل المرأة العربية.
- عمل الأطفال .
- الأشخاص ذوي الإعاقة.
- التأمينات الاجتماعية.
- الصحة والسلامة المهنية.

ثانياً : محور التنمية البشرية والتشغيل .

- التشغيل ودراسات سوق العمل.
- التدريب المهني والتقني.
- التنقل والهجرة.
- التصنيف العربي المعياري للمهن.

ثالثاً : محور العلاقات الخارجية والتعاون الدولي .

- العلاقات العربية والدولية.
- التعاون الفني.

رابعاً : محور الإعلام والتوثيق والمعلومات .

- الإعلام والنشر.
- التوثيق والمعلومات.
- الإصدارات والدراسات والترجمة.

خامساً : محور الاجتماعات الدستورية والنظامية.

ويبرز التقرير أهم الأنشطة والفعاليات دون تناول تفاصيل العمل اليومي والأنشطة المعتادة ، وإننا على ثقة بأنه سينال من مؤتمركم الموقر كل الاهتمام والعناية لإثراء مكتب العمل العربي بالملاحظات والمقترحات التي سيكون لها أثراً بالغاً في اتباع الطرق الأكثر تطوراً وملاءمة لمواصلة تنفيذ خطة عمل المنظمة وبرامجها على طريق تحقيق أهدافها وتطلعاتها.

وتقوم المنظمة بإصدار كتيب سنوي يتضمن أبرز التوصيات والنتائج لكافة الأنشطة الفعاليات التي عقدتها المنظمة على مدار العام ، لتمكين أطراف الإنتاج الثلاثة والمهتمين ومتخذي القرار من الاستفادة من هذه التوصيات وترجمتها على أرض الواقع بإدراجها ضمن خطط وبرامج العمل من أجل بناء مستقبل عمال أكثر إشراقاً .

والله ولي التوفيق ،،

فايز علي المطيري

المدير العام

أولاً : محور الحماية الاجتماعية

يهدف نشاط منظمة العمل العربية في مجال الحماية الاجتماعية إلى بناء أسس للحماية تقدم حزمة متكاملة من ضمانات الأمن الاجتماعي بهدف التخفيف من حدة الفقر ومن الهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وذلك من خلال دعم جهود الدول العربية في تبني مفاهيم العدالة والمساواة وتكريس الحقوق والحريات النقابية وإلغاء كافة مظاهر التمييز في العمل وتعزيز تمكين استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة.

تستدعي التحديات الراهنة حشد الجهود وتعزيز التعاون بين كافة الأطراف المعنية بما يعود بالنفع والفائدة على الفئات الفقيرة والمهمشة في مجتمعاتنا العربية، وعلى مؤسسات الضمان الاجتماعي أن تعمل على وضع أطر قانونية ومأسسة وممارسة الحوار الاجتماعي الهادف والبناء بما يساعد على تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وحوكمتها وتحقيق التحول الرقمي الذي بات يقوم بدور مؤثر نحو شمولية الحماية الاجتماعية ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

حيث يعد الحوار الاجتماعي أحد المبادئ الأساسية التي قامت عليها منظمة العمل العربية التي تعمل على ترسيخ الحوار الاجتماعي كوسيلة وأداة فعالة لحل المشكلات وتحقيق السلم الاجتماعي، وتهدف المنظمة عبر أنشطتها وبرامجها إلى تعزيز الحوار الاجتماعي الثلاثي الفاعل وتطوير آلياته وتوسيع مجالاته وتكريسه عملياً كأداة للحوكمة الاقتصادية والاجتماعية الرشيدة وذلك عبر تفعيل معايير العمل العربية المتعلقة بالحوار الاجتماعي بما يجعل هذا الحوار شاملاً لمختلف قضايا التنمية والإنتاج والتشغيل والحماية الاجتماعية، فحجم التحديات الراهنة تستوجب تضافر و تكامل جهود شركاء الإنتاج في إطار حوار ثلاثي موسع لإيجاد حلول لهذه القضايا التي يعاني منها المجتمع واقتراح تدابير للحد من آثارها السلبية .

وقد حرصت منظمة العمل العربية خلال الفترة الماضية على إعداد العديد من الدراسات وعقد الاجتماعات والندوات والورش والدورات التدريبية لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة لتعزيز التعاون بينهم وتحقيق التكاتف المطلوب لمواجهة التحديات، وعملت هذه الأنشطة على تعزيز مفهوم المفاوضة الجماعية وتكريس وتعزيز الحماية الاجتماعية لصالح الفئات الهشة والعمالة في القطاع غير المنظم، وقد شارك في تنفيذ برامج هذا المحور إلى جانب إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل بمكتب العمل العربي كل من المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم والمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر.

أولاً : مجال معايير وتشريعات العمل

1- دورتان تدريبيتان حول مهارات العمل النقابي والحوار الاجتماعي

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ :** إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** محافظتي (اسوان وقنا) جمهورية مصر العربية، من 18-22 يناير
- ❖ **عدد المشاركين:** 76 مشارك ومشاركة
- ❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة:** الاتحاد العام لنقابات عمال مصر
- ❖ **الأهداف:**

- تعزيز مهارات الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية.
- تدريب القيادات النقابية لتقوم بدور إيجابي في تعزيز علاقات العمل على أسس من التفاهم والحوار لخلق المناخ الملائم للاستثمار.
- تنمية مهارات حل المشكلات باستخدام النهج العلمي والتحليلي.
- بناء الثقة وتعزيز الشفافية وتدريب المشاركين على إدارة النزاعات بشكل فعال.

❖ **المحاور:**

- منظمة العمل العربية: نشأتها – أهدافها والمعايير الخاصة بالحقوق النقابية والمفاوضة الجماعية
- تأثير الحوار الاجتماعي على علاقات العمل
- إدارة الأزمات وصنع القرار
- المنهج العلمي في حل المشكلات
- مهارات العمل النقابي والمفاوضة الجماعية

❖ **النتائج :**

- تدريب القيادات النقابية لتقوم بدور إيجابي في تعزيز علاقات العمل على أسس من التفاهم والحوار لخلق المناخ الملائم للاستثمار

* * *

2- ندوة عربية حول " تطوير أنظمة تفتيش العمل في إطار الأنماط الجديدة للعمل ".

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل ، بالتعاون مع المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس.

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** الحمامات / الجمهورية التونسية، 2 -3 يوليو/ تموز 2025

- ❖ **عدد المشاركين:** 30 مشاركا ومشاركة من الدول التالية: (الأردن - تونس - سوريا - فلسطين - الكويت - قطر - مصر - المغرب)

❖ الأهداف:

- النهوض بإدارات تفتيش العمل وتحديثها من خلال تحسين أساليب وتقنيات التفتيش والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال.
- ملاءمة التشريعات الوطنية مع معايير العمل العربية ذات العلاقة.
- الاستفادة من مختلف الخبرات والممارسات الجيدة في الدول العربية والمتعلقة بتفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.

❖ المحاور:

- التخطيط الاستراتيجي ومؤشرات أداء تفتيش العمل.
- أدلة تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في ظل الأنماط الجديدة للعمل.
- أساليب وتقنية التفتيش الذكي في ظل التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال.
- آليات تجاوز صعوبة تفتيش العمل وتأمين إنفاذ التشريعات وفقا لمعايير العمل العربية والدولية.

❖ التوصيات:

- دعوة الدول العربية لضرورة إجراء مراجعات شاملة للتشريعات العمالية والاجتماعية في الدول العربية، لضمان ملاءمتها للأنماط الجديدة من علاقات العمل التي فرضتها التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، وبما يضمن حماية حقوق جميع أطراف العمل.
- التأكيد على تحديث إدارات تفتيش العمل في الدول العربية من خلال اعتماد التقنيات الحديثة للتحقيق والتفتيش، وتبني آليات " التفتيش الذكي " باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما يسهم في رفع كفاءة الرقابة على بيانات العمل غير التقليدية.
- دعوة الدول العربية إلى اعتماد الأدلة الإرشادية الصادرة عن منظمة العمل العربية – لا سيما حقبة تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في ظل الأنماط الجديدة للعمل – كمرجعية تدريبية.
- العمل على بناء قدرات مفتشي العمل من خلال برامج تدريبية متخصصة ومتواصلة تركز على التكيف مع بيانات العمل الحديثة، وتمكنهم من تطبيق المعايير بفعالية ضمن الاقتصاد الرقمي وغير المنظم.
- تفعيل آليات التعاون العربي من خلال تعزيز تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين إدارات تفتيش العمل في الدول العربية، من خلال ورش العمل المشتركة ومنصات التعاون الرقمي، مما يسهم في توحيد الرؤى وتطوير الأداء.
- الرقابة على بيانات العمل الافتراضية وتطوير أدوات تفتيش مبتكرة تلائم بيانات العمل عن بعد، بما في ذلك اعتماد منصات رقمية للرقابة والتحقيق، وضمان امتثال أصحاب العمل والعمال لمتطلبات الصحة والسلامة المهنية.

- حث الحكومات على تطوير سياسات عملية لإدماج العاملين في الاقتصاد غير المنظم ضمن الإطار القانوني، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية والصحية لهم، بما يعزز الاستقرار في سوق العمل.
- تطوير مؤشرات الأداء في تفتيش العمل والتأكيد على ضرورة اعتماد منهجيات التخطيط الاستراتيجي وإعداد مؤشرات أداء واضحة وواقعية لقياس فاعلية إدارات التفتيش وتحديد نقاط التحسين، والعمل على زيادة مفتشي العمل لتتماشى مع إعداد المؤسسات التي يتم تفتيشها.
- دعوة الدول العربية بمواءمة آليات التفتيش الوطني مع اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل العربية، بما في ذلك الاتفاقيات العربية رقم (7) و (19) و (20) ، وكذلك التصديق على اتفاقيات العمل الدولية رقم (81) و (129) وتقديم الحماية الكاملة للعاملين في مختلف الأنماط المهنية.
- ضرورة أن تراعي السياسات الرقابية ومتطلبات التفتيش البعد الإنساني والاجتماعي للعاملين، بما يعزز بيئة عمل كريمة وأمنة، ويحد من الهشاشة والتمييز في أنماط العمل الجديدة.

* * *

3- الدورة التدريبية حول: " قانون العمل رقم (14) لسنة 2025 ودوره في تحسين علاقات العمل والأنماط الجديدة للعمل "

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ :** إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل ، لصالح الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ :** القاهرة، جمهورية مصر العربية، 27- 28 أكتوبر / تشرين الأول 2025

❖ **عدد المشاركين:** (38) مشارك ومشاركة من قيادات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

❖ **الأهداف:**

- تقديم فهم شامل لأهم الملامح الذي استحدثها قانون العمل رقم 14 لسنة 2025.
- مناقشة دور القانون في تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات أصحاب العمل والعمال
- استعراض الضمانات الجديدة التي تهدف الى حماية العمال وتحسين ظروف العمل.
- تعزيز الوعي بدور النقابات العمالية في حماية حقوق العمال وفقا لأحكام قانون العمل.
- التدريب على احكام التفاوض في إطار قانون العمل رقم 14 لسنة 2025.

❖ **المحاور:**

- دور الاتحاد العام لنقابات العمال في مسيرة إصدار القانون .
- الإطار العام لقانون العمل رقم (14) لسنة 2025 " و " أهم المواد التي استحدثها قانون العمل " .
- ساعات العمل – الإجازات – انتهاء علاقة العمل الفردية .
- واجبات العمال ومساءلتهم – انتهاء علاقة العمل الفردية .
- المحاكم العمالية المتخصصة وآليات تنفيذ القانون .
- عقود العمل وأنماط العمل الجديدة – تشغيل المرأة .

❖ النتائج:

بعد مناقشات مستفيضة من خلال العروض المرئية والحالات والتطبيقات العملية والورش التفاعلية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- فهم معمق بالإطار العام لقانون العمل المصري رقم (14) لعام 2025، والتعرف على الفلسفة التشريعية للقانون الجديد.
- التعرف على المواد والإجراءات الجديدة في القانون المتعلقة بواجبات وحقوق العمال وساعات العمل والإجازات وآليات عمل المحاكم العمالية المتخصصة.
- تعزيز إدراك المشاركين لدور القانون في تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات أصحاب العمل والعمال بما يسهم في استقرار علاقات العمل .
- تطوير مهارات الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي بين المشاركين بما يعزز من فاعلية الشراكة بين أطراف الإنتاج الثلاثة.
- تمكين المشاركين من التعامل مع المستجدات المتعلقة بأسواق العمل مع التركيز على الأحكام المتعلقة بالأنماط الجديدة للعمل.
- رفع مستوى الوعي بدور النقابات العمالية في حماية حقوق العمال وتفعيل آليات الحوار الاجتماعي وفقاً لأحكام القانون.
- التدريب على مهارات التفاوض الجماعي وتسوية النزاعات العمالية في إطار قانون العمل الجديد.

* * *

4- الندوة العربية حول “دور الحوار الاجتماعي في تعزيز الحماية الاجتماعية للمتقاعدين العرب”

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** جمهورية مصر العربية، 6 – 7 ديسمبر 2025

❖ **عدد المشاركين:** (35) مشارك ومشاركة

❖ **الأهداف:**

- ترسيخ مفهوم الحوار الاجتماعي للمشاركين من المتقاعدين العرب.
- الوقوف على دور الحوار في تعزيز الحماية الاجتماعية للمتقاعدين العرب.
- تعزيز دور الاتحادات عبر الحوار الاجتماعي لتحسين أحوال المتقاعدين.

❖ **المحاور:**

- استدامة صناديق الضمان في ظل المتغيرات الاقتصادية.
- دور الحوار الاجتماعي في تعزيز القدرة المالية لصناديق الضمان الاجتماعي لملاءمة المعاشات مع نفقات المعيشة للمتقاعدين.
- سبل تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالضمان الاجتماعي العربي.
- عروض وطنية من السادة أعضاء الاتحاد.

❖ التوصيات:

- دعوة اتحاد المتقاعدين العرب إلى إنشاء مرصد عربي للمتقاعدين يضم قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة حول أوضاعهم واحتياجاتهم.
- الاهتمام بالمرأة المتقاعدة والأرملة وتوفير برامج حماية اجتماعية خاصة بها وبأولادها، مراعاة لظروفها الاقتصادية والاجتماعية.
- تحديث قوانين الضمان الاجتماعي بشكل دوري لضمان مواكبتها لمتطلبات العصر والتحول الاقتصادي.
- إطلاق برامج تدريبية وتأهيلية للمتقاعدين لتمكينهم من العمل الجزئي أو الاستشاري لمن يرغب، مما يعزز مشاركتهم الاقتصادية.
- تطوير آليات الرقابة والمساءلة لضمان تنفيذ التشريعات المتعلقة بالضمان الاجتماعي وعدم انحرافها عن أهدافها الأساسية.
- تعزيز دور النقابات والاتحادات الخاصة بالمتقاعدين في إدارة أموال الضمان والتخطيط لمستقبلهم الاجتماعي.
- تفعيل نظام التأمين الصحي للمتقاعدين في الدول التي لم تطبق هذا النظام بعد، وضمان شموليته وجودته.
- زيادة حجم الانفاق على برامج الحماية الاجتماعية خصوصاً الموجهة للمتقاعدين العرب والفئات الأكثر هشاشة.
- مراجعة مستويات المعاشات لتتماشى مع معدلات التضخم الاقتصادي والاجتماعي بما يضمن الحفاظ على القوة الشرائية لمعاشات المتقاعدين.
- العمل على أن تكون الحماية الاجتماعية للمتقاعدين ضمن المواضيع التي تطرح ضمن الحوارات الاجتماعية في كل قطر عربي.
- تعزيز التعاون بين الدول العربية لتبادل الخبرات في إدارة صناديق التقاعد وضمان الاستدامة المالية لهذه الصناديق.

* * *

5- الندوة الوطنية حول التحول الأخضر واقتصاديات الطاقة في العالم العربي

❖ الجهة المعنية بالتنفيذ: إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

❖ مكان وتاريخ التنفيذ: الكويت – دولة الكويت، يومي 7-8 ديسمبر / كانون الأول 2025

❖ الأهداف:

- التعرف على أثر التغيرات البيئية والمناخية على هيكل سوق العمل في المنطقة العربية.
- تأكيد ضرورة التحول إلى الاقتصاد الأخضر كخيار اقتصادي واجتماعي حتمي وضروري لضمان أمن الطاقة واستقرار سوق العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لصالح الأجيال القادمة.

- بحث سبل الاستثمار في رأس المال البشري والطاقة النظيفة والابتكار بهدف تحويل تحديات تغير المناخ إلى فرص متاحة، من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي القائم على التمكين الشامل والمنصف لكل الفئات في المنطقة العربية.
- تعزيز الحوار الاجتماعي الثلاثي بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال للتوافق على سياسات وإجراءات تكفل انتقالاً عادلاً نحو اقتصاد أخضر.

❖ المحاور:

- واقع التحول الأخضر واقتصاديات الطاقة وأثرها على أسواق العمل في الدول العربية.
- بناء القدرات وصقل المهارات لمواكبة التحول نحو الوظائف الخضراء ومواجهة التحديات المناخية.
- آليات تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة في ظل التحول الأخضر: دراسة في الأطر التشريعية والعدالة الاجتماعية.

❖ النتائج:

- اعتماد استراتيجيات وطنية شاملة للتحول الأخضر تركز على التوسع في الاستثمار في الطاقات المتجددة، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، مع التركيز على تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري بشكل تدريجي.
- إطلاق برامج وطنية لإعادة التأهيل المهني وصقل المهارات تستهدف العمال في القطاعات المعرضة للتحول، بالتركيز على تنمية المهارات الخضراء والرقمية المطلوبة في الانتقال الأخضر.
- بناء استراتيجيات وطنية شاملة للمهارات الخضراء المطلوبة لتجسيد التحول الأخضر، تربط ما بين السياسات التعليمية والاقتصادية والبيئية، مع إنشاء قاعدة بيانات وطنية لمهارات المستقبل ومتطلبات سوق العمل الأخضر.
- تعزيز التعليم التقني والمهني من خلال برامج تدريب قصيرة ومكثفة في مجالات الطاقة المتجددة مثل تركيب وصيانة أنظمة الطاقة الشمسية والرياح، كفاءة الطاقة، إدارة النفايات وإعادة التدوير، والهيدروجين الأخضر، بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين.
- ترسيخ الحوار الاجتماعي الثلاثي من خلال إنشاء أو تفعيل لجان وطنية للانتقال العادل تضم الأطراف الثلاثة: الحكومات وأصحاب العمل والاتحادات العمالية، تكون مهمتها المشاركة في تصميم ومتابعة سياسات التحول بشكل يراعي مصالح جميع الأطراف.
- تشجيع البحث والتطوير والابتكار في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وإدارة الموارد، عبر تعزيز الشراكات بين المؤسسات الجامعية ومراكز البحث.
- دعم ريادة الأعمال الخضراء من خلال حزم تمويلية ومنح تحفيزية للشركات الناشئة في مجالات الطاقة المتجددة والاقتصاد الدائري، والزراعة المستدامة، والتقنيات منخفضة الكربون.

6- المشاركة في الندوة الوطنية لأطراف الإنتاج الثلاثة بعنوان " نحو حوار اجتماعي أكثر استدامة"

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ :** الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان بالتعاون مع وزارة العمل وغرفة تجارة وصناعة عُمان

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ :** مسقط / سلطنة عُمان، 3 - 4 فبراير / شباط 2025

❖ **المشاركون:** حضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة وممثلين عن أصحاب العمل والعمال، وبمشاركة عدد من الجهات المحلية والمنظمات العربية والدولية ، وبرعاية معالي المهندس / سعيد بن حمود المعولي، وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات .

❖ **مشاركة المنظمة :** بدعوة من الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان شارك في الندوة وفد من منظمة العمل العربية برئاسة معالي الأستاذ / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية.

❖ الأهداف:

- الاحتفاء بما حققته سلطنة عُمان من تجويد منظومة الحماية الاجتماعية وتحديث تشريعات العمل بحوار اجتماعي شاركت فيه أطراف الإنتاج.
- توفير بيانات تحليلية لتحقيق فعالية أكبر للحوار الاجتماعي، ورصد التحديات التي تواجهها لجان الحوار الوطنية التخصصية، وبحث أولويات واستراتيجيات عملها، وتشغيلها، وهيكلتها، وطرق تمويلها، وتكامل الأدوار وضبط مسارات الحوار الاجتماعي من خلال اللجان الوطنية المعنية استعراض دور الجهات المعنية.
- رصد التحديات العملية التي تواجهها لجان الحوار الاجتماعي من خلال ممثليها، مع تحديد احتياجاتها لضمان استدامتها وتعظيم أدوارها، والبحث لها عن آليات عمل حديثة.
- تسليط الضوء على الممارسات النموذجية للحوار الاجتماعي الثلاثي، من خلال استعراض نماذج دولية، تعمل على تعزيز الإجراءات المتعلقة بالحوار الاجتماعي ومأسسته.
- تحقيق مستوى متميز من الوعي بأهمية الحوار الاجتماعي وترسيخ قيم التكاملية في عمل لجان الحوار الاجتماعي، والسعي لوضع الحوار الاجتماعي ضمن الأولويات والاستراتيجيات الوطنية بالتعاون مع الجهات الفاعلة، وتسليط الضوء من وجهة نظر نقابية عمالية نحو الاهتمام المتجدد بالحوار الاجتماعي.
- التطرق للأدوات والمهارات العملية اللازمة لمساعدة ممثلي لجان الحوار الاجتماعي، والتعامل مع التحولات والتحديات في سوق العمل والتشغيل، لاسيما كيفية ضمان أن تظل لجان الحوار الاجتماعي فاعلة مع التغيرات الحاصلة في أنماط العمل الجديدة وبما يعزز التوجهات الوطنية نحو اقتصاد مستدام وجاذب للاستثمار.

وقد خرجت الندوة بمجموعة من النتائج والتوصيات:

❖ أولاً: النتائج:

- يُعد الحوار الاجتماعي وسيلة فاعلة ومهمة في تعزيز العمل اللائق وإرساء مبدأ الشراكة الاجتماعية، تساهم في تحقيق التوازن بين مصالح أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة وأصحاب العمل والعمال)، وتحسين القدرة التنافسية في سوق العمل ونمو الأعمال والاقتصاد، بما يعزز التنمية المستدامة في شتى المجالات من خلال تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى استدامة النمو الاقتصادي؛ مما ينعكس على توفير فرص العمل اللائق والاستقرار الاجتماعي.
- يساهم الحوار الاجتماعي في تشجيع الاستثمار وتوفير بيئة العمل الجاذبة من خلال وضوح التشريعات والقوانين المنظمة للعمل، وممارسة الأنشطة والتجارة، وكذلك وضوح الحوافز الاستثمارية وتعزيز سمعة الدولة ورفع مكانتها في خارطة الاستثمارية الدولية.
- أظهرت التشريعات المنظمة لعلاقات العمل في سلطنة عمان التدرج في تنظيم الحوار الاجتماعي في سلطنة عمان وتأطيره على المستويين الثنائي والثلاثي؛ ابتداءً من الهيئات التمثيلية المشتركة للعمال وأصحاب العمل، مروراً باللجان العمالية والنقابات العمالية، ووصولاً إلى إنشاء لجنة الحوار المشترك بين أطراف الإنتاج.
- أظهرت الممارسة العملية للحوار الاجتماعي وجود بعض التحديات في تفعيل الحوار ومخرجاته، منها عدم وجود مقر للجنة، وعدم وجود كادر مختص، فضلاً عن غياب حوكمة لعمل اللجنة وآلية متابعة قراراتها وتوصياتها؛ الأمر الذي يستلزم تحسيناً في هذا الجانب لضمان تحقيق أهداف اللجنة، التي أنشئت من أجلها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الندوة في المقابل أظهرت وجود جهود تبذل في هذا الشأن.
- يتبين من خلال قانون العمل الجديد أنه -بجانب النص على إنشاء لجنة الحوار المشترك بين أطراف الإنتاج على المستوى الوطني- فقد أنشأ القانون المذكور عدداً من اللجان المعنية بتسوية النزاعات العمالية الجماعية وحسمها، منها لجنة التحكيم في منازعات العمل الجماعية، ولجنة تسوية منازعات العمل الجماعية، ولجنة النظر في الطلبات المقدمة من منشآت القطاع الخاص بشأن تقليص عدد العمال لأسباب اقتصادية؛ وعلى الرغم من أهمية هذه اللجان في تسوية المنازعات العمالية الجماعية وحسمها، إلا إن الممارسة العملية أظهرت كذلك عدداً من التحديات التشريعية والإجرائية التي يتعين الوقوف عليها وتذليلها؛ سعياً للوصول إلى أفضل الممارسات، ومنها تطوير وسائل إحالة النزاعات العمالية الجماعية إلى المحاكم المختصة.
- على الرغم من وجود أنشطة وممارسات متباينة بين المؤسسات لتعزيز أنماط مشاركة المجتمع في صنع السياسات العامة والسياسات الاقتصادية، إلا إن السياق العام يفتقر لوجود منهجيات وطنية محددة لوضع تعريف وآلية محكمة لمشاركة المجتمع، وضمان التمثيل العادل لجميع الأطياف، حسب موضوعات المشاركة وعدالة التمثيل.

❖ ثانياً: التوصيات:

- إنشاء مقر للجنة الحوار المشترك بين أطراف الإنتاج الثلاثة، ورفده بكادر من المختصين من أطراف الإنتاج، والموازنات المالية اللازمة، ووضع نظام حوكمة وآلية فاعلة لعمل هذه اللجنة لضمان تنفيذ مخرجاتها، ومتابعتها ووضع الوسائل المناسبة لمراجعة تلك المخرجات وتقييمها، وتعزيز الحوار المشترك بين أطراف الإنتاج، ورفع مستوى التنافسية ودراسة المقترحات التي تنظم سوق العمل، بما يساهم في تعزيز علاقات العمل وتحقيق التوازن والانسجام بين مصالح العاملين وأصحاب العمل.
- توسيع اختصاصات لجنة الحوار المشترك بين أطراف الإنتاج، ومنحها الصلاحيات اللازمة لتعزيز فاعليتها في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بتنظيم سوق العمل؛ لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتعزيز التنافسية ورفع الكفاءة الإنتاجية.
- توسيع التمثيل في لجنة الحوار المشترك بين أطراف الإنتاج في الموضوعات التي تتطلب طبيعتها توسعاً في التمثيل والمشاركة في اجتماعات اللجنة؛ بهدف تجويد مخرجاتها، وتسهيل اتخاذ التوصيات والقرارات ذات الصلة.
- دعم مختلف اللجان الحوارية المعنية برسم السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية على التفكير طويل الأمد في دراسة الموضوعات والقضايا المعروضة عليها؛ بهدف التوصل إلى حلول شاملة ومستدامة.
- رصد الملاحظات التشريعية والموضوعية والإجرائية المتعلقة بعمل اللجان المشكلة بموجب قانون العمل الجديد وتصنيفها وتحليلها بعناية؛ للتعرف على الأسباب الحقيقية لهذه الملاحظات، ومعالجتها بشكل مستمر مع الأطراف المعنية بتلك اللجان، سواء من المشاركين أو من أصحاب المصلحة؛ لضمان تحسين فعالية هذه اللجان وتحقيق أهدافها، ورفع مستوى قدرات أعضاء تلك اللجان والعاملين بها.
- وضع إطار وطني ومنهجي - من قبل الجهات ذات العلاقة - لتحديد أنماط المشاركة الاجتماعية وتعريفها ووضع محددات مباشرة لها وطرق تمثيلها في السياسات العامة والسياسات الاقتصادية على وجه التحديد؛ وذلك للاستفادة من مقدرات المشاركة في رؤية عُمان 2040 وأنشطة الخطط التنموية المتعاقبة.
- التصديق على اتفاقيات العمل الدولية المعززة للحوار الاجتماعي، أهمها الاتفاقية رقم (87) بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام 1948، والاتفاقية رقم (98) بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية لعام 1949، والاتفاقية رقم (144) بشأن المشاورات الثلاثية لعام 1976، والاتفاقية رقم (154) بشأن تشجيع المفاوضة الجماعية لعام 1981.
- دراسة التجارب الدولية الرائدة في مجال الحوار الاجتماعي، والاستفادة منها؛ لتطوير الحوار الاجتماعي في سلطنة عمان، وضمان تطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال.

7- المشاركة في مؤتمر الخدمة المدنية تحت شعار نحو خدمة مدنية فاعلة ومستدامة

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة العمل والإصلاح الإداري بالسودان.

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** بورتسودان، السودان 28- 29 أبريل / نيسان 2025

❖ **عدد المشاركين:** 514 مشارك ومشاركة

❖ **مشاركة المنظمة:**

تم عمل مداخلة باسم منظمة العمل العربية تم من خلالها نقل تحيات معالي المدير العام إلى السادة الحضور والإشارة إلى أهمية الدور الذي تقوم به منظمة العمل العربية في تطوير الأجهزة الحكومية المختصة بالشؤون العمالية بما يتلاءم والتطور الاجتماعي والاقتصادي في الدول العربية وتوفير الحماية الاجتماعية من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي البناء بين أطراف الإنتاج الثلاثة كما تمت الإشارة إلى دور منظمة العمل العربية في الترويج للاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني المحدث 2023 التي أقرتها القمة العربية والتي تعد إطاراً مرجعياً عربياً لتحقيق التنمية البشرية في الوطن العربي لمواكبة متطلبات أسواق العمل العربية والإعراب عن استعداد المنظمة لتقديم الدعم الفني اللازم في مجالات عمل المنظمة المختلفة

❖ **الهدف:**

هدف المؤتمر إلى تشخيص واقع الخدمة المدنية وتحدياتها واقتراح المعالجات اللازمة لترسيخ وتعزيز السياسات والتشريعات ذات الصلة للخدمة المدنية والانتقال بها لمرحلة ما بعد الحكومة الورقية واستشراف آفاق الحكومة الإلكترونية

❖ **جلسات المؤتمر:**

ناقش المؤتمر على مدار يومين سبل إصلاح وتطوير الخدمة المدنية، ومواكبة التحولات الإدارية والتكنولوجية، بما يسهم في تعزيز كفاءة الأداء الحكومي.

• **الجلسة الأولى:** العمل حول مستقبل الخدمة العامة، ترأسها الفريق الركن محمد الغالي الأمين العام

لمجلس السيادة، وقدم خلالها الدكتور محي الدين النعيم وزير الطاقة والنفط الورقة الرئيسية، التي تستعرض ملامح الإصلاح الإداري والتحديات التي تواجه القطاع العام.

• **الجلسة الثانية:** الدكتور عمر البشري وزير الزراعة والغابات، دور الخدمة المدنية في تحقيق

الكفاءة الإنتاجية، وقد أدار الجلسة المهندس أبوبكر أبو القاسم وزير النقل، تناولت الجلسة العلاقة بين الهياكل الإدارية والأداء المؤسسي، والسياسات الداعمة للإنتاج الحكومي التشريعات والإصلاح القانوني.

• **الجلسة الثالثة:** ركزت على الإطار التشريعي والتنظيمي للخدمة المدنية، برئاسة وزير العدل

الدكتور معاوية عثمان محمد خير، وقدم البروفيسور أبو العباس فضل المولى ورقة علمية عن التحديات القانونية والبيروقراطية.

❖ **التوصيات:**

• تشجيع العاملين ذوي الكفاءة والقدرة بحيث تمنح الحقوق على حسب الكفاءة والجدارة.

- استصحاب الأبعاد النفسية والروحية في تطوير الخدمة المدنية خاصة فيما بعد الحرب.
- ضرورة المراجعة الدورية للقوانين ولوائح الخدمة المدنية لمراقبة التطور والإصلاح الخاص بالخدمة المدنية.
- عدم تدخل السياسيين في القرارات الإدارية والمالية والفنية وإعادة ترتيب مراكز اتخاذ القرار في متطلبات اتخاذ الخدمة المدنية.
- الاهتمام بقطاع التعليم التقني والفني والمهني مع ضرورة العمل على إنشاء مراكز جديدة للتدريب في مراكز الولايات.
- إنشاء صندوق قومي أو محفظة مالية باسم المجلس الأعلى للتدريب المهني والتنمية الصناعية لتوفير التدريب المهني.
- الإسراع في عملية التحول الرقمي في مجال الإصلاح الإداري في مجال قاعدة بيانات العاملين بالدولة.
- توفير قروض ميسرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل جديدة.
- مراعاة الحيادية وعدم تسييس نظام الخدمة المدنية ودراسة إمكانية الرجوع إلى نظام الكشف الموحد في بعض الوحدات بما يضمن تبادل الخبرات والتجارب.

* * *

8- المشاركة في منتدى باب البحرين 2025 تحت شعار تشكيل مستقبل مستدام من خلال التجارة والتوظيف

- ❖ مكان وتاريخ التنفيذ: المنامة / مملكة البحرين، 28-29 إبريل 2025
- ❖ الجهات والمؤسسات المشاركة: مشاركة رفيعة المستوى من وزراء، ورؤساء غرف تجارية عربية ودولية، ومديري المنظمات العربية والدولية، بالإضافة الى قيادات اقتصادية وصناع قرار وخبراء من مختلف دول المنطقة والعالم.
- ❖ مشاركة المنظمة: المشاركة في فعاليات المنتدى
- ❖ الأهداف :-

- تعزيز التعاون التجاري العالمي والإقليمي
- معالجة تحولات الاقتصاد وتحديات القوى العاملة
- استكشاف دور مجلس التعاون الخليجي كمحفز للاستقرار والاستثمار
- تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص
- تشجيع الابتكار والاستدامة والنمو الشامل

❖ المحاور:

- الاستدامة الاقتصادية والعمالة في سياق التحديات العالمية
- دور القطاع الخاص ومؤسساته في النمو الاقتصادي

❖ التوصيات:

- تأثير التكتلات العالمية المتغيرة على الاستقرار والنمو، ومستقبل الاتفاقيات متعددة الأطراف، وإعادة هيكلة سلاسل التوريد العالمية
- دعم دور التكنولوجيا الرقمية الخضراء في تعزيز مرونة الاقتصادات.
- تعميق الدور الجوهري للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق النمو الاقتصادي، والذي أكد المتحدثون من خلالها على أهمية بناء شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التنمية الشاملة، وتقديم نماذج اقتصادية تستجيب لتحديات العصر، مثل تغير المناخ والعدالة الاجتماعية.
- دور التجارة البينية في دفع عجلة التنمية، وسبل تطوير التعليم المهني والتقني، وآليات ريادة الأعمال، بالإضافة إلى مستقبل المهارات المطلوبة لسوق العمل، وتحفيز الابتكار الصناعي، تطوير البنية التحتية الرقمية إلى جانب استعراض تجارب ناجحة في التحول الاقتصادي المستدام.
- تمكين الشباب من خلال تطوير وتوسيع برامج تدريبية مرنة، وتكثيف الاستثمارات في القطاعات الخضراء والرقمية، وتحفيز بيئة الأعمال الناشئة، وتوسيع الشراكات الدولية القائمة على تبادل المعرفة والتكنولوجيا، وذلك بهدف مواكبة تحديات المستقبل برؤية شاملة وروح مشتركة.
- كما عكس منتدى باب البحرين 2025 الالتزام بتعزيز الحوار الاقتصادي البناء، والدور الرائد في دعم مبادرات التنمية المستدامة وتعزيز مكانة المنطقة كمركز حيوي للتجارة والاستثمار والتوظيف.

* * *

9- المشاركة في الاجتماع العربي - الإقليمي رفيع المستوى - للتحضير لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** الجمهورية التونسية يومي 30 يونيو/ حزيران - 1 يوليو / تموز 2025
- ❖ **مشاركة المنظمة :** ألقى معالي المدير العام كلمة رئيسية .
- ❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة:**
 - مشاركة وزراء الشؤون الاجتماعية في الدول العربية
 - منظمة العمل العربية
 - عدد من المنظمات العربية والدولية
- ❖ **الأهداف:** يهدف إلى بلورة الرؤى، وتعزيز الشراكة بين الجهات الفاعلة، لتوحيد الموقف العربي على المستوى الدولي إزاء كافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وبما يساهم في بناء جسر بين السياسات العربية والأجندة العالمية للتنمية المستدامة.

❖ المحاور:

- نحو مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية - بين الواقع والمأمول
- الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية
- الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الأولى بالحماية الاجتماعية
- التشغيل والعمالة الكاملة والمنتجة في المنطقة العربية
- التنمية الاجتماعية في ظل النزعات المسلحة والكوارث الطبيعية: وضع اللجوء والنزوح في المنطقة جراء النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية

❖ التوصيات:

- التشديد على الارتباط الوثيق بين التطلعات العربية الاجتماعية التنموية لمواصلة مسيرة تنفيذ خطة 2030 والتطلع إلى ما بعدها، وفي إطار تنفيذ الرؤية العربية 2045، التي أقرتها القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الخامسة عام 2025، وكافة البرامج والخطط والاستراتيجيات العربية والدولية المستند عليها وتم أخذها في الاعتبار ضمن أولوياتنا هذه، مع الحفاظ على الأمن والسلم والوئام المجتمعي، وتوفير البيئة الآمنة التي تمكن من مواصلة مسيرة التنمية الاجتماعية.
- عدم المساس بالمبادئ والأعراف العربية المتعلقة بالأسرة، والعلاقات الاجتماعية الطبيعية، وعلى تعزيز التنوع الثقافي وصون مؤسسة الأسرة والزواج، بما يدعم التماسك الاسري والتلاحم المجتمعي والمحافظة عليه.
- مواصلة الجهود الرامية إلى الارتقاء بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة، وإدماجهم بشكل كامل في محاور القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية، لاسيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، والتشغيل والعمل اللائق، وبما يحقق الاندماج الاجتماعي المنشود.
- سد الفجوات الرقمية داخل البلدان وفيما بينها، بما في ذلك من خلال تعزيز بيئة رقمية عادلة وشاملة للجميع، وما يتطلبه ذلك دعماً ملموساً للدول النامية من خلال زيادة لموارد المالية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، إلى جانب تطوير أطر حوكمة تضمن لمساواة الرقمية، وحماية البيانات، والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، مع التركيز على الاستثمار في البنية التحتية الرقمية العامة، وبما في ذلك دعم تعزيز نظم البيانات لتوليد الأدلة، بناءً على التعدادات السكانية لقياس حالات الإعاقة، لوضع سياسات الاندماج الاجتماعي اللازمة.
- التمسك بمبدأ " ألا يتخلف أحد عن الركب"، ووضعه كأساس في محاور القمة العالمية ، وبالتركيز على الفئات الأولى بالحماية الاجتماعية، وفي مقدمتهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن والأطفال.
- التأكيد على ادانة الجرائم والاعتداءات التي يمارسها الاحتلال في الأراضي الفلسطينية وبعض الأراضي العربية، وضرورة السماح بالتدخلات الإنسانية والاجتماعية العاجلة في فلسطين ولبنان وسوريا، وتنحية كافة الصراعات عن وصول المساعدات الاغاثية والاجتماعية اللازمة.

- العمل على معالجة التحديات الاجتماعية الراهنة من خلال تعزيز التضامن الدولي، وبناء الثقة، وتجديد الالتزام بالعمل متعدد الأطراف في ركيزة التنمية الاجتماعية ضمن التنمية المستدامة، وعلى أن تسترشد هذه الجهود بالرؤية التي نص عليها الاعلان السياسي الصادر عن قمة كوبنهاغن.
- التركيز بشكل خاص على الملكية الوطنية لاستراتيجيات التنمية، بما يتماشى مع الأولويات الخاصة بكل دولة، والسياقات الثقافية، والمؤسسات ذات الصلة، وفي إطار التعاون العربي الدولي.
- وضع خطة عمل لتنفيذ توجهات القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المرتقبة، واستكمال مسيرة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، لما لها من أهمية مركزية في الدفع بأجندة للتنمية الاجتماعية الشاملة والعادلة، ومن خلال تعزيز التعاون مع الوكالات الأممية، ومنظمات المجتمع المدني، وبدعم من المؤسسات المانحة والقطاع الخاص، والتشديد بأن الوفاء بهذه الالتزامات يُعدّ شرطاً أساسياً لضمان مصداقية العملية متعددة الأطراف وتعزيز الثقة في النظام الدولي القائم على التعاون والتضامن.
- نطالب بأن يُعاد التأكيد على التزامات كوبنهاغن في القمة العالمية الثانية، مع اتخاذ تدابير عملية لتنفيذها، والذي يشمل زيادة الدعم المالي والتقني من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وكذلك نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وفقاً للمادة 66 من برنامج عمل كوبنهاغن، الذي دعا إلى تمكين الدول النامية من استخدام الابتكار لتحقيق التنمية الاجتماعية.
- تفعيل الالتزامات الخاصة بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية العالمية، على نحو ما تم التأكيد عليه أيضاً في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ).

* * *

10- المشاركة في تنظيم جلسة بعنوان " المسارات الرقمية نحو إضفاء الطابع المنظم في الاقتصاد

الاجتماعي التضامني على هامش القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** منظمة العمل العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية / الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومنظمة التعاون الإسلامي – مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** دولة قطر من 4 إلى 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025

❖ **مشاركة المنظمة :** تنظيم الجلسة

❖ النتائج:

- **تعزيز التحول الرقمي الشامل:** توسيع نطاق الوصول العادل إلى البنية التحتية الرقمية، والهويات الرقمية، وأنظمة التسجيل الإلكتروني، وأنظمة الدفع الإلكتروني، والخدمات الرقمية الميسرة، بما يضمن أن تسهم المسارات الرقمية في إدماج العاملين في القطاع غير المنظم، وتمكين النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.
- **تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية للجميع:** توسيع نطاق الحماية الاجتماعية الشاملة، القابلة للاستجابة للصدمات، والمدعومة رقمياً، لتشمل العاملين في القطاع غير المنظم، والعاملين عبر المنصات الرقمية، والعمال المهاجرين، والفئات الأكثر ضعفاً، مع ضمان قابلية نقل المنافع والحماية عبر مختلف أنماط العمل.
- **إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياسات الوطنية للتنمية:** اعتماد تشريعات تمكينية، وآليات تمويل مستدامة، ومبادرات لبناء القدرات من أجل توسيع نطاق التعاونيات والمؤسسات الاجتماعية بوصفها محركات للعمل اللائق، والتنمية المحلية، والنمو الشامل.
- **تعزيز الأطر التشريعية:** تطوير نماذج قانونية تعزز حقوق العمل، وتنظم أشكال العمل الرقمية وغير التقليدية، وتكفل الإنصاف والمساواة وعدم التمييز في أسواق العمل.
- **إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات الاجتماعية والاقتصادية:** تضمين التخطيط القائم على المخاطر في سياسات الحماية الاجتماعية، وسياسات سوق العمل، واستراتيجيات التعافي الاقتصادي، بما يعزز القدرة على الصمود، ويحمي سبل العيش، ويحول دون دفع الفئات الهشة إلى مزيد من الفقر في أعقاب الأزمات.

11- جلسة حوارية رفيعة المستوى بعنوان: "من الاقتصاد غير المنظم إلى العدالة الاجتماعية: تعزيز الحماية الاجتماعية والعمل اللائق للجميع" على هامش القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية.

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة العمل في دولة قطر

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** الدوحة يوم 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025

❖ **مشاركة المنظمة:** مداخلة رئيسية من معالي المدير العام

12- المشاركة في المؤتمر العربي - الدولي رفيع المستوى حول تنفيذ الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية وقطاع الشؤون الاجتماعية – الأمانة الفنية

لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في جامعة الدول العربية

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** المملكة الأردنية الهاشمية، عمان 17 ديسمبر/ كانون الأول 2025

❖ **مشاركة المنظمة :** قدم معالي الأستاذ / فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، مداخلة

رئيسية في الجلسة الرابعة حول التوجهات العربية لتنفيذ إعلان الدوحة

❖ **المشاركون:** حضور ورعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور / جعفر حسن في المملكة الأردنية الهاشمية،

ومعالي السيد / أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، وبمشاركة واسعة من وزراء التنمية

والشؤون الاجتماعية في الدول العربية، ومديري منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك،

ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وممثلون عن منظمات دولية وعربية وإقليمية، ومؤسسات مجتمع

مدني.

❖ **النتائج :** صدر عن المؤتمر بيان عمّان بوصفه وثيقة تنفيذية عملية وخارطة طريق واضحة لنقل إعلان

الدوحة السياسي من الإطار النظري إلى التطبيق والتنفيذ بما ينعكس على حياة المواطنين في الدول

العربية مع التركيز على ثلاث ركائز أساسية :

1. تعزيز فرص العمل وتوفير بيئة عمل لائقة

2. التأهيل والتدريب وبناء القدرات.

3. تعزيز الإدماج الاجتماعي، لا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأيتام وفاقد السند

الأسري والتصدي لظاهرة الفقر متعدد الأبعاد.

* * *

ثانياً: مجال شؤون عمل المرأة العربية

1- دورة تدريبية رقمية حول " الأمن السيبراني فهم المخاطر ومواجهة التحديات: نحو ريادة أعمال نسائية أكثر أماناً وتطوراً "

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** عبر منصة زووم - 20 مايو/ أيار 2025

❖ **عدد المشاركين:** (85) مشارك ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

❖ **الأهداف:**

- تطوير سياسات وطنية تدعم ريادة الأعمال النسائية في القطاع الرقمي، وتشجع انخراطها في مجالات الابتكار والتقنيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني.
- رفع مستوى الوعي بالأمن السيبراني بين النساء، وتزويدهن بالمهارات اللازمة لحماية أنفسهن من المخاطر السيبرانية، وتعزيز قدراتهن على استخدام التكنولوجيا بأمان وفعالية.
- تمكين المشاركات والمشاركين من التعرف على أنواع الجرائم الإلكترونية وكيفية التعامل معها، وتوفير بيئة تفاعلية لتبادل الخبرات والمعرفة.
- تعزيز مشاركة المرأة في التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي من خلال ضمان تكافؤ الفرص في التعليم والتدريب بمجالات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات.

❖ **المحاور:**

- المرأة، والعمل، والمنصات الرقمية: تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في سياق التكنولوجيا والابتكار والعصر الرقمي.
- مقدمة في الأمن السيبراني وأهميته، وأنواع الجرائم الإلكترونية، وكيفية حماية الحسابات الشخصية والبيانات.
- أفضل الممارسات لاستخدام الانترنت بأمان، أدوات وتقنيات الأمن السيبراني.
- الروابط والمواقع الإلكترونية المزيفة والنشاطات الإلكترونية المضرة التي تهدد سلامة المستخدم.
- التشريعات والقوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية.

❖ **النتائج:**

- الأمن السيبراني ضرورة استراتيجية لتمكين المرأة العربية في الاقتصاد الرقمي وتعزيز ريادتها.
- التحول الرقمي يفتح آفاقاً واسعة أمام المرأة، لكنه يحمل تحديات خطيرة مثل: الابتزاز الإلكتروني، سرقة الهوية، انتهاك الخصوصية، الاحتيال المالي.
- الأمن السيبراني أصبح أحد مفاتيح العدالة الرقمية والمساواة الاقتصادية.
- العمل على دمج الأمن السيبراني في جميع برامج التمكين الاقتصادي الرقمي للمرأة العربية.

- تطوير سياسات وطنية شاملة تدعم ريادة الأعمال النسائية وتفتح المجال أمام النساء في قطاعات التكنولوجيا والابتكار.
- تعزيز التعليم والتدريب على مبادئ الأمن السيبراني وأدوات الحماية الرقمية.
- توفير تمويل وشبكات دعم لرائدات الأعمال لحماية أعمالهن من المخاطر الإلكترونية.
- العمل على رفع الوعي المجتمعي بجرائم الابتزاز والاحتيال الإلكتروني وكيفية مواجهتها.
- تحديث الأطر القانونية والتشريعية الخاصة بالجرائم الإلكترونية بما يتماشى مع خصوصية السياق العربي.

* * *

2- المشاركة في منتدى المرأة العاملة - الواقع والتطلعات.

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** الاتحاد العام لعمال الكويت.
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** دولة الكويت، 17 يونيو/ حزيران 2025.
- ❖ **طبيعة مشاركة المنظمة:** المشاركة من خلال تقديم مداخلة حول محور المرأة في الإعلام
- ❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة:**
 - معالي الشيخة جواهر إبراهيم الدعيج الصباح مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الانسان وسعادة الشيخة فادية سعد العبد الله الصباح المديرية التنفيذية للجنة شؤون المرأة التابعة لمجلس الوزراء ورئيسة مجلس إدارة الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية.
 - الاتحاد العام لعمال الكويت .
 - الهيئة العامة للقوى العاملة .
 - غرفة تجارة وصناعة الكويت .
 - منظمة العمل العربية .
 - المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون،
 - رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة بالكويت .
 - المنسق الوطني لمنظمة العمل الدولية بالكويت .
 - رئيس المجلس التنسيقي للاتحادات واللجان العمالية الخليجية ورئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة العربية السعودية .
 - رؤساء وأعضاء لجنة المستشارين ومكتب العمالة الوافدة ولجنة المرأة العاملة ولجنة ذوي الإعاقة في الاتحاد العام لعمال الكويت .
 - رئيسات لجان المرأة العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، والعديد من رؤساء الاتحادات والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني.

❖ الأهداف:

- تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً من خلال دعم مشاركتها الفاعلة في سوق العمل وتعزيز دورها في التنمية المستدامة.
- تعزيز مشاركة المرأة في العمل النقابي، وتمكينها من الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار داخل الهياكل النقابية والمؤسسات العمالية.
- نشر ثقافة المساواة بين الجنسين والتوعية بأهمية تكافؤ الفرص في بيئة العمل، ومحاربة التمييز بكافة أشكاله.
- رفع الوعي بقضايا المرأة، وتسلط الضوء على التحديات التي تواجهها، خاصة في القطاعات ذات الطابع غير المنظم أو الأكثر هشاشة.
- تبادل الخبرات والتجارب بين النقابات من مختلف الدول والجمعيات بهدف بناء شبكات تضامن وتعاون فعّالة.
- دعم السياسات والتشريعات التي تحمي حقوق المرأة العاملة، وتوفير بيئة عمل آمنة وعادلة وشاملة للجميع.
- التوعية بحقوق المرأة ضمن الاتفاقيات العربية والدولية ومعايير العمل اللائق الصادرة عن منظمتي العمل العربية والدولية والمنظمات الإقليمية.

❖ المحاور:

- المرأة العربية في مجال الإعلام.
- الذكاء الاصطناعي مسار الريادة لتمكين المرأة الخليجية.
- المرأة في مجال أنظمة الحماية الاجتماعية.
- المرأة في الحركة النقابية العمالية الكويتية.
- المرأة من ذوي الإعاقة.
- المرأة في مجال الصحة والسلامة المهنية.
- المرأة في مجال الابداع والتقدم العلمي.

❖ التوصيات:

- تعزيز تمكين المرأة العاملة في القطاعات المختلفة، وضمان تكافؤ الفرص في التوظيف والترقيات.
- دعم مشاركة المرأة في العمل النقابي، وزيادة تمثيلها في المواقع القيادية داخل النقابات والمؤسسات العمالية.
- المطالبة بتحديث التشريعات العمالية لضمان حماية حقوق المرأة في بيئة العمل، خاصة فيما يتعلق بالإجازات، والأمومة، والمساواة في الأجور.
- تفعيل برامج التدريب والتأهيل المهني للمرأة لتواكب التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي.
- تعزيز التوعية بثقافة العمل اللائق والمساواة بين الجنسين من خلال الحملات الإعلامية والأنشطة المجتمعية.

- توسيع الشراكات مع المنظمات المحلية والدولية لتبادل الخبرات ودعم البرامج الخاصة بالمرأة العاملة.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية تعني بقضايا المرأة العاملة لتسهيل اتخاذ القرار وصياغة السياسات المناسبة.
- استمرار الجهود من أجل مجتمع عمل عادل ومنصف يُمكن المرأة من أداء دورها في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة وتوفير برامج تدريب وتطوير متخصصة.
- تشجيع المؤسسات على استقطاب المرأة للعمل في الوظائف التقنية والرقمية المتقدمة ودعم مشاركة المرأة في الأبحاث والمشاريع الابتكارية المرتبطة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.
- أهمية تعزيز مشاركة الإعلاميات في اللجان والهيئات النقابية المهنية ذات الصلة.
- دعم المرأة في الإعلام كصوت فاعل ومؤثر في تشكيل الوعي المجتمعي، وضمان حقوقها المهنية ضمن إطار من العدالة والمساواة.
- ضرورة وضع سياسات وبرامج خاصة لدعم المرأة العاملة الشابة، بما يعزز مشاركتها في سوق العمل ويمكنها من التطور المهني والنقابي.
- توفير برامج التدريب والتأهيل المهني الموجهة للشابات حديثات الدخول إلى سوق العمل.
- تشجيع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة للفتيات، وتسهيل حصولهن على الدعم الفني والتمويلي.
- ضمان انطلاقة قوية وأمنة للمرأة الشابة في مسيرتها العملية، بما يحقق لها الاستقرار والتمكين.

* * *

3- المشاركة في فاعليات ورشة العمل حول " المرأة الفلسطينية وبناء شبكات التضامن العالمي "

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** الاتحاد العام لعمال الكويت بالتعاون مع الاتحاد العام لعمال فلسطين.

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** عبر منصة زووم، 30 يوليو 2025.

❖ **مشاركة المنظمة :** المشاركة وتقديم ورقة عمل.

❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة:**

- منظمة العمل العربية .
- الاتحاد العام لعمال الكويت .
- الاتحاد العام لعمال فلسطين .
- الاتحاد الدولي للعمال المتقاعدين العرب .
- الاتحادات والنقابات العمالية الخليجية والعربية .
- المجلس التنسيقي للاتحادات واللجان العمالية الخليجية .
- الاتحادات المهنية في دولة الكويت ودولة فلسطين .
- النقابات العمالية الكويتية والفلسطينية في القطاع الحكومي، النفطي، الخاص .
- المنبر الديمقراطي الكويتي .
- الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان .

- لجان المرأة العاملة في الاتحادات واللجان العمالية الخليجية .
- لجان المرأة العاملة في الإتحاد العام لعمال الكويت والإتحاد العام لعمال فلسطين .
- منظمات المجتمع المدني .
- جمعيات النفع العام .
- رابطة عمال دولة فلسطين في دولة الكويت.
- مكتب العمالة الوافدة في الإتحاد العام لعمال الكويت.
- مكتب المستشارين في الإتحاد العام لعمال الكويت.
- مكتب خدمة الخط الساخن في الإتحاد العام لعمال الكويت.
- المكتب الإعلامي في الإتحاد العام لعمال الكويت.
- الروابط العمالية الفلسطينية في دولة الكويت.
- رابطة المرأة السودانية في دولة الكويت
- أكاديمية الأمل السودانية

❖ الأهداف:

- تعزيز التضامن النسائي النقابي بين العاملات في الكويت وفلسطين ودعم الشراكة النقابية الفاعلة بين الجانبين.
- تبادل الخبرات والتجارب في العمل النقابي ومجالات الدفاع عن الحقوق وتمكين المرأة في بيئات العمل المختلفة.
- بناء شبكات تواصل عربية ودولية لدعم قضايا المرأة العاملة الفلسطينية والكويتية على الساحة العالمية.
- دعم المرأة العاملة في الأزمات والصراعات خاصة في فلسطين، عبر مواقف تضامنية وخطط دعم مشتركة.
- رفع الوعي بقضايا المرأة العاملة من خلال الحملات الإعلامية والبرامج التوعوية والنقابية المشتركة.
- تعزيز أدوار المرأة في مواقع صنع القرار النقابي وتوسيع مشاركتها في تمثيل العمال على المستويات المحلية والدولية.
- وضع خطط عمل مشتركة لتعزيز التعاون والتضامن في قضايا العمالة النسوية عربياً ودولياً.
- إطلاق مبادرات وشبكات تواصل مستدامة لدعم قضايا المرأة العاملة.
- مواجهة التحديات المشتركة من خلال العمل الجماعي والتنسيق العربي والعالمي.

❖ المحاور:

- المرأة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال ودورها في بناء التضامن النقابي العربي والعالمي، وأهمية بناء شبكات تضامن فاعلة.

- دور المرأة العاملة في أوقات الأزمات والصراعات، مع التركيز على التجربة الفلسطينية والكوبتية.
- تمكين المرأة العاملة من خلال التشريعات والسياسات النقابية وتعزيز القيادة النسائية في مواقع صنع القرار.

❖ التوصيات:

- تعزيز التضامن النقابي النسائي العربي والعالمي من خلال مبادرات مشتركة في إطار الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب تدعم حقوق المرأة العاملة الفلسطينية في المحافل العالمية.
- تشكيل شبكة تواصل مستدامة بين لجان المرأة العاملة في الدول العربية لتبادل الخبرات وتنسيق المواقف تجاه قضايا النساء العاملات.
- تنظيم حملات إعلامية مشتركة لتسليط الضوء على معاناة المرأة الفلسطينية العاملة تحت الاحتلال ودورها في بناء المجتمع.
- الدعوة إلى تمكين المرأة نقابياً من خلال برامج تدريب وقيادة داخل الهياكل النقابية وتمثيل عادل في مواقع صنع القرار.
- التأكيد على ضرورة تطوير التشريعات العمالية بما يضمن حماية حقوق المرأة العاملة وتحقيق المساواة في الأجور والفرص.
- إدراج قضايا المرأة العاملة الفلسطينية ضمن تقارير المنظمات النقابية العربية والعالمية لتعزيز الحضور الحقوقي لها.
- التوصية بتطوير برامج ريادة أعمال نسائية مشتركة لتمكين النساء اقتصادياً خاصة في بيئات العمل الهشة والمتأثرة بالنزاعات.
- أهمية دعوة وسائل الإعلام النقابية العربية لتخصيص حملات توعية ومساحات دورية لتسليط الضوء على دور المرأة المهني والوطني في المجتمع، وتوثيق قصص النجاح والصمود للمرأة الفلسطينية كمصدر إلهام للأجيال القادمة.
- تفعيل دور المرأة في الحوار الاجتماعي وصياغة السياسات العمالية بما يعزز الشفافية والمساواة والتمثيل العادل.
- التأكيد على دور المرأة العاملة في البناء والتنمية وضرورة دعمها في كافة المراحل.

ثالثاً: مجال عمل الأطفال:

- 1- المؤتمر العربي رفيع المستوى حول " عمل الأطفال وسياسات الحماية الاجتماعية في الدول العربية " ❖
الجهة المعنية بالتنفيذ: إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل بالتعاون مع جامعة الدول العربية واجفند ومجلس الطفول.
- ❖ مكان وتاريخ التنفيذ: القاهرة، 3-4 ديسمبر / كانون الأول 2025
- ❖ عدد المشاركين: 135 مشاركاً ومشاركة
- ❖ الأهداف:

- تسليط الضوء على واقع سياسات الحماية الاجتماعية للأطفال في الدول العربية، مع التركيز على الأطفال العاملين.
- تقديم رؤى جديدة لبناء سياسات استباقية ومرنة للحماية الاجتماعية، تستند إلى النهج الحقوقي والتنمية المستدام، وتكون موجهة بشكل خاص لحماية الأطفال العاملين.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات المختلفة للأطراف المعنية (الحكومات، منظمات أصحاب الأعمال، نقابات العمال، المجتمع المدني، الإعلام) في دعم وتفعيل سياسات الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين.
- التعرف على الجهود المبذولة من الشركاء لمكافحة عمل الأطفال، وخاصة في ضوء المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والمناخية.
- استعراض التجارب والمبادرات الناجحة في الدول العربية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال، في ظل الأزمات الراهنة.
- صياغة موقف عربي موحد حيال مواجهة قضية عمل الأطفال، بحيث تمثل إطار مرجعياً إقليمياً، والتزاماً لضمان حماية حقوق الأطفال العاملين وبناء مستقبل أكثر إنصافاً وعدالة لهم.

❖ المحاور:

- واقع سياسات الحماية الاجتماعية للأطفال في الدول العربية، مع التركيز على الأطفال العاملين.
- بلورة رؤية استشرافية جديدة لسياسات وبرامج حماية اجتماعية متكاملة للأطفال العاملين، تأخذ في اعتبارها الربط بين سياسات الحماية الاجتماعية وحقوق الطفل والتنمية المستدامة.
- دور الإعلام في التوعية وتعبئة المجتمع حول سياسات الحماية الاجتماعية للأطفال بشكل عام، وللأطفال العاملين بشكل خاص.
- استثمار التقنيات الحديثة لتعزيز وتطبيق سياسات الحماية الاجتماعية على الفئات المستهدفة، بما في ذلك الأطفال العاملين.
- التعرف على أفضل الممارسات العربية في مكافحة عمل الأطفال في البلدان العربية، في ظل التحديات الراهنة.

- التحضير للمشاركة الفاعلة في قمة عمل الأطفال 2026، من خلال بناء موقف عربي تجاه قضية عمل الأطفال، يرسم التزامات جديدة من أجل ترسيخ حماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال وضمان تمتعهم بحقوقهم.

❖ صدر عن المؤتمر مخرج هام يمهّد لوضع خارطة طريق تعزز سياسات الحماية الاجتماعية للأطفال في الدول العربية، وتساهم في بناء منهج شامل ومتكامل لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، وتسلط الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به سياسات الحماية الاجتماعية في مواجهة الصدمات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن المتغيرات المتسارعة والأزمات المتلاحقة.

❖ أهم ما جاء فيه :

- السعي للقضاء على المعوقات المباشرة وغير المباشرة للالتحاق والاستمرار في تعليم إلزامي جيد النوعية للذكور والإناث بما في ذلك ذوي الإعاقة.
- تعزيز البنى التحتية المدرسية وربطها بالشبكات الرقمية، بما يضمن بيئة تعليمية آمنة وشاملة وجاذبة، مع إعطاء الأولوية للمناطق الريفية والنائية
- مواهمة مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني لاحتياجات سوق العمل، بما في ذلك برامج التدريب المهني عالية الجودة -خاصة في المناطق الريفية- لتحسين فرص التوظيف وضمان الالتحاق بسوق العمل.
- تصميم برامج حماية اجتماعية تراعي الطفل وتأخذ في الأولوية الآثار المحتملة لعمل الأطفال.
- تقديم حزمة برامج اجتماعية متكاملة للأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال في حالات اللجوء والنزوح والفئات الأخرى التي تواجه ظروفًا صعبة.
- مواهمة مزايا الحماية الاجتماعية، وتحديد مستويات الاستحقاق الكافية مراعاة للوضع الاجتماعي للأسرة وعدد الأطفال.
- ضمان توفير العمل اللائق للجميع، بما في ذلك النساء. مع الاعتراف بأن تحقيق العمل اللائق شرط أساسي للقضاء على عمل الأطفال.
- ضمان بيئة عمل آمنة وصحية -كحق أساسي- ومعالجة الأخطار التي تطال الأطفال المسموح لهم بالعمل، من خلال تأمين الفحوصات الطبية في مكان العمل بشكلٍ منتظم، وتعزيز معارفهم ووعيهم حول السلامة والصحة المهنية.
- تسهيل الوصول إلى التمويل والائتمان، بما في ذلك لصغار المزارعين، إنشاء آليات لتحسين ظروف العمل في المزارع الصغيرة والعائلية بهدف إنهاء اعتمادها الوظيفي على عمل الأطفال، وكذلك للأسر التي تعتمد في معيشتها على الصيد والغابات ورعي الماشية، وضمان دخول كافية للمنتجين الصغار وأصحاب المزارع.
- دعم سبل المشاركة المجتمعية في وضع سياسات الحماية الاجتماعية المراعية للأطفال، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني بما يساهم في الحوكمة الرشيدة لأنظمة الحماية الاجتماعية.

- تعزيز الجهود للقضاء على عمل الأطفال والعمل القسري والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية الناجمة عن النزاعات والكوارث والتبعات الناتجة عنها من لجوء ونزوح من خلال دمج قضايا حماية الطفل في جميع مراحل العمل الإنساني.
- تعزيز الحوار الاجتماعي على المستويين الوطني والعربي باعتباره أداة أساسية للحوكمة الرشيدة في سوق العمل وتنظيم علاقات العمل، والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الأزمات الناتجة عنها بكفاءة، بما يسهم بشكل فعال في الحد من عمل الأطفال ومكافحته.

* * *

2- المشاركة في الدورة (29) للجنة الطفولة العربية، والاجتماع (21) للجنة متابعة العنف ضد الأطفال، والدورة (15) للجنة الأسرة العربية

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة الأسرة والطفولة

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** عبر المنصة الرقمية زووم، 18 سبتمبر / أيلول 2025.

❖ **المشاركون:** ممثلو الآليات الوطنية المعنية بشؤون الطفولة والأسرة في الدول العربية، وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال حماية وتعزيز حقوق الطفل وتمكين الأسرة.

❖ **مشاركة المنظمة:** تقديم ورقة عمل.

❖ **جدول الأعمال:** بند تقرير النشاط ما بين الدورتين 28-29.

- أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة -2030، المؤتمر العربي رفيع المستوى لحقوق الطفل تحت شعار " حماية حقوق الطفل العربي في البيئة الرقمية".
- دور الاعلام في أهمية نشر ثقافة حقوق الطفل في الدول العربية من خلال عقد البرامج التدريبية للإعلاميين لكسب التأييد والمناصرة لحقوق الأطفال، وحماية حقوق الأطفال في وسائل الاتصال والتقنية الحديثة.

- أهمية نشر التوعية الإعلامية للأطفال من مخاطر وسائل الاتصال الحديثة.

❖ **النتائج:**

- أطلقت جامعة الدول العربية حملة لتوعية الأطفال وذوهم بمخاطر الإنترنت وكيفية الاستفادة منه بشكل آمن وإيجابي تحت شعار (انترنت آمن لأطفالنا).
- تناول الاجتماع عددًا من القضايا، منها تمكين الأطفال ذوي الإعاقة والعمل على إدماجهم بشكل متكامل في المجتمعات وتوفير السبل اللازمة لهم، وقضايا حقوق الطفل وبشكل خاص قضية المتغيرات المناخية وتأثيرها على حقوق الطفل.
- ناقش اجتماع لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال الذي عقد على هامش اجتماع الدورة (27) للجنة الطفولة العربية عددًا من الموضوعات منها ضرورة متابعة تنفيذ بنود الإستراتيجية العربية لحماية الطفل في سياق اللجوء في المنطقة العربية وتحديث إطارها الزمني.
- ناقش الاجتماع الأولوية التي توليها جامعة الدول العربية ؛ لضمان حماية وتعزيز حقوق الأطفال

اللاجئين، بهدف التركيز على الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية، بالإضافة إلى تنسيق الجهود مع المنظمات الإقليمية والدولية لبحث سبل تقديم الدعم للأطفال الفلسطينيين والحد من تبعيات العنف الممارس ضدهم.

- تم مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا التي تعتبر جزءاً رئيسياً من أولويات برامج العمل ذات الصلة بأوضاع الأسرة العربية والتي تضمنتها بنود الدورة (15) للجنة الأسرة العربية، ويأتي في مقدمتها إعداد دراسة حول اقتصاد الرعاية ودوره في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي.

❖ التوصيات:

- الاستمرار على نشر ثقافة حقوق الطفل في الدول الأعضاء من خلال عقد البرامج التدريبية للإعلاميين لكسب التأييد والمناصرة لحقوق الأطفال، وحماية حقوق الأطفال في وسائل الاتصال والتقنية الحديثة.
- تعميم الفيديوهات الخاصة بالحملة الإعلامية لتوعية الأطفال من مخاطر وسائل الاتصال والتقنية الحديثة" على الوزارات في الدول العربية، لتحقيق الاستفادة المرجوة منها لحماية الأطفال في وسائل الاتصال والتقنية الحديثة.
- الاستمرار بإطلاق الحملات الإعلامية لحماية الأطفال في البيئة الرقمية، بالتعاون مع الدول الأعضاء، والمنظمات ذات العلاقة.
- طلب من قطاع الشؤون الاجتماعية / إدارة الأسرة والطفولة / الأمانة الفنية للجنة الطفولة العربية والبرلمان العربي للطفل، إعداد استراتيجية عربية لتعزيز الهوية الثقافية للطفل.
- تكليف قطاع الشؤون الاجتماعية / إدارة الأسرة والطفولة / الأمانة الفنية للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال متابعة التنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في إطار تنفيذ بنود الإستراتيجية العربية لحماية الطفل في سياق اللجوء في المنطقة العربية.
- طلب تحديث الإطار الزمني للاستراتيجية العربية لحماية الطفل في سياق اللجوء في المنطقة العربية.
- الطلب من قطاع الشؤون الاجتماعية/ إدارة الأسرة والطفولة/ الأمانة الفنية للجنة الأسرة العربية استمرار متابعة إعداد دراسة "اقتصاد الرعاية ودوره في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر بالوطن العربي"، لعرضها في نسختها النهائية على اجتماع اللجنة القادمة.

* * *

3- المشاركة في فعالية إحياء اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال، تحت شعار "التقدم مرئي ولكن الطريق لا يزال طويلاً: دعونا نسرع في جهودنا"

- ❖ الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر
- ❖ مكان وتاريخ التنفيذ: مقر وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يوم 2025/06/12
- ❖ عدد المشاركين: 70 مشارك
- ❖ الجهات والمؤسسات المشاركة:

- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: تتولى تنظيم الاحتفالات وإحياء هذه المناسبة الهامة.
- الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة: تشارك في فعاليات الاحتفال بهذا اليوم.
- ممثلو الهيئات الوطنية والدولية: اليونيسيف - منظمة العمل العربية (المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر) - منظمة العمل الدولية (المكتب الجهوي)
- مفتشية العمل.
- الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني

❖ الأهداف:

- تسليط الضوء على ما تم إنجازه في مكافحة عمل الأطفال مع التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود لمواجهة التحديات المتبقية عالمياً وفي الجزائر.
- يهدف هذا التعاون بين مختلف الهيئات إلى تعزيز الجهود الوطنية والدولية المبذولة للقضاء على عمل الأطفال، تماشياً مع الالتزامات الدولية في هذا المجال.

❖ المحاور: يركز اليوم العالمي لعام 2025 بشكل خاص على إصدار التقديرات العالمية والاتجاهات الحديثة فيما يتعلق بعمل الأطفال.

❖ التوصيات:

- أهمية التنسيق العالمي لمكافحة عمالة الأطفال.
- تكثيف الوقاية والمراقبة الميدانية لجهود مكافحة عمالة الأطفال من خلال مفتشية العمل.

* * *

رابعاً : مجال الأشخاص ذوي الإعاقة

1- المؤتمر الإقليمي الخامس للملتقى العربي للنساء ذوات الإعاقة: العقد العربي الثاني للإعاقة ومراجعة

بيجين + 30: المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة والمساواة بين الجنسين "

- ❖ الجهة المعنية بالتنفيذ : المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة
- ❖ مكان وتاريخ التنفيذ: 17 – 18 نوفمبر / تشرين الثاني 2025، القاهرة – جمهورية مصر العربية
- ❖ مشاركة المنظمة: حضور الافتتاح وجلسات العمل .
- ❖ الجهات والمؤسسات المشاركة : التحالف الدولي للإعاقة وجامعة الدول العربية والأجفند بالإضافة إلى عدد من المنظمات الدولية
- ❖ الأهداف :

- تعزيز المشاركة السياسية والقيادية للنساء ذوات الإعاقة في عمليات صنع القرار على المستويات الوطنية والإقليمية.
- دعم المساواة بين الجنسين ومناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- مناقشة سبل التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال والإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة.
- إبراز دور التكنولوجيا والابتكار والذكاء الاصطناعي في تعزيز الوصول والشمول وبناء قدرات النساء ذوات الإعاقة.

❖ المحاور:

- العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- أجندة تنمية المرأة العربية 2025 – 2028.
- المشاركة السياسية والقيادة للفتيات والنساء ذوات الإعاقة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.
- مناهضة العنف والتمييز ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال والإدماج والحماية الاجتماعية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار لتعزيز إمكانية الوصول والشمول للنساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- المشاركة الهادفة لمنظمات النساء ذوات الإعاقة في التنمية الشاملة للإعاقة.

❖ أهم التوصيات:

- وضع نهج متكامل لتمكين الفتيات والنساء ذوات الإعاقة من مواجهة المخاطر المتزايدة للعنف ضد النساء.

- ضرورة إشراك النساء والفتيات ذوات الإعاقة في مراحل تصميم وتقييم الحلول التقنية وسياسات التحول الرقمي.
- أهمية العمل على تعزيز البنية التحتية الرقمية وإتاحتها بما يتوافق مع معايير الوصول الشامل وتنفيذ برامج تدريبية لبناء قدرات النساء ذوات الإعاقة.
- وضع سياسات وإجراءات لحماية النساء ذوات الإعاقة من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء الإلكتروني.
- تطوير التشريعات الوطنية لتشمل تعريفاً واضحاً للتمييز المتعدد الأوجه لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إدماج قضايا النساء ذوات الإعاقة في الخطط السنوية للمساواة بين الجنسين

* * *

خامساً : مجال التأمينات الاجتماعية

1- الحلقة النقاشية الوطنية بعنوان: دور الجودة الشاملة في تطوير نظم التأمينات الاجتماعية.

- ❖ الجهة المعنية بالتنفيذ: المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.
- ❖ مكان وتاريخ التنفيذ: جمهورية السودان، بورتسودان 13-14 يوليو 2025
- ❖ عدد المشاركين: 25 مشارك.
- ❖ الجهات والمؤسسات المشاركة:

- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- وزارة العمل والاصلاح الاداري.
- وزارة التنمية الاجتماعية.
- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- الصندوق القومي للتأمين الصحي.
- جهاز استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية
- ديوان الزكاة.
- وزارة التنمية الاجتماعية ولاية البحر الاحمر.
- اتحاد عمال السودان.
- مصرف الادخار والتنمية.
- اتحاد اصحاب العمل السوداني.
- اتحاد معاشي التأمين الاجتماعي.

❖ الأهداف:

- عكس الدور الأساسي الذي يلعبه الضمان الاجتماعي في تماسك المجتمعات.
- التعرف على المخاطر التي تهدد الضمان الاجتماعي في السودان.
- توظيف آليات الحوكمة والجودة الشاملة لتطوير وتعزيز الضمان الاجتماعي.

❖ المحاور:

- التحديات التي تواجه نظم وتدابير الضمان الاجتماعي . . . مفهوم الحوكمة والجودة الشاملة.
- الإطار القانوني للحوكمة، حوكمة استثمار أموال الضمان الاجتماعي وفق معايير الجودة الشاملة
- مفهوم التأمينات الاجتماعية.
- شرح أساسيات قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية لسنة 2016.
- الاشتراكات الشهرية وكيفية تقديرها وتحصيلها.
- المزايا التأمينية والاسناد الاجتماعي.
- علاقة منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل بالتأمينات الاجتماعية.

❖ التوصيات:

- التأكيد على أهمية الحوار الاجتماعي لأطراف الانتاج الثلاثة حول الضمان الاجتماعي وإبلاؤه مزيداً من الاهتمام والتفعيل المستمر.
- توسيع نطاق شمولية مظلة التأمينات الاجتماعية من خلال وضع معايير محددة لشمول الفئات بغض النظر عن مكان العمل ونوعيته ومجاله واستخدام شرائح الأجور التي تعبر عن نشاط كل فئة كأساس لأجر استقطاع الاشتراكات.
- التوسع في التغطية لتشمل جميع العاملين في القطاع الخاص والمهنيين والحرفيين – واختيار العاملين بالخارج وتحسين نسبة المؤمن عليهم إلى المتقاعدين بما يقارب النسب العالمية (7:1) للمحافظة على ديمومة النظام وتفادي شبح الانهيار.
- النظر في المدة المؤهلة لاستحقاق معاش الشيخوخة بالنسبة للعاملين بالقطاعات غير المنظمة ولتتماشى مع الاتفاقية الدولية رقم (102) الخاصة بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي لسنة 1952م والتي تنص على أن الحد الأدنى لعدد سنوات الاشتراك الموجبة للحصول على الحد الأدنى لمعاش الشيخوخة ينبغي ألا تتجاوز ال 15 سنة.
- مراجعة الاستراتيجيات والسياسات الاستثمارية الجديدة من خلال تنوع الاصول الاستثمارية التي من شأنها التقليل من المخاطر الكلية للمحفظة الاستثمارية.
- تكوين فرق للجودة الشاملة في المؤسسات الضمان الاجتماعي.
- ربط كافة مؤسسات التأمين بنظام حوسبة ونافذة موحدة.

* * *

2- الحلقة الوطنية حول العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة

- ❖ الجهة المعنية بالتنفيذ: المركز العربي للتأمينات الاجتماعية
- ❖ مكان وتاريخ التنفيذ: جمهورية السودان، كسلا (1- 3) سبتمبر 2025.
- ❖ عدد المشاركين: (30) مشارك ومشاركة.
- ❖ الجهات والمؤسسات المشاركة:
- وزارة الرعاية الاجتماعية ولاية كسلا.
- وزارة العمل والاصلاح الاداري.
- وزارة التنمية الاجتماعية والموارد البشرية.
- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- الصندوق القومي للتأمين الصحي.
- جهاز استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
- ديوان الزكاة.
- وزارة التنمية الاجتماعية ولاية كسلا.
- اتحاد عمال السودان.

- مصرف الادخار والتنمية.
- اتحاد اصحاب العمل السوداني.
- اتحاد معاشي التأمين الاجتماعي.

❖ الأهداف:

- انخفاض مستوى البطالة
- خلق فرص عمل لائق
- عمل لائق يؤدي الى تنمية مستدامة
- الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي

❖ المحاور:

- الالمام بمفهوم العمل اللائق
- العمل اللائق والمساهمة في نمو الاقتصاد (التنمية المستدامة)
- معايير العمل اللائق وفق مفهوم المنظمات الدولية والعربية.
- المزايا التأمينية والاسناد الاجتماعي.
- علاقة منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل بالتأمينات الاجتماعية.

❖ التوصيات:

- التأكيد على أهمية العمل اللائق لأطراف الانتاج الثلاثة حول الضمان الاجتماعي وإبلاءه مزيداً من الاهتمام والتفعيل المستمر.
- تطبيق معايير العمل اللائق وفقاً لمفاهيم منظمة العمل العربية والدولية حتى تساهم في استقرار الموظفين.
- التوسع في التغطية لتشمل جميع العاملين في القطاع الخاص والمهنيين والحرفيين – واختيارياً العاملين بالخارج وتحسين نسبة المؤمن عليهم إلى المتقاعدين بما يقارب النسب العالمية (7:1) للمحافظة على ديمومة النظام وتفاذي شبح الانهيار.
- مراجعة تشريعات العمل حتى يتماشى مع التطور والتنمية المستدامة.
- مراجعة الاستراتيجيات والسياسات الاستثمارية الجديدة من خلال تنوع الاصول الاستثمارية التي من شأنها التقليل من المخاطر الكلية للمحفظة الاستثمارية.
- تكوين فرق للجودة الشاملة في مؤسسات الضمان الاجتماعي وفقاً لمتطلبات العمل اللائق.
- ربط كافة مؤسسات التأمين بنظام حوسبة ونافذة موحدة.

* * *

3- المشاركة في الندوة العربية حول توسعة الشمول لتغطية العاملين في القطاع غير المنظم.

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** الجمعية العربية للضمان الاجتماعي.
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** بيروت - الجمهورية اللبنانية 2-3 سبتمبر 2025
- ❖ **مشاركة المنظمة:** الحضور وإلقاء كلمة في الافتتاح، والمشاركة في فعاليات الندوة.
- ❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة:**

- الجمعية العربية للضمان الاجتماعي .
- منظمة العمل العربية.
- وزارة العمل اللبنانية .
- مؤسسات الضمان الاجتماعي في الدول العربية
- مؤسسات اقتصادية ونقابية عربية ودولية.

❖ **الأهداف:**

- دعم مساهمات العاملين غير النظاميين من ذوي الدخل المنخفض من قبل الدولة، بحيث تكون المساهمات تدريجية ومرتبطة بالقدرة على المساهمة
- تشجيع الانتقال التدريجي إلى الاقتصاد الرسمي واقتراح حوافز وتبسيط إجراءات تسجيل المنشآت، وتأمين نظم تأمين اجتماعي مرنة للعاملين.

❖ **المحاور:**

- توسعة التأمينات الاجتماعية لتغطية العمالة غير الرسمية.
- التغطية بالضمان الاجتماعي والتحول نحو الاقتصاد الرسمي.
- دور الشركاء الاجتماعيين في رسم السياسات الاجتماعية.
- الفرص والاستراتيجيات للتحول نحو الاقتصاد المنظم.
- السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على الاقتصاد.
- السياسات والاستراتيجيات الفضلى لتوسعة الشمول.

❖ **التوصيات:**

- أهمية وضع استراتيجيات وطنية وخارطة طريق لشمول العاملين في القطاع غير المنظم في أنظمة الحماية الاجتماعية.
- أهمية دعم مساهمات العاملين غير النظاميين من ذوي الدخل المنخفض من قبل الدولة، بحيث تكون المساهمات تدريجية ومرتبطة بالقدرة على المساهمة.
- العمل على إنشاء برامج تأمينية مبسطة ومرنة ومستدامة: تصميم حزم التقديرات (المزايا) خاصة بمجموعات العمال غير النظاميين (مثل العمال الزراعيين والحرفيات والعاملين لحسابهم الخاص)، وتشمل تقديرات قصيرة الأجل (الأمومة، إصابات العمل، المرض) بما يجعل الخطط أكثر جاذبية.
- أهمية الإحصاءات المتعلقة بالعمل والاقتصاد غير الرسمي، وإدماج هذه المؤشرات ضمن الخطط التنموية الوطنية والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية.

- تشجيع الانتقال التدريجي إلى الاقتصاد الرسمي من خلال اقتراح حزم من الحوافز مثل: تبسيط إجراءات تسجيل المنشآت، تقديم إعفاءات ضريبية مرحلية، وتأمين نظم تأمين اجتماعي مرنة للعاملين.
- تعميق التعاون العربي والإقليمي عبر إنشاء منصة عربية متخصصة لتبادل البيانات والخبرات حول العمل غير الرسمي، وتعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بما يدعم الجهود الوطنية في هذا المجال.
- إدخال مفاهيم الاقتصاد غير المنظم والعمل غير المنظم في المناهج التعليمية الجامعية لإعداد الدراسات والأبحاث في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة هذه الظاهرة.
- التأكيد على أهمية دور الحوار الاجتماعي البناء بين الشركاء الاجتماعيين في وضع خطط وبرامج لتوسيع التغطية الاجتماعية لتشمل العمال غير النظاميين.

* * *

سادساً : مجال الصحة والسلامة المهنية:

1- توفير وسائل إرشاد وتوعية في مجال الصحة والسلامة المهنية وحماية بيئة العمل.

- ❖ **الجهات المستفيدة:** أطراف الإنتاج الثلاثة وكافة الجهات المعنية بقضايا الصحة والسلامة المهنية وحماية بيئة العمل في الدول العربية.
- ❖ **أهداف البرنامج:**

- المساهمة في تعزيز برامج تحسين ظروف بيئة العمل ودعم برامج التوعية الموجهة لحماية العمال من أخطار مهنية محددة وتنمية الوعي الوقائي والصحي للعمال بكافة فئاتهم العمرية في مختلف قطاعات العمل.
- تزويد أطراف الإنتاج بمجموعات من أدوات التثقيف والتوعية والإرشاد في مجال الصحة والسلامة المهنية.

* * *

بيان اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** منظمة العمل العربية / المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل العربية – 28 أبريل/ نيسان 2025
- ❖ **أهداف النشاط:**

- تجديد التزام منظمة العمل العربية بدعم وتعزيز ثقافة السلامة والصحة المهنية في بيئات العمل بالدول العربية.
- التأكيد على أن بيئة العمل الآمنة والصحية حقٌ أساسي في العمل، وأحد الركائز الأساسية للعمل اللائق والتنمية المستدامة.

❖ **النتائج:** بمناسبة اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية الذي يوافق 28 إبريل - نيسان 2025 أصدرت

منظمة العمل العربية بياناً على موقع المنظمة الإلكتروني بعنوان: " إحداث ثورة في الصحة والسلامة المهنية : دور الذكاء الاصطناعي والرقمنة في العمل "، يمكن الاطلاع على البيان من خلال هذا

الرابط <https://alolabor.org/26301> .

* * *

2- أنشطة الترجمة وتزويد مكتبة المعهد والموقع الإلكتروني بالإصدارات في مجال الصحة والسلامة المهنية.

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** خلال الربع الأول من عام 2025
- ❖ **الجهة المستفيدة من النشاط:** أطراف الإنتاج الثلاثة والمعنيين بشؤون الصحة والسلامة المهنية في الدول العربية.
- ❖ **أهداف البرنامج:**

- توفير المادة العلمية الحديثة في مجال الصحة والسلامة المهنية وحماية بيئة العمل.
- دعم المكتبة العربية بمراجع علمية متخصصة في مجال الصحة والسلامة المهنية.
- تلبية احتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة في مجال الترجمة والتعريب.
- توفير أحدث الإصدارات المتصلة بحماية صحة وسلامة العمال وتأمين المنشآت على موقع المعهد الإلكتروني.
- ❖ **النتائج:** في إطار التمويل الذاتي قام المعهد بترجمة تقرير اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية تحت عنوان " إحداث ثورة في السلامة والصحة المهنية : دور الذكاء الاصطناعي والرقمنة في العمل " إلى اللغة العربية لصالح منظمة العمل الدولية / مكتب بيروت.

* * *

3- الدبلوم المهني في السلامة والصحة المهنية / تمويل ذاتي

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** منظمة العمل العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية .
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة، 4 - 28 أغسطس/ آب 2025
- ❖ **الجهات المستفيدة:**
- العاملون في مجال الصحة والسلامة المهنية بكافة مستوياتهم الإدارية، وممثلو منظمات أصحاب الأعمال والعمال.
- المرشحون لشغل وظائف مدير موارد بشرية، مسؤول تدريب، مسؤول سلامة مهنية، ومشرف صحة وسلامة مهنية في المنشآت الاقتصادية.
- الأشخاص المراد تأهيلهم للعمل كمفتشي عمل، وصحة وسلامة مهنية.
- العاملون في الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- الداخلون الجدد إلى سوق العمل (مهندسون- أطباء مهنيون).
- الباحثون عن فرصة عمل في مجال (السلامة والصحة المهنية).
- ❖ **عدد المشاركين:** (11) مشاركين.

❖ أهم النتائج:

- تنفيذ قرار رقم (1609) لمؤتمر العمل العربي في دورته (44) لعام 2017 ، بشأن البرنامج التأهيلي (دبلوم مهني في الصحة والسلامة المهنية) الرائد على مستوى الدول العربية.
- تأهيل كوادر عربية متخصصة في تصميم وتنفيذ نظم إدارة السلامة والصحة المهنية، (بالاستناد إلى مرجعيات عربية ودولية حديثة) وبما ينسجم مع اعتبار بيئة العمل الآمنة والصحية حقاً أساسياً من حقوق العمل، ومع الهدف الثامن من أجندة التنمية المستدامة.

1. البرنامج الأول "إدارة الصحة والسلامة المهنية في المنشآت" / تمويل ذاتي

❖ الأهداف التفصيلية:

- التمييز بين أنواع المخاطر والأمراض المهنية وأسبابها وطرق السيطرة والوقاية.
- التعرف على أهمية الصحة النفسية وكيفية تعزيز بيئة عمل داعمة.
- تطبيق نظام التسجيل والإبلاغ عن حوادث العمل والأمراض المهنية.
- إعداد التقارير والإحصائيات بشأن حوادث العمل والأمراض المهنية.
- الابتكار في إدارة الصحة والسلامة المهنية واستخدام التقنيات الحديثة لتحسين بيئة العمل.

❖ موضوعات التدريب:

- معايير الصحة والسلامة المهنية العربية والدولية.
- المخاطر البيولوجية - استراتيجيات الوقاية والتحكم.
- المخاطر الكيميائية وطرق السيطرة والتحكم.
- المخاطر الميكانيكية - اللحام ونقل وتداول المواد.
- المخاطر الفيزيائية والكهربائية وطرق السيطرة.
- الأمراض المهنية: أسبابها وطرق الوقاية.
- نظام التسجيل والإبلاغ عن حوادث العمل والأمراض المهنية وتوثيقها.
- الصحة النفسية في العمل.
- تحليل المخاطر المهنية وأساليب السيطرة.

❖ النتائج:

- تعريف المشاركين بالمخاطر المهنية (البيولوجية، الكيميائية، الميكانيكية، الفيزيائية والكهربائية) وربطها بالأمراض المهنية، مع إكسابهم مهارة تطبيق نظام التسجيل والإبلاغ عن حوادث وإصابات العمل وإعداد الإحصائيات والتقارير اللازمة لدعم قرار الإدارة.
- تعزيز دمج البعد النفسي في مناخ العمل من خلال رفع وعي المشاركين بأهمية الصحة النفسية في بيئة العمل وكيفية دعمها ضمن خطط السلامة والصحة المهنية، بما ينعكس على خفض الحوادث وتحسين الإنتاجية.

2. البرنامج الثاني "إدارة الجودة الشاملة وفق نظام الأيزو 45001:2018 للسلامة والصحة

المهنية" / تمويل ذاتي

❖ الأهداف التفصيلية:

- معرفة معنى الجودة والجودة الشاملة والمفاهيم والمرتكزات الأساسية لثقافة الجودة وأخلاقياتها ومناخها، ومداخل التحسين المستمر ودورها في تعزيز نظام الصحة والسلامة المهنية في المؤسسات.
- تطبيق نماذج وأشكال التطوير التنظيمي المعاصرة، ودور الموارد البشرية فيها وتأثيرها على نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية في المؤسسات.
- تنمية مهارة المتدربين في فهم المعيار الدولي (ISO45001:2018)، وشرح متطلباتها، وكيفية ربطها مع أنظمة الإدارة الأخرى كنظام متكامل.

❖ موضوعات التدريب:

- المفاهيم الأساسية لإدارة الجودة الشاملة:
 - شرح مفهوم الإدارة ووظائفها وربطها بالجودة الشاملة والصحة والسلامة المهنية.
 - فهم جوانب نظام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة، المرتكزات الأساسية لبناء ثقافة الجودة في المؤسسة.
 - أخلاقيات الجودة ودورها في تطبيق نظام الصحة والسلامة المهنية.
 - المناخ المطلوب لترسيخ ثقافة الجودة والصحة والسلامة المهنية.
 - Kaizen ومداخل التحسين المستمر وتأثيرها على نظام الصحة والسلامة.
- المعيار الدولي (ISO45001:2018) للسلامة والصحة المهنية:
 - التعريف بالمعيار الدولي لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية (ISO45001:2018).
 - شرح متطلبات الأيزو (45001)، فهم المؤسسة وسياقها، القيادة ومشاركة العاملين، التخطيط، الدعم، التشغيل، تقييم الأداء، التحسين، التدقيق الداخلي والمراجعة.
 - ربط نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية مع أنظمة الإدارة الأخرى (نظام الإدارة المتكامل Integrated Management System).

❖ النتائج:

- تمكين المشاركين من فهم معمق لمتطلبات المعيار الدولي ISO 45001:2018 وربطها بأنظمة الإدارة الأخرى ضمن إطار نظام إدارة متكامل، بما يساعدهم على مواءمة سياسات وممارسات الصحة والسلامة المهنية مع ثقافة الجودة في مؤسساتهم.
- ترسيخ ثقافة التحسين المستمر (Kaizen) في بيئة العمل عبر تعريف المشاركين بمفاهيم الجودة الشاملة، وأخلاقيات الجودة، والمناخ الداعم لها، مما يدعم الانتقال من الاستجابة للحوادث إلى الوقاية المسبقة وتقليل تكاليف الحوادث المهنية.

3. البرنامج الثالث "منظومة السلامة في المنشآت" / تمويل ذاتي

❖ الأهداف التفصيلية:

- شرح مكونات منظومة السلامة في المنشآت.
- تحديد المخاطر المهنية وقياس ورصد التعرض.
- تطوير المعارف والمهارات حول الاستجابة للطوارئ وإدارة الأزمات.
- التعرف على مؤشرات قياس أداء الصحة والسلامة المهنية.
- التحقيق في حوادث وإصابات العمل والتعرف على نظام قيادة الحادث.
- استخدام معدات الوقاية الشخصية المناسبة.

❖ موضوعات التدريب:

- إدارة منظومة السلامة.
- أساليب واستراتيجيات تحفيز سلوكيات السلامة الإيجابية.
- متطلبات السلامة في المخازن والمستودعات.
- الانفجارات والحوادث الكبرى وتقنيات الاستجابة للطوارئ.
- نظام قيادة الحادث (ICS) (نظام الاستجابة).
- قياس ورصد التعرض في بيئة العمل.
- التحقيق في حوادث وإصابات العمل وإعداد التقارير.
- معدات الوقاية الشخصية.
- مدخل حول مؤشرات قياس أداء الصحة والسلامة المهنية في المنشآت.

❖ أهم النتائج:

- إكساب المشاركين القدرة على تصميم منظومة متكاملة للسلامة في المنشآت تشمل إدارة المخاطر في المخازن والمستودعات، وقياس ورصد التعرض في بيئة العمل، واستخدام معدات الوقاية الشخصية بصورة فعالة.
- تطوير مهارات التحقيق في حوادث وإصابات العمل وإدارة الطوارئ من خلال التعرف على نظام قيادة الحادث (ICS) ، وأساليب الاستجابة للحوادث الكبرى والانفجارات.

* * *

4. البرنامج الرابع " استخدامات الذكاء الاصطناعي في الصحة والسلامة المهنية وتفتيش بيئة

العمل" / تمويل ذاتي .

❖ الأهداف التفصيلية:

- فهم أساسيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المختلفة في مجال الصحة والسلامة المهنية.
- التعرف على تقنيات الذكاء الاصطناعي واستكشاف الأدوات والتقنيات المختلفة.
- التعرف على حالات توضح استخدامات الاصطناعي في تحسين الصحة والسلامة وتوفير بيئة عمل آمنة وصحية.
- التفتيش والمراقبة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

❖ موضوعات التدريب:

- مقدمة في الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الصحة والسلامة المهنية.
- الأساسيات ومبادئ العمل.
- نظرة عامة على التقنيات الحديثة وأدوات الذكاء الاصطناعي.
- تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدوات تحليل البيانات للتنبؤ بالمخاطر المهنية.
- تقنيات المراقبة الذكية لتحسين الصحة والسلامة في مكان العمل.
- دور الروبوتات والدرون والأنظمة الآلية في تعزيز الصحة والسلامة المهنية وتطوير أنظمة التفقيش.
- دراسة حالات عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الصحة والسلامة المهنية وتفقيش بيئة العمل.

❖ الدبلوم المهني للصحة والسلامة المهنية :

- محاضرات واختبارات قبلية وبعدية.
- تطبيقات عملية، دراسة حالات.
- إعداد ورقة بحثية من خلال عرض تقديمي (PowerPoint) في حال الرغبة في الحصول على شهادة دبلوم مهني بعد استكمال البرامج الأربعة.
- البرامج الثلاثة الأولى عبر منصة إلكترونية (Microsoft Teams).
- البرنامج الرابع حضوري في مقر المنظمة العربية للتنمية الإدارية - القاهرة - جمهورية مصر العربية.
- تم تقييم المشاركين في كل برنامج تدريبي على أساس نسبة الحضور والمشاركة والتفاعل، والاختبارات القبلية والبعدية، ومشروع الورقة البحثية المقدمة للحصول على الدبلوم المهني بعد اجتياز البرامج التدريبية الأربعة بنجاح وذلك من خلال عرض تقديمي (PowerPoint) في جلسة حضورية مخصصة بحضور لجنة علمية.
- حصل عدد 5 من المتدربين على شهادات الدبلوم المهني في الصحة والسلامة المهنية المعتمد من منظمة العمل العربية بموجب القرار 1609 للمؤتمر العام (مؤتمر العمل العربي) في دورته 44 لعام 2017.

* * *

- 4- ورشة عمل وطنية حول التصرف في الأخطار المهنية: "رصد وتقييم المخاطر المهنية والوقاية منها"**
- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ :** منظمة العمل العربية (المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس) بالتعاون الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية
 - ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** تونس العاصمة يومي 2-3 ديسمبر /كانون الأول 2025.
 - ❖ **عدد المشاركين:** 45 مشارك ومشاركة
 - ❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة:** منظمة أصحاب العمل في تونس وممثلين عن المؤسسات في القطاع الخاص والشركاء المتعاملين مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية المساندة للمؤسسات في مجال الصحة والسلامة المهنية.
 - ❖ **الأهداف:** تهدف هذه الورشة لتحسين آليات حوكمة الأخطار المهنية لدى الشركات الصناعية التونسية وخاصة المصدرة منها من أجل تحسين قدراتها التنافسية عبر المحافظة على مواردها البشرية من الأخطار المهنية وتجنب الحوادث والأمراض المرتبطة بالعمل من جهة، وكذلك تدعيم آليات الإمتثال للتشريعات والنظم والمواصفات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية حتى تحسن موقعها على السوق كشركة ذات سلوك مسؤول وتتجنب الآثار المترتبة عن عدم الإمتثال من جهة أخرى.
 - ❖ **المحاور:**
 - "الإطار القانوني المنظم للوقاية من المخاطر المهنية من خلال المعايير الدولية والتشريع الوطني"
 - "دور منظمة أصحاب الأعمال في إسناد المؤسسات للعناية المستوجبة في مجال الصحة والسلامة المهنية (مكتب مساندة الأعمال المسؤولة)"
 - "مراحل إدارة المخاطر المهنية، منوال إعداد وثيقة تقييم المخاطر المهنية"
 - "الوقاية المهنية داخل المؤسسات: تمرين جماعي لإعداد وثيقة تقييم المخاطر المهنية"
 - ❖ **التوصيات:**
 - إصدار نص قانوني لفرض تقييم الأخطاء في المؤسسات.
 - إعداد نموذج موحد لإعداد وثيقة لتقييم الأخطار المهنية لجميع المؤسسات.
 - تشريك المؤسسات لتقديم مقترحاتها حول إعداد النموذج المقترح.
 - طلب من معهد الصحة والسلامة المهنية إعداد دليل حول مساعدة المؤسسات لإعداد النموذج المقترح.
 - دعوة المؤسسات العمومية الصندوق الوطني للتأمين على المرض لإيجاد آلية لتشجيع المؤسسات على إعداد هذا النموذج.
 - العمل على تطوير تطبيق إعلامية حول تقييم الأخطار المهنية حسب النموذج المعتمد وذلك بالتعاون مع منظمة العمل العربية.
 - برمجة حلقات تكوين أخرى لفائدة المؤسسات حول كيفية إعداد النموذج المتعلق بتقييم الأخطار.

5- مشاركة المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية في أنشطة ومؤتمرات وطنية عربية ودولية خلال عام (2025).

المشاركة في المؤتمر الدولي السابع للسلامة والصحة المهنية والمعرض المرافق ، تحت شعار " مستقبل السلامة والصحة المهنية"

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ :** وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والمجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية بالمملكة العربية السعودية

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ :** الرياض / المملكة العربية السعودية، 4-6 مايو/ أيار 2025.

❖ **عدد المشاركين :** حوالي 10000 زائر من أنحاء العالم وأكثر من 190 متحدث و60 ورشة عمل

❖ **أهداف النشاط:** استشراف التحولات القادمة، وطرح حلول مبتكرة لمواجهة التحديات المتزايدة في هذا المجال الحيوي.

❖ **المحاور:**

- استراتيجيات الاستدامة في بيئة العمل .
- الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة في السلامة والصحة المهنية .
- اقتصاديات السلامة والصحة المهنية .
- مستقبل البحث والابتكار في مجال السلامة والصحة المهنية .
- مستقبل التحديات في مجال السلامة والصحة المهنية .
- السلوكيات الإنسانية وثقافة السلامة والصحة المهنية .

❖ **التوصيات:**

- التأكيد على أولوية الصحة النفسية والرفاه للعاملين في الوظائف عالية الضغط، والدعوة إلى دمج برامج الدعم النفسي ضمن سياسات السلامة والصحة المهنية، بما يعزز من جودة الحياة المهنية ويحسن الإنتاجية والاستقرار الوظيفي.
- التأكيد على أهمية التوازن في طرح محاور السلامة والصحة المهنية، وذلك من خلال الجمع بين مناقشة قضايا الرفاه والصحة النفسية وبين تسليط الضوء على الإصابات والأمراض المهنية الشائعة، لضمان شمولية تناول ومعالجة مختلف جوانب الصحة في بيئات العمل.
- التأكيد على أهمية تبادل الخبرات في مجال السلامة والصحة المهنية على نحو منهجي واستشرافي مستند إلى أفضل الممارسات العالمية من خلال الزيارات والشراقات المتبادلة من أصحاب الخبرات بما يساهم في رفع مستوى التوعية والمعرفة وتعزيز ثقافة الوقاية.
- التأكيد على دور اللجنة الوطنية للجان العمالية في عقد المننديات والملتقيات الدولية التي تجمع ممثلي العمال وممثليهم من مختلف الدول، بوصفها أدوات فاعلة لتعزيز الحوار الاجتماعي حول قضايا السلامة والصحة المهنية، ودعم الجهود الرامية إلى بناء بيئات عمل أكثر أماناً وصحة واستدامة.

- الدعوة إلى شمول السياسات الوطنية في السلامة والصحة المهنية للعاملين في الاقتصاد الرقمي والعمل الحر والعمالة المتنقلة، لضمان عدم استبعاد أي فئة من الحماية النظامية.
- الدعوة إلى تعزيز تبني الحلول التقنية في مواجهة التغير المناخي، من خلال تطوير وتطبيق تقنيات مبتكرة للتخفيف من آثار الإجهاد الحراري والتكيف مع الظروف المناخية القاهرة في بيئات العمل، خصوصاً في المناطق والدول شديدة الحرارة.
- أهمية التركيز أثناء الإعداد لمحاور المنتديات والملتقيات المستقبلية على التحديات المشتركة التي تواجه العمال في مجال السلامة والصحة المهنية، واستعراض أبرز المبادرات والحلول الناجحة، وتبادل الخبرات بين مختلف القطاعات والدول.
- أهمية العمل على نشر المحتوى العلمي للجلسات والعروض المقدمة وورش العمل على الموقع الإلكتروني للمؤتمر والمجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية، والترويج لها لتعميم الفائدة على كافة المهتمين والممارسين في هذا المجال.
- التوصية بدعم مراكز البحث الوطنية والدولية لإجراء دراسات ميدانية تسهم في فهم واقع المخاطر المهنية .

* * *

6- جلسة نقاشية حول " الوقاية من الإجهاد الحراري وتعزيز القدرة على الصمود " على هامش المؤتمر

الدولي السابع للسلامة والصحة المهنية

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** منظمة العمل العربية بالتعاون مع اللجنة الوطنية للجان العمالية، والمجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية بالمملكة العربية السعودية.

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ :** الرياض، المملكة العربية السعودية 4 مايو/ أيار 2025.

❖ **الجهات المستفيدة:**

- صناع القرار في الوزارات والمؤسسات الحكومية
- أطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية (الحكومات، أصحاب العمل، العمال).
- أكاديميون وباحثون وخبراء ومختصون ومهتمون بقضايا الصحة والسلامة المهنية.
- مسؤولو الصحة والسلامة المهنية.
- المهندسون والمشفرون في بيئات العمل المعرضة للحرارة.
- العاملون في القطاعات الصناعية والمكشوفة.
- ❖ **عدد المشاركين :** (100) مشارك
- ❖ **الهدف الرئيسي:** تعزيز الوعي بتأثيرات الإجهاد الحراري المهني على صحة وسلامة العاملين.
- ❖ **المحاور:**

- مفهوم الإجهاد الحراري؛ تعريفه وأسبابه وتأثيراته على الجسم.
- تحديد عوامل الخطر في بيئات العمل المختلفة واستراتيجيات الوقاية الفعالة.
- استعراض أفضل الممارسات لتعزيز قدرة العاملين على تحمل الظروف المناخية الحارة.

- دور أصحاب العمل والعمال في تطبيق إجراءات السلامة والوقاية، والتوعية بأهمية الفحوص الطبية الدورية.

❖ **واقع التنفيذ :** ألقى كل من معالي الأستاذ / فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية وسعادة المهندس / ماجد الفويز الأمين العام للمجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية، والمهندس / ناصر الجريد رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية كلمات رئيسية في الجلسة الافتتاحية، بحضور السيد / لوك تراينجل الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات (ITUC) وبمشاركة ممثلين عن دول عربية وأجنبية، وعدد من ممثلي المنظمات الاقليمية والدولية. استمرت الجلسة ساعتين بحضور خمسة من السادة الخبراء العرب والدوليين.

❖ **النتائج:**

- رفع الوعي العربي والدولي بمخاطر الإجهاد الحراري في بيئة العمل.
- شكر منظمة العمل العربية على العمل لإعداد أداة معيارية عربية حول الإجهاد الحراري.
- تبادل الخبرات وأفضل الممارسات الوطنية والدولية في الوقاية من الإجهاد الحراري.

* * *

7- المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل تحت شعار " ثورة في مجال الصحة

والسلامة المهنية : دور الذكاء الاصطناعي والرقمنة في مجال العمل".

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المركز العربي الافريقي للاستثمار والتطوير.

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** مقر وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر يوم 2025/4/28 .

❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة:**

- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر.
- مفتشيات العمل.
- هيئة الوقاية في قطاع البناء والأشغال العمومية والري.
- المعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية.
- مؤسسة طب العمل "بريستيماد".
- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.
- وزارة الصحة
- منظمة العمل العربية (المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر)
- منظمة العمل الدولية المكاتب (الجزائر- تونس - ليبيا - موريتانيا - المغرب)
- منظمات أصحاب الاعمال
- الاتحاد العام للعمال الجزائريين

❖ **عدد المشاركين:** (70) مشارك

❖ **أهداف النشاط:** تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين بيئة العمل، وضمان صحة وسلامة العمال في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها عالم الشغل بفعل التطور التكنولوجي والرقمنة والذكاء الاصطناعي

❖ التوصيات:

- مواكبة هذه التحولات من خلال تطوير السياسات الوطنية للسلامة والصحة المهنية،
- تحديث الهياكل الإدارية وسلاسل الإنتاج
- تعزيز قدرات جمع وتحليل البيانات ذات الصلة بظروف العمل والحوادث المهنية، بما يساهم في تحسين استباق المخاطر وحماية العمال.
- أهمية إدخال الرقمنة والذكاء الاصطناعي في مجال الوقاية الصحية
- وفي هذا السياق، أعلن السيد الوزير عن تنصيب كل من المجلس الوطني للوقاية الصحية والأمن وطب العمل واللجنة الوطنية للأمراض المهنية في غضون السنة الجارية، تعزيزاً للإطار المؤسساتي الوطني ودعماً للحوار الاجتماعي المتخصص.

* * *

8- المشاركة في الدورة الثانية والسبعين للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط،
 - ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة ، أكتوبر 2025
 - ❖ **الجهة المستفيدة من النشاط:** وزارات الصحة من 22 دولة عضوًا.
 - ❖ **مشاركة منظمة العمل العربية:** بصفة مراقب
- وخلال المناقشات الخاصة بورقة السلامة والأمن البيولوجي في المختبرات، قدّمت ممثلة منظمة العمل العربية مداخلات، استعرضت فيها جهود المنظمة في حماية صحة العاملين من المخاطر المهنية ، بما فيها المخاطر البيولوجية ، وأبرز إصدارات المنظمة في هذا المجال، فضلاً عن الدورات التدريبية التي عقدتها المنظمة لرفع الوعي والتعريف بالمخاطر وطرق الوقاية، ومن بينها الدورة المنقّدة في جمهورية العراق بعنوان "الصحة والسلامة المهنية في المختبرات البيولوجية".

- ❖ **أهداف النشاط:** مناقشة جدول أعمال الدورة الثانية والسبعين للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط

❖ النتائج والتوصيات:

- خرجت الدورة 72 بنتائج مهمة، تمثلت في اعتماد خمسة قرارات حاسمة، يركز أحدها على تعافي النظم الصحية في الأماكن الهشة والمتضررة من النزاعات، وحدد مجموعة من الإجراءات التي تضمن استعداد النظم الصحية للبلدان بشكل أفضل للأزمات مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية، وأن تُعتمد حالات الطوارئ بوصفها فرصة "لإعادة البناء على نحو أفضل".
- وتوصّل السيدات والسادة المشاركون إلى اتفاق على الانتهاء من خطة عمل تنفيذية جديدة للصحة وتغيّر المناخ في الإقليم وتقديمها للمساعدة في التصدي للتحديات الصحية المتزايدة المرتبطة بالمناخ، ومنها الحرارة الشديدة، والجفاف، وندرّة المياه، والعواصف الترابية، وارتفاع مستويات البحار، والنزوح بسبب التغيّرات المناخية. وأكدت الدول الأعضاء التزامها بتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الصحة للجميع.

ثانياً : محور التنمية البشرية والتشغيل

يحتل محور التنمية البشرية والتشغيل مكان الصدارة في سلم اهتمامات منظمة العمل العربية انطلاقاً من أن الإنسان العربي هو هدف التنمية وغايتها، ومن هنا جاء اهتمام المنظمة بدراسة واقع وآفاق سوق العمل في الدول العربية، فتنوعت جهودها لزيادة فرص التشغيل والحد من تفاقم معدلات الفقر والبطالة وصياغة سياسات تنموية تستجيب للمتطلبات التي فرضتها التطورات السياسية والاقتصادية بصفة عامة، وبما يتلاءم مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة ، حيث تحرص المنظمة على زيادة كفاءة إنتاجية القوى العاملة العربية من خلال التدريب والتأهيل للمنافسة في أسواق العمل.

وفي هذا الإطار تبنت المنظمة توجهاً فريداً في الربط بين التنمية والتشغيل، كان ذلك دافعاً قوياً لتجسيد سبل التعاون بين الشركاء الاجتماعيين والفاعلين الاقتصاديين في الدول العربية وتعزيزاً لساحة العمل العربي المشترك بقوى عاملة جديدة تسهم في دعم هذه الثنائية الترابطية بين التنمية والتشغيل، والذي كرست له العديد من الفاعليات والدراسات.

هذا وقد سعت المنظمة من خلال أنشطة هذا المحور إلى حث الدول على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع القوى العاملة في ظل الثورة الرقمية مع ضرورة التوجه نحو اقتصاد المعرفة والاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتوطينها في المنطقة العربية، مع الاستمرار في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها رافداً من روافد التنمية والقضاء على كافة المعوقات التي تواجهها، كما أهتمت المنظمة بسياسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر وأنماط العمل الخضراء مما له من أثر إيجابي على توفير فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد كثفت المنظمة جهودها في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني، ودراسة الاحتياجات التدريبية والعلاقة بين تنمية القوى العاملة وجودة وحركة التشغيل، بهدف مواكبة سرعة التقدم التكنولوجي ومقابلة المتغيرات والتحديات المستحدثة بأسواق العمل الذي فرضته آليات الثورة الصناعية الرابعة مما استوجب النظر في سياسات رقمته منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني في الأقطار العربية.

كما أولت المنظمة اهتماماً خاصاً بقضايا الهجرة وتنقل العمالة العربية من خلال رصد ومتابعة تيارات الهجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية والوقوف على الآثار المترتبة لجائحة كورونا على أوضاع العمالة المهاجرة والمتنقلة.

وقد توجت المنظمة اهتمامها بهذا المحور من خلال إصدارها تقارير حول التشغيل والبطالة كل عامين تساعد على بناء استراتيجيات وسياسات لوضع حلول تواجه مشكلات قضايا العمل والعمال في الوطن العربي، هذا فضلاً عن الاستمرار في تحديث التصنيف العربي المعياري للمهن عام 2008 ليواكب المتغيرات والمستجدات في سوق العمل وإدراج مسميات المهن الجديدة وتوصيفها بهدف توحيد مسميات المهن على مستوى الوطن العربي، باعتباره أحد الأدوات لتيسير تنقل العمالة العربية ومواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي.

أولاً : مجال التشغيل ودراسات سوق العمل:

1- اجتماع خبراء حول التقرير العربي التاسع حول: " التشغيل والبطالة في الدول العربية"

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة التنمية البشرية والتشغيل.
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** تم عقد اجتماعين للخبراء عبر تقنية الزووم :
- الاجتماع الأول يوم الأربعاء الموافق 5 فبراير / شباط 2025 .
- الاجتماع الثاني يوم الأحد الموافق 16 فبراير / شباط 2025 ، مشروع مستمر.
- ❖ **عدد المشاركين:** عدد (6) خبراء بالإضافة إلى منتسبي إدارة التنمية البشرية والتشغيل.
- ❖ **الجهات المشاركة / المستفيدة:** لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، والمؤسسات ذات العلاقة، وصانعي السياسات وأصحاب القرار والباحثين والمختصين في مجال التشغيل والقوى العاملة.
- ❖ **الأهداف:**

- عرض مرئيات الخبراء حول:

- تحليل واقع التشغيل والبطالة في الدول العربية.
- متابعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية وآثارها على التشغيل.

- الخروج برؤية موحدة حول مسمى التقرير وأهم القضايا التي سيتناولها.

❖ المحاور:

تم تحديد محاور التقرير والسادة الخبراء المكلفين بإعدادها وهي كما يلي:

- **المحور الأول:** واقع ومسارات أسواق العمل العربية. (الدكتور/ زياد جويلس).
- **المحور الثاني:** التطورات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على أسواق العمل العربية. (الدكتور/ بهجت أبو النصر).
- **المحور الثالث:** انعكاسات التغيرات المناخية على الوظائف وفرص العمل في الدول العربية. (الدكتور/ مصطفى جويلي).
- **المحور الرابع:** فجوة المهارات بين مخرجات التعليم وسوق العمل في الدول العربية: الأسباب والتحديات. (الدكتور/ الهواري بن لحسن).
- **المحور الخامس:** الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للقطاع غير المنظم في الدول العربية. (الدكتورة هويدا عدلي).
- **المحور السادس:** تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على الوظائف وفرص العمل. (الدكتور/ فيصل المناور).

❖ النتائج :

تم الاتفاق على عنوان التقرير التالي: " أسواق العمل العربية في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية "

2- الدورة التدريبية حول " آليات وبرامج تشغيل الشباب في ظل التحول الرقمي ".

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة التنمية البشرية والتشغيل.

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة، جمهورية مصر العربية، 19 - 20 مايو/ أيار 2025.

❖ **الجهات المشاركة:** لصالح مسؤولي التشغيل في وزارة العمل بجمهورية مصر العربية.

❖ **عدد المشاركين:** (40) مشارك.

❖ **الأهداف:**

- التعرف على برامج تشغيل الشباب لتوفير فرص عمل لائقة لهم، وتوجيههم نحو القطاعات الحيوية والمستدامة.
- تحديد متطلبات سوق العمل الرقمي وتعزيز دور التحول الرقمي في الرفع من كفاءة الموارد البشرية بإدارات التشغيل.
- تعظيم الاستفادة من الرقمنة في مجال الأنماط الجديدة للعمل.
- تطوير إدارات التشغيل، وتعزيز أدائها في التعامل مع التحديات الناتجة عن التحول الرقمي.

❖ **المحاور:**

- **المحور الأول:** برامج تشغيل الشباب بين فرص وتحديات التحول الرقمي.
- **المحور الثاني:** دور التحول الرقمي في الرفع من كفاءة الموارد البشرية لإدارات التشغيل.
- **المحور الثالث:** الأنماط الجديدة للعمل ودورها في توفير فرص عمل للشباب في ظل التحول الرقمي.
- **المحور الرابع:** رقمنة وحوكمة مهام إدارات التشغيل.

❖ **النتائج:**

- فهم الدور الهام الذي يلعبه التحول الرقمي بين صاحب العمل والباحث عن العمل.
- التعرف على تقنيات البحث عن عمل (كتابة السيرة الذاتية، المحادثة، طلب العمل).
- الاستفادة من الخبرات والتجارب فيما بين مسؤولي العمل في مختلف المحافظات.
- أهمية الوقوف على تطوير البنية التحتية الرقمية لتطوير وتحديث العمل بمكاتب التشغيل.
- التعرف على الدور الذي يلعبه التصنيف المهني في سوق العمل للتعرف على الوظائف المستحدثة.
- التأكيد على ضرورة التدريب المهني المستمر لمواكبة الاحتياجات الفعلية في أسواق العمل.

3- إعداد دراسة تحت عنوان " القطاع الخاص محركاً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل"

❖ الجهات المستفيدة: أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، والمؤسسات ذات العلاقة.

❖ مكان وتاريخ التنفيذ: تم إعدادها خلال عام 2025.

❖ النتائج:

زيادة الاستثمارات الخاصة في الدول العربية ، والعمل على:

- تهيئة بيئة أعمال أكثر ملاءمة لنمو القطاع الخاص، ومن بين هذه الخطوات:
 - علاج التشوهات في سوق النقد الأجنبي، والقضاء على السوق الموازية.
 - تحسين الإطار التشريعي من خلال سن القوانين الجديدة الداعمة للقطاع الخاص.
 - تعديل قوانين الاستثمار الحالية لزيادة تمكين شركات القطاع الخاص في الإنتاج والتصنيع.
 - تعزيز المنافسة وتقديم الدعم للقطاع الصناعي وتدعيم بيئة الأعمال.

* * *

4- ملتقى العمل 2025 ، منتدى مستقبل عالم العمل.

❖ الجهة المعنية بالتنفيذ : منظمة العمل العربية (إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل ، إدارة التنمية

البشرية والتشغيل) بالشراكة مع وزارة العمل بسلطنة عمان.

❖ مكان وتاريخ التنفيذ: محافظة ظفار - مدينة صلالة ، خلال 4 -5 أغسطس/ آب 2025.

❖ الجهات المشاركة: وزارة العمل، جهات حكومية وخاصة، ومؤسسات أكاديمية ومنظمات عربية

وإقليمية ودولية، والخبراء والمختصين في مجالات التشغيل والحماية الاجتماعية وريادة الأعمال.

❖ عدد المشاركين: (1000) ألف مشارك من سلطنة عُمان وخارجها.

❖ الأهداف:

• تحفيز الابتكار والتنمية المهنية: استعراض أحدث التقنيات الحديثة والابتكارات في سوق

العمل لزيادة الإنتاجية وفتح آفاق جديدة.

• تعزيز الحوار الاجتماعي والتواصل المهني: خلق تعاون بناء بين المختصين والمهنيين

بسوق العمل لإيجاد بيئة عمل لائقة.

• تحسين السياسات العمالية التنظيمية لتعزيز الإطار التنظيمي لسوق العمل ليلبي

التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية.

❖ المحاور:

• التحديات التي تواجه أسواق العمل في ظل التحولات الرقمية والمتغيرات البيئية.

• أهمية التكوين المستمر كأداة لمواجهة التغيرات في سوق العمل في اتجاه الاستجابة

لحاجيات الأفراد والمؤسسات وتحقيق الانتقال العادل.

• التحديات التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية في ظل أنماط العمل الجديدة (العمل عن

بُعد، العمل عبر المنصات).

- التحديات التي تواجه منظومة التشغيل وحوكمة التشغيل.
- دور القطاع الخاص في التوفيق بين الأهداف الربحية ومتطلبات سوق العمل.
- مساهمة الحوار الاجتماعي في تعزيز العدالة الاجتماعية.

❖ التوصيات:

قُدمت توصيات وحلول استشرافية تقود إلى انتقال عادل نحو نماذج تنمية مستدامة مثل الاقتصاد الرقمي والأخضر، بما يعزز من قدرة المجتمعات على مواجهة التحولات المستقبلية بثبات ومرونة، ويدعم استدامة فرص العمل ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

* * *

5- الندوة العربية حول " الاقتصاد الرقمي ومستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "

- ❖ الجهة المعنية بالتنفيذ: (إدارة التنمية البشرية والتشغيل).
- ❖ مكان وتاريخ التنفيذ: عبر تقنية الزووم، 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025 ،
- ❖ الجهات المشاركة: أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.
- ❖ عدد المشاركين: عدد (60) مشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية فضلاً عن عدد من الخبراء العرب المتخصصين والمهتمين بمجال عمل الندوة.
- ❖ الأهداف:

- التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، في ظل التحول الرقمي والتحديات التي تواجهها.
- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية والتشغيل.

❖ المحاور:

- التحول الرقمي وأثره على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية والتشغيل.

❖ التوصيات:

دعوة الدول العربية إلى:

- مراجعة المناهج التعليمية والتدريبية بهدف نشر ثقافة المبادرة منذ المراحل التعليمية والتدريبية الأولى.
- تنويع مصادر التمويل من مؤسسات ومصارف بنكية وصناديق وجمعيات وتعزيز التمويل التشاركي وتشجيع البنوك والمؤسسات المالية على تقديم قروض ميسرة بشروط ملائمة للمشروعات التي تشكو صعوبات.
- مراجعة الحوكمة والأطر القانونية وتبسيط الإجراءات الإدارية لإنشاء وتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة بما في ذلك العاملين المستقلين (freelancer).

- دعم التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيات الحديثة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قصد النفاذ إلى الأسواق المحلية وتشجيع الشركات الكبرى على التعاقد مع المشروعات الصغرى والمتوسطة لأداء بعض الخدمات.
- اعتماد الرقمنة وتعزيز التحول الرقمي من خلال:
- توحيد تدفق المعلومات: وذلك بإنشاء طريقة رقمية واحدة ومتسقة لإنشاء وتخزين ومشاركة جميع معلومات العمل الأساسية.
- ربط الأنظمة المتباينة: وذلك بدمج أنظمة البرامج الرئيسية (مثل المبيعات، المخازن، المحاسبة) بحيث تتبادل البيانات تلقائيًا، مما يقلل من مجهود التسويات اليدوية للبيانات.
- إعادة تصور سلسلة القيمة: باستخدام التكنولوجيا الرقمية لإعادة النظر بشكل أساسي في كيفية قيام عملك بإنشاء القيمة وتقديمها واكتسابها، مع إمكانية إنشاء منتجات رقمية أو نماذج خدمة جديدة.
- تنمية المواهب الرقمية: بالاستثمار في تدريب القوى العاملة الحالية لديك وتطوير مهاراتها أو توظيف موظفين يمتلكون المهارات التحليلية والتقنية اللازمة لإدارة القدرات الرقمية الجديدة والاستفادة منها.

* * *

6- المشاركة في الاحتفال باليوم العربي للاستدامة، تحت شعار " تعزيز الوعي بأهمية الاستدامة في المنطقة العربية".

- ❖ الجهة المعنية بالتنفيذ : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي).
- ❖ مكان وتاريخ التنفيذ : القاهرة، 22 مايو/ أيار 2025.
- ❖ المشاركون: معالي السيد / أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وسمو الشيخ / محمد بن حمد الشرقي ولي عهد إمارة الفجيرة، وعدد من السفراء والمسؤولين رفيعي المستوى المعنيين بالبيئة والتنمية المستدامة، وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، ونخبة من الخبراء والمهتمين بشؤون البيئة وموضوعات التنمية المستدامة.
- ❖ طبيعة مشاركة المنظمة : قامت بتمثيل المنظمة والمشاركة، الأستاذة منجية هادفي - المشرفة على إدارة التنمية البشرية والتشغيل. والدكتورة رانية رشدية المشرفة على إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات.
- ❖ الأهداف: يهدف الاحتفال إلى تسليط الضوء على أهمية الاستدامة في المنطقة العربية وتعزيز الوعي بها.

* * *

7- المشاركة في أعمال ورشة عمل تفاعلية (عبر تقنية الزووم) حول برامج ومشاريع "مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي".

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ :** المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (أيدسمو)، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك).

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** المغرب، 27 أغسطس / آب 2025، (عبر تقنية zoom)

❖ **مشاركة المنظمة :** قامت بتمثيل المنظمة والمشاركة، في الورشة الأستاذة / منجية هادفي - المشرفة على إدارة التنمية البشرية والتشغيل.

❖ **الأهداف:**

تهدف الورشة إلى: تقديم شروحات حول البرامج والمشاريع المتضمنة بوثيقة مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي.

❖ **المشاركون في الورشة:**

- ممثلين عن الوزارات والهيئات المعنية بالقطاع الصناعي والتعديني.
- الاتحادات النوعية واتحادات غرف التجارة والصناعة والمنظمات والهيئات العربية ذات الصلة بالتنمية الصناعية.

* * *

8- المشاركة في أعمال الدورة الأولى من المائدة المستديرة الإقليمية رفيعة المستوى حول " الذكاء الاصطناعي والاستدامة: من الابتكار إلى الأثر".

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات.

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة، الثلاثاء 16 سبتمبر / أيلول 2025.

❖ **مشاركة المنظمة:** قامت المنظمة بالمشاركة، بوفد يتكون من الأستاذة / رباب طلعت حامد، الأستاذة / منجية هادفي.

❖ **الأهداف:**

• إستكشاف سبل توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحقيق الاستدامة بالمنطقة العربية.

• تبادل الخبرات الإقليمية والدولية حول التطبيقات الناجمة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية (الصحة، التعليم، الطاقة، المدن، وغيرها).

• مناقشة التحديات الأخلاقية والتقنية والمؤسسية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

• عرض أحدث النماذج والتجارب الرائدة في استخدامات الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات التنمية المستدامة.

9- المشاركة في قمة " الذكاء الاصطناعي نحو المستقبل 2025: مسار موحد متعدد المستويات نحو نتائج متناغمة وذات أثر".

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات، بالتعاون والشرابة مع وزارة تكنولوجيات الاتصال بالجمهورية التونسية.

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** تونس / الجمهورية التونسية، 1- 3 ديسمبر / كانون الأول 2025.

❖ **عدد المشاركين:** أكثر من 500 مشارك من أكثر من 30 دولة.

❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة:**

- قيادات عربية ودولية وصنّاع قرار وخبراء من أبرز المنظمات الدولية والإقليمية.
- السيد الدكتور / أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،
- معالي السيدة / دورين بوقدان مارتين، الأمينة العامة للاتحاد الدولي للاتصالات.
- معالي السيد / محمد علي النفطي -وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج – الجمهورية التونسية .
- معالي السيد / سفيان الهميسي - وزير تكنولوجيات الاتصال – الجمهورية التونسية.
- معالي السيد / ممادي حسني أوموري - وزير البريد وتكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي – اتحاد جزر القمر.
- سعادة السيد / عبد الباسط سالم الباعور - رئيس الهيئة العامة للاتصالات وتقنيات الإعلام – دولة ليبيا.
- ❖ **مشاركة المنظمة:** قامت بتمثيل المنظمة والمشاركة، الأستاذة منجية هادفي – المشرفة على إدارة التنمية البشرية والتشغيل.
- ❖ **الأهداف:** من أجل مسار تحويلي جوهري نحو المستقبل، يتمثل في الانتقال بالمنطقة العربية من مجتمع معلومات قادر إلى مجتمع ذكاء مزدهر، شامل، ومسؤول. وقد تعهد المشاركون بالنهوض بمستقبل رقمي ذكي، أخلاقي، مستدام، ومحفز للابتكار من خلال مسارات عملية وتعاونية ملموسة .

❖ **المحاور:**

• **جلسات محورية تناولت:**

- الانتقال من "مجتمع المعلومات إلى مجتمع الذكاء"
- استعراض مخرجات الاستعراض العالمي وتوجهاته الجديدة

• **جلسات نقاشية تناولت:**

- حوكمة الذكاء الاصطناعي
- قابلية التشغيل البيئي.
- أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.
- استعراض نجاحات إقليمية في بناء منظومات الذكاء الاصطناعي.

- تقديم نماذج ملهمة لابتكارات ناشئة في المنطقة.

● جلسات متخصصة حول:

- الذكاء الاصطناعي المسؤول،

- الأمن السيبراني في عصر ما بعد الكم.

- الحوكمة الرقمية.

- دور الابتكار والشراكات الإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة.

❖ النتائج : من خلال " الإعلان وخارطة طريق " قمة الذكاء الاصطناعي نحو المستقبل 2025، أكد

معالي الوزراء، وصناع القرار، وأصحاب المصلحة، والمساهمون والمشاركون التزامهم الجماعي بتحقيق رؤية تعاونية طموحة للمنطقة العربية لتمهيد الطريق لقمة الذكاء الاصطناعي نحو المستقبل

2026 وما بعدها وأوصوا بـ:

● تنظيم قمة الذكاء الاصطناعي نحو المستقبل سنوياً عقد قمة "الذكاء الاصطناعي نحو

المستقبل" السنوية الرائدة كمنتدى دولي رفيع المستوى للمواءمة الاستراتيجية وعرض الابتكار، ومتابعة التقدم في الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع الذكاء.

● إنشاء وتفعيل منصة السياسات والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي تصميم وتطوير

وإطلاق منصة السياسات والابتكار في الذكاء الاصطناعي لتقييم المبادرات والتعاون من أجل التخطيط والتقييم، ومقارنة السياسات والمبادرات وابتكارات الذكاء الاصطناعي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، مع تمكين التعاون المستمر، وتبادل المعرفة، والتطوير المشترك بين جميع أصحاب المصلحة عبر القطاعات وبين الدول.

● تقييم البنية التحتية الإقليمية للذكاء الاصطناعي وتعزيز جاهزيتها : إطلاق وتنفيذ

"برنامج إقليمي شامل لمراجعة وتسريع جاهزية بنية الذكاء الاصطناعي" من أجل إجراء تقييم منهجي، والتقليل من المخاطر، وتعزيز التحصين الاستراتيجي، بالإضافة إلى تعزيز الركائز الثلاثة الحيوية للبنية التحتية الإقليمية اللازمة للنشر السيادي والموسع للذكاء الاصطناعي : الحوسبة، البيانات، والأمن.

● إطلاق وتفعيل مراكز التعاون في ابتكار الذكاء الاصطناعي والمشاريع الرائدة

"Lighthouse Pilots" : إطلاق مراكز التعاون النشطة في ابتكار الذكاء

الاصطناعي: وهي شبكات خبراء ديناميكية ومتعددة القطاعات، تهدف إلى تعزيز وتمكين تبادل المعرفة المستمر، وتسريع توحيد المعايير، وتطوير حلول ذكاء اصطناعي قابلة للتوسع ومفتوحة المصدر بشكل مشترك من خلال مشاريع متعددة الأطراف وبين

إقليمية وذات أثر كبير: Lighthouse Pilot Projects.

● الدعوة لتمويل المشاريع والمبادرات الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي: دعوة المؤسسات

المالية، وشركاء التنمية، والمستثمرين لدعم مشاريع ومبادرات الذكاء الاصطناعي

الاستراتيجية عالية التأثير في جميع أنحاء المنطقة هذا التمويل من شأنه تسريع البحث والابتكار، وتطوير البنية التحتية، وتمكين المواهب، مما يضمن تنفيذاً منسقاً ومستداماً لخارطة طريق الذكاء الاصطناعي نحو المستقبل.

* * *

10- عنوان النشاط : المشاركة في فعاليات القمة الثانية 2025 RIPPLE لدعم مراكز ريادة الأعمال بالجامعات العربية،

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ :** مدينة القاهرة، جمهورية مصر العربية خلال الفترة 19-20 أكتوبر /تشرين الأول 2025 .

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، برعاية من جامعة الدول العربية، بالتعاون والشراكة مع البنك الاهلي المصري، ومع منظمة صالح كامل لريادة الأعمال المستدامة وتنمية المشروعات (SKSEED) ، التابعة للغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية.

❖ **الأهداف :**

- دعم منظومة ريادة الأعمال والحاضنات والمسرّعات.
- تطوير قدرات العاملين في منظومة دعم الابتكار وريادة الأعمال.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في الدول العربية.
- ❖ **مشاركة المنظمة :** قامت بتمثيل المنظمة والمشاركة ، الدكتورة / رانية رشدية – المشرفة على إدارة الاعلام والتوثيق والمعلومات، والأستاذة منجية هادفي – المشرفة على إدارة التنمية البشرية والتشغيل .

❖ **المحاور :**

- الاتجاهات العالمية في دعم الشركات الناشئة وتأثيرها على النظم البيئية.
- بناء الثقة الاستثمارية من الحاضنة إلى رأس المال المؤسسي.
- الذكاء الاصطناعي: الفرص المتاحة للشركات الناشئة ومؤسسات دعم ريادة الأعمال.
- الاستدامة بعد انتهاء المنح وتصميم نماذج أعمال المؤسسات ريادة الأعمال.
- التعليم الريادي والمشروعات البحثية المنبثقة من الجامعات.
- ورش عمل، وموائد مستديرة ناقشت أفضل التجارب الدولية والخبرات في إطار موضوعات القمة.

❖ **المشاركون:**

- معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية.
- الأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الغفار إسماعيل فرج رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
- الدكتور حسام عثمان نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثلين عن جامعات مصرية وعربية وأجنبية وبنوك ومؤسسات استثمارية.

- وفود من أكثر من 20 دولة، وضمت نحو 60 متحدثاً دولياً، وحوالي 400 مشارك من رواد الأعمال وخبراء الابتكار والتنمية الاقتصادية.

❖ أهم نتائج وفعاليات القمة :

- خارطة طريق إقليمية: إطلاق إطار عمل مشترك لتعزيز المبادرات الريادية وتبادل الموجهين بين الجامعات العربية.
- شراكات استثمارية: ربط رواد الأعمال من الجامعات بمستثمرين دوليين (مثل لندن) وشركاء محليين (مثل استوديو المشاريع السعودي) عبر فعاليات "Business Matchmaking".
- بناء القدرات: تفعيل برامج لتطوير 35 جامعة مصرية ولقاءات إقليمية في تونس وإندونيسيا والسعودية.
- الحوكمة والابتكار: ناقشت الجلسات أدوات الحوكمة، الاستدامة، وقياس الأثر في مراكز ريادة الأعمال، بالإضافة إلى تأثير الذكاء الاصطناعي.
- تعزيز النظام البيئي: التركيز على تحويل الحاضنات الجامعية إلى منصات إقليمية قادرة على المنافسة دولياً.

شهدت القمة حوارات موسعة لربط أفكار الشباب المبتكرة بالتمويل، لضمان استدامة المشاريع الناشئة في البيئة الجامعية.

ثانياً: مجال التدريب المهني والتقني

1- الندوة الوطنية حول " دور الرقمنة في تعزيز كفاءة وأداء الموارد البشرية لإدارات العمل "

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة التنمية البشرية والتشغيل، بالتعاون مع المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس.

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** تونس، الجمهورية التونسية، خلال يومي 14 - 15 أبريل / نيسان 2025.

❖ **الجهات المشاركة:** شارك في أعمال الندوة عدد (40) مشارك ومشاركة يمثلون وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية فضلاً عن منظمة أصحاب الأعمال والعمال وعدد من الخبراء المتخصصين في مجال عمل الندوة، بالإضافة إلى ممثلي منظمة العمل العربية.

❖ الأهداف:

- التعرف على أهمية التطور التكنولوجي وأثره في تحقيق الكفاءة وتعزيز المهارات للموارد البشرية.
- دور الرقمنة في تطوير إدارات العمل.
- تحسين تطبيق تشريعات العمل من خلال الرقمنة.
- تعزيز دور أطراف الإنتاج وتطوير الحوار الاجتماعي في ظل الرقمنة.
- دعم استدامة المؤسسات عبر تحسين الإنتاجية.

❖ المحاور:

- التطور التكنولوجي ودوره في تعزيز وتنمية الموارد البشرية.
- رقمنة وحوكمة مهام إدارات العمل.
- دور الرقمنة في تعزيز تطبيق تشريعات العمل.
- أثر الرقمنة على تطوير الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج.
- دور الرقمنة في الرفع من الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

❖ التوصيات:

- تحسين البنية التحتية الرقمية من تجهيزات وترباط وسرعة تدفق والسلامة والتخزين الآمن للمعطيات.
- دعوة الأجهزة الإعلامية إلى تكثيف الحملات التوعوية لدور الرقمنة في تعزيز كفاءة وأداء الموارد البشرية، وتأثيراتها الإيجابية على قضايا التشغيل وسوق العمل.
- التخطيط الاستراتيجي للتحويل الرقمي لضمان انسجامه مع أهداف المؤسسة مع ضرورة التكامل بين التكنولوجيا واستراتيجية وثقافة المؤسسة.
- الاستثمار في الرقمنة والتركيز على التدريب والتطوير المستمر لضمان ديمومة المؤسسة وتعزيز قدرتها التنافسية.

- إعطاء أهمية لاعتماد منصات العمل للتعريف بحقوق وواجبات أصحاب الأعمال وكذلك العمال من خلال تقديم خدمات إلكترونية للإعلام والاستفسار وتلقي الشكاوى والتنسيق مع المصالح الإدارية والفنية المتداخلة.
- تمكين مفتشي العمل من الوسائل الضرورية والتدريب المناسب لمواكبة الرقمنة وحسن توظيف آلياتها.
- ضرورة قياس الأداء بانتظام لتقييم مدى فاعلية الأنظمة الرقمية والعمل باستمرار على تحسينها.
- تحديث التصنيفات المهنية الواردة ضمن تشريعات العمل لتتلاءم مع الوظائف الجديدة وتطوير المهن التي ستتأثر بالرقمنة.
- تشجيع الحوار حول التشريعات الجديدة التي من شأنها تنظيم الظواهر الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي والأنماط الجديدة للعمل.
- اعتماد مقاربة أخلاقية محورها الإنسان في مجال اعتماد الرقمنة واستخدام الذكاء الاصطناعي من خلال وضع " مدونة سلوك رقمية ".

* * *

2- ورشة عمل حول " دور التحول الرقمي في تطوير الكفاءات البشرية لإدارات العمل "

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة التنمية البشرية والتشغيل، بالتعاون والتنسيق مع وزارة العمل بالجمهورية اللبنانية.

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** بيروت، الجمهورية اللبنانية، 15 - 16 سبتمبر / أيلول 2025.

❖ **الجهات المشاركة:** لصالح أخصائي التشغيل بوزارة العمل بالجمهورية اللبنانية.

❖ **عدد المشاركين:** (41) مشاركة ومشارك.

❖ **الأهداف:**

- التعرف على تأثير التكنولوجيا الرقمية على كفاءة أخصائي التشغيل.
- تطوير مهارات استخدام الأدوات والتقنيات التكنولوجية الحديثة في إدارات العمل.
- التعرف على التحديات التي تواجه إدارات العمل في ظل التحول الرقمي.
- تعزيز دور التحول الرقمي في الرفع من كفاءة الموارد البشرية لإدارات العمل.

❖ **المحاور:**

- تسخير الذكاء الاصطناعي لإعادة تشكيل وظائف الموارد البشرية.
- بناء الكفاءات المستقبلية من خلال التحليلات الذكية والتعلم التكيفي.
- التحديات التي تواجه إدارات العمل في ظل التحول الرقمي.
- دور التحول الرقمي في الرفع من كفاءة الموارد البشرية لإدارات العمل.

❖ التوصيات:

- إعداد دراسة حول المنصة اللازمة التي تخدم رسم سياسة تشغيلية وتساهم بتنفيذها. تشمل المنصة الربط بين العرض والطلب ومعلومات حول سوق العمل والسياسات العامة.
- تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لمشاركة الخبرات مع الدول العربية للاطلاع على آلية تكوين المنصات الخاصة بها والأسس التي تقوم عليها.
- التعاون مع الهيئات ذات الصلة لتصميم برامج رقمية مساندة لعمل إدارات العمل ومتابعة كل جديد على المستوى العالمي.
- اعتماد سياسة التدريب المتواصل للعاملين في إدارة العمل على النظم المعلوماتية الحديثة.
- استخدام التصنيفات المعتمدة للأنشطة الاقتصادية والتصنيف العربي المعياري للمهن.
- تعزيز دور تفتيش العمل لأهمية دوره في المساهمة في مختلف أنشطة إدارة العمل المرقمنة، وتدريب المفتشين على التفتيش الذكي.
- تزويد وزارة العمل أو دعم الوزارة تقنياً وإعداد دراسة بهدف الوصول إلى منصة الكترونية ذكية لإدارة سوق العمل تحتوي على أدوات تحليل البيانات الموجودة والتي تخدم أهداف السياسات التشغيلية.
- تنظيم دورات تدريبية للكوادر البشرية في إدارة العمل تساهم في مواكبة التحول الرقمي.
- اعتماد سياسة تقييم مستمر لقدرات موظفي إدارة العمل (وخاصة الرقمية منها والمتعلقة بالبيانات) والتنبؤ بالمهارات المطلوبة المستقبلية، وإجراء التدريب على أساس الحاجات التي تساهم في تحديدها عملية التقييم المذكورة.
- تيسير اعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي من قبل موظفي إدارة العمل، لخفض التكاليف وتحسين الكفاءة عبر حلول الأتمتة الذكية.
- خلق برامج الكترونية تتيح إجراء التفتيش والمراقبة على أنماط العمل المرنة باستخدام أدوات رقمية لمراقبة تنفيذ القوانين وتعزيز الثقة بين الإدارة والإجراء.

* * *

3- الندوة العربية التفاعلية حول " أثر التغيرات المناخية على تنمية الموارد البشرية "

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة التنمية البشرية والتشغيل.
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** 8 أكتوبر / تشرين الأول 2025، عبر تقنية Zoom.
- ❖ **الجهات المشاركة:** أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.
- ❖ **عدد المشاركين:** (83) مشاركاً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة فضلاً عن عدد من الخبراء العرب المتخصصين والمهتمين بمجال عمل الندوة.

❖ **الأهداف:**

- التعريف بمفهوم التغيرات المناخية وإبراز علاقتها بالموارد البشرية.
- تحليل التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على صغار المنتجين.

❖ **المحاور:**

- تأثير التغيرات المناخية على الموارد البشرية: دمج المهارات الخضراء Green Skills في خطط التدريب والتوظيف.
- تأثير التغيرات المناخية على صغار المنتجين في الدول العربية.

❖ **التوصيات:**

- دعوة الدول العربية إلى إدماج قضايا التغير المناخي في الاستراتيجيات والخطط الوطنية لتنمية الموارد البشرية وإعداد قوى عاملة قادرة على التكيف مع التغيرات البيئية.
- تطوير برامج التدريب والتعليم الأخضر والتركيز على المهن المستدامة والمهارات الخضراء لتأهيل الكوادر البشرية لمواجهة تحديات الاقتصاد منخفض الكربون.
- نشر وتعزيز الثقافة البيئية في بيئات العمل والمؤسسات التعليمية لترشيد الموارد والوصول إلى الاستدامة.
- دعم البحث العلمي والابتكار في مجالات الطاقة النظيفة والزراعة الذكية وإدارة المياه، لتوفير فرص عمل جديدة صديقة للبيئة.
- تشجيع التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتبني مبادرات تنموية تراعي الأبعاد المناخية والاجتماعية معاً.
- وضع سياسات لحماية العاملين في القطاعات المعرضة لتغيرات المناخ كالصيد، والزراعة، والصيد البحري من خلال إجراءات السلامة والتأمين الاجتماعي.
- دعوة البلدان العربية إلى تشجيع التحول نحو الاقتصاد الأخضر والصناعات الخضراء، والطاقة المتجددة مما يساهم في إيجاد فرص عمل مستدامة وتخفيض البطالة الناتجة عن التغيرات المناخية.
- تمكين المرأة والشباب من المشاركة في المبادرات البيئية وجهود التكيف مع المناخ، وذلك عن طريق وضع برامج تدريب وتمويل مبتكرة تراعي العدالة الاجتماعية.

- تعزيز نظم الإنذار المبكر وإعداد خطط طوارئ لمواجهة التغيرات والكوارث المناخية بما يحافظ على استقرار وتنمية الموارد البشرية واستمرارية الإنتاج.
- مراجعة المناهج التعليمية والتدريبية لتشمل التنمية المستدامة والتغير المناخي، مما يؤهل الأجيال القادمة لمواكبة التحديات المستقبلية.

* * *

4- الندوة العربية حول: "تقنيات الذكاء الاصطناعي ومستقبل المهارات"

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة التنمية البشرية والتشغيل وإدارة الاعلام والتوثيق والمعلومات ومركز طرابلس .

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** الجزائر 22 – 23 أكتوبر / تشرين الأول 2025

❖ **المشاركون:** شارك في أعمال الندوة (64) مشاركةً ومشاركًا من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، و(21) عضوًا من أعضاء اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة.

❖ **الأهداف:**

- تحديد المهارات والتخصصات المطلوبة في ظل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- الوقوف على دور الذكاء الاصطناعي في إحداث المزيد من فرص العمل والطلب على الوظائف البشرية.
- تحديد التوجهات المستقبلية لتنمية المهارات البشرية في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- تعزيز دور الحوار الاجتماعي في ظل التغيرات التي يفرضها التحول الرقمي.
- التعريف بأهمية الإعلام الرقمي ودوره في دعم مستقبل المهارات واحتياجات أسواق العمل.

❖ **المحاور:**

- **المحور الأول حول:** تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على هيكلة أسواق العمل وتصنيف المهن والوظائف. وقام بعرضه الدكتور/ الهواري بن لحسن.
- **المحور الثاني حول:** دور الحوار الاجتماعي في التكيف مع التغيرات الناجمة عن التحول الرقمي. وقام بعرضه الدكتور/ يوسف غلاب.
- **المحور الثالث حول:** الاتجاهات المستقبلية لتنمية المهارات البشرية. وقام بعرضه الدكتور/ أحمين شفير.
- **المحور الرابع حول:** دور الإعلام الرقمي في استشراف مستقبل المهارات واحتياجات أسواق العمل. وقام بعرضه الدكتور/ أحمد سليمان.
- كما عرض عددٌ من المشاركين والمشاركات من ممثلي أطراف الإنتاج العربية تجارب

وطنية وهي كالتالي:

- الاتحاد العام لعمال الكويت.
- الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / جمهورية العراق.
- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي / الجزائر.
- الكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين (CNPA).
- الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية (CGEA).
- الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

❖ التوصيات:

- تطوير تصنيف مهني رقمي تفاعلي يواكب التحول الرقمي يدمج الوظائف الهجينة والناشئة والمتقلصة، مع التحديث المستمر.
- إنشاء مرصد وطنية وإقليمية للمهارات والوظائف، بحيث توفر بيانات مشتركة للحكومات، أصحاب العمل، ونقابات العمال حول التغيرات السريعة في سوق العمل.
- دمج المهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب بما يضمن ملائمة مخرجات التعليم مع احتياجات الاقتصاد الرقمي.
- إعادة تصميم التعليم والتعلم مدى الحياة: وذلك من خلال إدراج التفكير الحسابي، والمحاكاة، ومحو الأمية الرقمية والإحصائية منذ المراحل الأولى، مع تحديث مناهج وربطها بالتطبيق العملي والمختبرات المفتوحة المصدر.
- تعليم مهني مرن ومفتوح: من خلال إنشاء أطر وطنية للمؤهلات تعتمد وحدات مهارية معيارية (micro-credentials) قابلة للتراكم والاعتراف المتبادل، وربطها باحتياجات القطاعات الصناعية والخدمية.
- شراكات بين الجامعات والقطاع الاقتصادي الخاص والحكومة: عبر تطوير برامج "تعلم-عمل" مدمجة (apprenticeships) تربط المتدرب بمشاريع حقيقية تمولها مؤسسات الإنتاج.
- تطوير منظومات المهارات الرقمية والابتكار: من خلال إنشاء منصات وطنية للمحتوى المهاري القصير تتيح التدريب في مهارات مثل: تحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي لغير المبرمجين، والحوسبة السحابية، مع حوافز مالية للأفراد والشركات.
- تأسيس صناديق تنافسية للبحث والتطوير ومختبرات مشتركة بين الجامعات والشركات: تركز على التطبيقات المحلية للذكاء الاصطناعي في كل قطاعات الاقتصاد وبالأخص في الصناعة والصحة والزراعة.

- اعتماد منظومة تشريعية تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي: تقوم على الشفافية، قابلية التفسير، عدم التمييز، وأمن البيانات.
- إطلاق منصات رقمية وطنية وعربية لتحليل سوق العمل وتقديم بيانات محدثة حول المهارات المطلوبة.
- توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل عمال المنصات والعمل الحر: إعادة تصميم أنظمة الضمان الاجتماعي لتشمل العاملين خارج أنماط العمل التقليدية (العمل عبر المنصات، العمل المستقل، العمل عن بُعد).
- تعزيز الحوار الاجتماعي الشامل: توسيع آليات الحوار الاجتماعي لتشمل ممثلي عمال المنصات والعمل الحر ومجالس الحوار، لضمان مشاركة هذه الفئات في صياغة السياسات الخاصة بالعمل الرقمي والتحول التكنولوجي.
- تعزيز حوكمة البيانات الوطنية: عبر سجلات رقمية مُحكمة (صحية، تعليمية، صناعية) تغذي منظومة الابتكار المحلي، وإنشاء سحابة وطنية أو هجينة لخدمات القطاع العام، ونشر شبكات آمنة وسريعة تضمن العدالة في الوصول إلى البيانات.
- إدماج المساواة والعدالة في التحول الرقمي: عبر تنفيذ برامج تحفيزية للفتيات والنساء في مجالات STEM والذكاء الاصطناعي، وردم الفجوة الرقمية بين المدن والمناطق الريفية.
- اعتماد مقاربة " الانتقال العادل ": التي توازن بين التحول التقني والحماية الاجتماعية، كما توصي منظمة العمل العربية تعزيز الشراكة بين الإعلام الرقمي والمؤسسات التعليمية لتوجيه المحتوى نحو المهارات المستقبلية.
- استخدام الإعلام الرقمي كأداة للتوجيه المهني من خلال برامج تفاعلية.
- اعتماد سياسات تركز على المهارات الشاملة وعلى الحوكمة الرقمية العادلة، وذلك من خلال استراتيجية تقوم على ثلاثة أعمدة مترابطة وتتمثل في:
- استثمار واسع في رأس المال البشري عبر تعليم أساسي متين وإعادة تأهيل مهاري مستمر.
- بنية سيادية للبيانات والمعايير تُمكن الابتكار المحلي وتقلل التبعية التكنولوجية.
- سوق رقمية تنافسية ومنفتحة تتيح توزيعاً عادلاً للقيمة وتكافؤاً في الوصول إلى الموارد الرقمية.

* * *

5- الندوة العربية حول: " تطوير منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني لصناعة رواد أعمال المستقبل"

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة التنمية البشرية والتشغيل.
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، يومي 16 - 17 ديسمبر / كانون الأول

2025

- ❖ **الجهات المشاركة:** أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية
- ❖ **المشاركون:** شارك في أعمال الندوة عدد (50) مشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية فضلاً عن عدد من الخبراء المختصين في مجال موضوع الندوة، وممثلين عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل واتحاد الغرف العربية ومنظمة العمل العربية.

❖ الأهداف:

- التعرف على الاتجاهات المستقبلية لبرامج وسياسات التدريب والتعليم التقني والمهني في الدول العربية.
- تحديد أهمية إدماج الرقمنة في أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية.
- دور وأهمية الإرشاد والتوجيه المهني في تعزيز فرص التشغيل.
- ربط سياسات وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل في الوطن العربي.
- تبادل التجارب والخبرات بين الجهات المشاركة، والاستفادة من التجارب الناجحة.

❖ المحاور:

- الاتجاهات المستقبلية في مجال تطوير منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني لصناعة رواد الأعمال.
- واقع منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني في ظل التحول الرقمي.
- دور الإرشاد والتوجيه المهني في تعزيز فرص التشغيل.
- منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني ومهارات المستقبل.

❖ التوصيات:

- تحديث الاستراتيجيات الوطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني لتتواءم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي ومهارات المستقبل.
- دمج مهارات ريادة الأعمال في المناهج والسياسات التعليمية لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني.
- تفعيل دور الإعلام ونشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال بين الشباب عبر حملات توعية مع إبراز قصص نجاح خريجي التعليم التقني والمهني لإعادة بناء الثقة حول هذا المسار.

- إقامة شراكات مستدامة بين المؤسسات التعليمية والهيئات الحكومية والقطاع الخاص والمشاركة في تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية.
- تطوير برامج تدريبية مرنة تتيح التعلم مدى الحياة وإعادة التأهيل المهني ليشمل المهارات الرقمية والتقنيات الحديثة وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- اعتماد نماذج التعليم الثنائي والتعليم المبني على العمل كنماذج أساسية لاكتساب المهارات العملية والريادية.
- تأهيل المدربين والمعلمين ليصبحوا مرشدين لريادة الأعمال والتحول الرقمي وتحفيزهم على الإبداع والابتكار.
- دعم وتمويل مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني بالبنية التحتية الرقمية اللازمة للتحول نحو التدريب الذكي والتعلم الإلكتروني.
- إنشاء حاضنات أعمال داخل مؤسسات التعليم التقني والمهني والقطاع الخاص لتجسيد الأفكار وتحويلها إلى مشاريع ريادية.
- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في إعادة تدريب وتأهيل الخريجين إلى سوق العمل من خلال حوافز ضريبية وبرامج دعم مشتركة.
- تعزيز التعاون العربي والدولي لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني نحو ريادة الأعمال Top of Form.
- تعزيز دور النقابات العمالية للمشاركة في الاستراتيجيات الوطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني. لضمان توافقها مع احتياجات العمال مع الاقتصاد الرقمي.
- تعزيز الحوكمة والتنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية بالتدريب والتعليم التقني.
- والمهني وريادة الأعمال بما يضمن تكامل السياسات وتجنب الازدواجية وتعظيم الأثر.

* * *

ثالثاً : مجال التنقل والهجرة :

1- الندوة العربية حول " تنقل الكفاءات والأدمغة العربية ... فرص تنمية عربية "

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** (إدارة التنمية البشرية والتشغيل، بالتعاون مع المركز العربي لتنمية الموارد البشرية في دولة ليبيا)
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة، 10-11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025.
- ❖ **عدد المشاركين:** (60) مشاركاً ومشاركة.
- ❖ **الأهداف:**

- التعريف بآليات التنقل والهجرة النظامية والدائرية للكفاءات.
- تحديد تأثيرات تنقل الكفاءات والأدمغة العربية وتعزيز التنمية، وتذليل الصعوبات التي تواجهها.
- التعرف على الاتجاهات الأنماط الجديدة لتيارات الهجرة وتنقل الأدمغة والكفاءات العربية.
- سبل الاستفادة من تنقل الكفاءات العربية وحماية حقوقها.
- التعرف على دور المعايير الدولية والعربية في حوكمة تنقل الكفاءات.

❖ **المحاور:**

- الاتجاهات والأنماط الجديدة لتيارات الهجرة وتنقل الكفاءات والأدمغة العربية.
- الجهود والسياسات المتبعة للاستفادة من تنقل الأدمغة والكفاءات العربية.
- أثار التحول الرقمي ومتغيرات أسواق العمل على تنقل الكفاءات العربية.
- دور المعايير الدولية والعربية في حوكمة تنقل وهجرة الكفاءات.
- التجارب العربية والدولية في سياسات تنقل الكفاءات والاستفادة منها.

❖ **التوصيات:**

- ضرورة دمج المهارات الرقمية في التعليم العام والجامعي، ودعم برامج التدريب والتأهيل المهني التي تواكب احتياجات سوق العمل العربي.
- حث الدول العربية على تطوير البيئة التشريعية بما يتلاءم مع المتطلبات الحديثة لسوق العمل.
- تبني سياسات فعّالة لاستبقاء العقول العربية وربط الكفاءات المهاجرة بالمؤسسات الوطنية للاستفادة من التجارب الدولية السابقة.
- تعزيز التكامل والتعاون العربي عبر العمل على إنشاء ميثاق عربي للمهارات والكفاءات لتسهيل الاعتراف المتبادل بالمؤهلات.

- العمل على تطوير أنظمة إحصائية لرصد تنقل الكفاءات العربية والعمالة الرقمية، باعتبارها ركيزة جديدة من ركائز الاقتصاد المعرفي.
- تسهيل إجراءات التنقل والعمل بين الدول العربية عبر اتفاقيات تعترف بالمؤهلات والخبرات المهنية والعلمية.
- تحسين بيئة البحث العلمي وإطلاق برامج مشتركة للبحث العلمي والابتكار، لتشجع العقول على البقاء ضمن الإطار المعرفي، ودعم المبادرات التي تتعلق بتنمية الكفاءات وتوجيهها نحو مشروعات تنمية إقليمية.
- تحفيز الاستثمار في رأس المال البشري وتشجيع القطاع الخاص على توظيف الكفاءات العربية.
- حثّ الدول العربية على تحسين بيئة العمل والإبداع وتعزيز الوعي بأهمية العمل العربي المشترك وتبادل الكفاءات.
- تقديم الشكر والتقدير لمعالي الأستاذ / فايز علي المطيري لإقامة هذه الندوة الهامة دعماً لأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

* * *

2- المشاركة في الاجتماع الإقليمي الثاني حول "تعزيز مسارات الهجرة النظامية لتسريع العمل

المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"

- ❖ الجهة المعنية بالتنفيذ : المنظمة الدولية للهجرة.
- ❖ مكان وتاريخ التنفيذ : القاهرة ، 22- 23 سبتمبر 2025
- ❖ عدد المشاركين: (40) مشاركاً ومشاركة.
- ❖ الهدف الرئيسي: تحسين الفهم حول مساهمة المسارات النظامية في تسريع العمل المناخي، وتحديد حلول قابلة للتطبيق في المنطقة.
- ❖ الأهداف:

- التطبيق العملي للمسارات في سياق تغير المناخ،
- تحديد الثغرات في السياسات البيئية الحالية،
- اقتراح حلول مبتكرة لحوكمة مسارات الهجرة النظامية.
- المساعدة في تحضير الدول لمنتدى مراجعة الهجرة الدولية 2026 IMRF ومؤتمر الأطراف COP30، عبر تفعيل الحوار بين القطاعات وتنسيق السياسات بين الهجرة والعمل المناخي.

❖ المحاور:

- مقدمة حول المسارات النظامية – جلسة تمهيدية
- التنقل ضمن الأطر العالمية: الميثاق العالمي، أهداف التنمية المستدامة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والطريق نحو انتقال عادل.
- الاستفادة من البيانات لتعزيز المسارات النظامية في سياق العمل المناخي
- حوكمة الهجرة القائمة على الأدلة ونهج المسارات لدعم العمل المناخي
- العودة، وإعادة القبول، وإعادة الإدماج دعمًا للمسارات النظامية "نُهج مستدامة ومجتمعية لإعادة الإدماج الأخضر"

❖ النتائج : ركزت النتائج الرئيسية على:

- الشراكات مع القطاع الخاص، والتعاون الإقليمي، والاتفاقات الثنائية والمتعددة.
- "الانتقال العادل" كإطار لتعزيز العمل اللائق والحد من الآثار السلبية للسياسات المناخية.
- أنظمة صحية مرنة قادرة على مواجهة آثار تغير المناخ على العمال المهاجرين.

* * *

رابعاً: مجال التصنيف العربي المعياري للمهن:

1- اجتماع خبراء حول تحديث التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 (مشروع مستمر).

❖ الجهات المستفيدة: لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، والمؤسسات ذات العلاقة.

❖ مكان وتاريخ التنفيذ: اجتماع عبر تقنية (زووم)، 29 يونيو 2025

❖ عدد المشاركين: (4) خبراء بالإضافة إلى إدارة التنمية البشرية والتشغيل.

❖ الأهداف:

- تحليل شامل للمهن الجديدة الناتجة عن التطورات السريعة والمتلاحقة التي طرأت على أسواق العمل العربية وآليات متابعة تطبيقات التصنيف العربي المعياري للمهن.
- عرض المخرجات التي تم التوصل إليها في المشروع وآليات التحديث في صيغتها النهائية لوثيقة التصنيف.
- تحديد الصعوبات والتحديات في تطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن 2008.

❖ النتائج:

بعد مناقشات مستفيضة من خلال عرض مقترحات ورؤى السادة الخبراء لتحديث وثيقة التصنيف بصيغتها النهائية تم التوصل إلى:

- عرض سريع لما تم انجازه حتى الآن بشأن تحديث وثيقة التصنيف.
- التأكيد على اتخاذ اللازم لسرعة الانتهاء من تحديث وثيقة التصنيف العربي المعياري للمهن وتم الاتفاق على تسليم النسخة الأولية من الوثيقة خلال النصف الثاني من عام 2026.
- الإبقاء على هذه النسخة من التصنيف كمرجعية لأنها تحتوي على وصف الأعمال مما يفيد في عمليات التدريب والتوجيه وبناء المعايير المهنية.
- الاستفادة من أحدث التصنيف الوطنية في عملية اعداد التحديث مع التأكيد على اضافة جميع المهن المشتركة في كل الدول العربية مع مراعاة خصوصية كل دولة.
- يتم تسليم جميع التحديثات المطلوبة على وثيقة التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 بصيغة Excel.
- يتم عقد اجتماعات دورية شهرية بين الفريق المكلف بإعداد التحديث المطوب وموافاتنا أول بأول بالبيانات والاجراءات المتخذة لسرعة الانتهاء وتسليم الوثيقة في الموعد المحدد.
- تم مناقشة موضوع التصنيف الرقمي لسهولة الاستخدام وتم اقتراح تكليف فريق عمل لإنجاز المهمة، وذلك بعد استلام النسخة الأولية من السادة الخبراء المكلفون بإعداد وتحديث الوثيقة.

ثالثاً : محور العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

تسعى منظمة العمل العربية من ضمن أهدافها على " تنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال على المستويين العربي والدولي"، ولا شك أن عملية التنسيق هذه تعتمد إلى حد كبير على فتح آفاق التعاون مع العديد من المنظمات والهيئات العربية والدولية والاقليمية ومدى استجابة المنظمة للمشاركة في معظم الفعاليات التي تعنى بقضايا التنمية والتشغيل والحماية الاجتماعية على المستويين العربي والدولي بهدف إيجاد أرضية مشتركة للحوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة

كما نص دستور منظمة العمل العربية على " تقديم المعونة الفنية في ميادين العمل إلى أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية الأعضاء" مما يجعل محور التعاون الفني من أبرز أنشطة وإنجازات المنظمة وهدفا جوهريا يفرضه الواجب القومي لتعزيز التعاون في مجال العمل والعمال وذلك من خلال:

- رصد الاحتياجات الفعلية للتعاون الفني مع أطراف الإنتاج الثلاثة.
- التركيز على دعم الدول الأكثر احتياجا من خلال أنشطة وطنية.
- تنمية مهارات ورفع القدرات لأطراف الإنتاج الثلاثة.
- تقديم المشورة الفنية طبقاً لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: مجال العلاقات العربية والدولية

1- مجلس إدارة منظمة العمل الدولية - الدورة (353) .

❖ الجهة المعنية بالتنفيذ:

- منظمة العمل الدولية .
- مكتب العمل العربي ومكتب بعثة منظمة العمل العربية بجنيف لتنظيم :
 - الاجتماع التنسيقى لأعضاء مجلس إدارة منظمة العمل الدولية العرب على هامش أعمال مجلس الإدارة.
- ❖ مكان وتاريخ التنفيذ: 10 - 20 مارس / آذار 2025، جنيف - سويسرا / مقر منظمة العمل الدولية.
- ❖ المشاركين: +70 مشارك.
- ❖ الجهات والمؤسسات المشاركة: أعضاء مجلس إدارة منظمة العمل الدولية / الجهات المدعوة بصفة مراقب.
- ❖ طبيعة مشاركة المنظمة: مشاركة بصفة مراقب.

❖ البنود الخاصة بهذه الدورة: <https://www.ilo.org/media/652416/download>

* * *

2- دورة تدريبية حول " أساسيات عمل اللجان العمالية "

- ❖ الجهة المعنية بالتنفيذ : إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولى لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.
- ❖ مكان وتاريخ التنفيذ : عبر تطبيق زووم، 30 إبريل / نيسان 2025.
- ❖ عدد المشاركين : (64) مشارك
- ❖ الجهات والمؤسسات المشاركة: اعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية
- ❖ الأهداف:
 - تنمية مهارات اعضاء اللجان الوطنية العمالية من خلال التعرف على أهداف ومهام عمل اللجان العمالية باستخدام أفضل الأساليب العلمية الحديثة.
- ❖ المحاور:
 - كيفية استقبال اقتراحات وشكاوى العمال والقيام بدراستها ورفع التوصيات والطلبات بشأنها.
 - تعزيز التدابير الرامية إلى التأمين والحفاظ على الصداقة والعلاقات الطيبة بين اللجان العمالية والعمال.
 - تدريب أعضاء اللجان العمالية وتفعيل دورهم وقدراتهم في بناء التوافق بين أطراف علاقات العمل.

- إكساب أعضاء اللجان العمالية بالمملكة العربية السعودية القدرة على إدارة واعتماد فن الحوار الاجتماعي كنهج علمي ديمقراطي.
- التعرف على أدوار ومهام القائد العمالي وتحديد المهارات الواجب توافرها في الممثل العمالي..

❖ النتائج:

- تمكين المشاركين من مهارات القيادة وإدارة فريق العمل بفاعلية.
- إكساب المشاركين معرفة شاملة حول أساسيات عمل ومهام اللجان العمالية.
- التدريب على كيفية صياغة وتنفيذ الخطط الاستراتيجية لعمل اللجان العمالية.
- تعزيز مهارات التواصل والاستماع بفاعلية.
- التعرف على أفضل أساليب حل المشكلات من خلال التفاوض والحوار الاجتماعي.
- التدريب على تطبيق التقنيات الحديثة في حل المشكلات وتحليل الأزمات.

* * *

3- دورة تدريبية حول " إدارة التغيير والعمل الجماعي للجان العمالية "

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ :** إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي لصالح أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ :** مدينة الاسكندرية 25 - 27 مايو / أيار 2025
- ❖ **عدد المشاركين :** (30) مشارك
- ❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة:** أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية
- ❖ **الأهداف:** إكساب المشاركين القدرة على التوافق مع التغيير وإدارته بطريقة فعالة وناجحة
- ❖ **المحاور:**

- التعرف على أهداف ومهام إدارة التغيير للجان العمالية.
- تحديد مراحل ومستويات عمل إدارة التغيير للجان العمالية.
- تعزيز التدابير الرامية إلى تأمين والحفاظ على حقوق العمال في ظل إدارة التغيير.
- تدريب أعضاء اللجان العمالية على كيفية بناء فريق العمل.
- إكساب أعضاء اللجان العمالية القدرة على بناء ثقافة تنظيمية مرنة وداعمة للتغيير.
- التعرف على أدوار ومهام القائد العمالي وتحديد المهارات الواجب توافرها في القائد العمالي.

❖ النتائج: إكساب المتدربين ما يلي:

- معرفة شاملة حول مفهوم وأهمية إدارة التغيير.
- مهارات القيادة لإدارة فريق العمل بكفاءة وفاعلية.

- التعرف على نماذج التغيير العالمية مثل نموذج كوبلر روس، نموذج لوين، نموذج ادكار، نموذج كوتير للتغيير.
- تعزيز مهارات التواصل والاستماع بفاعلية.
- التعرف على أفضل أساليب مقاومة التغيير.

4- مؤتمر العمل الدولي - الدورة (113) .

❖ الجهة المعنية بالتنفيذ:

- منظمة العمل الدولية.
- بالإضافة إلى مكتب العمل العربي ومكتب بعثة منظمة العمل العربية بجنيف لتنظيم كل من :

- اجتماعات المجموعة العربية واللجان المنبثقة عنها (لجنة الصياغة ولجنة التنسيق).
- الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

❖ مكان وتاريخ التنفيذ: 2 – 13 يونيو / حزيران 2025، جنيف - سويسرا / مقر منظمة العمل الدولية ومقر الأمم المتحدة.

❖ المشاركون: شارك في فعاليات هذا المؤتمر أطراف الإنتاج الثلاثة من 187 دولة وعدد من ممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

❖ طبيعة مشاركة المنظمة: مشاركة بصفة مراقب.

❖ البنود الخاصة بهذه الدورة :

<https://www.ilo.org/international-labour-conference/113th-session-international-labour-conference/reports-and-documents-submitted-113th-session-international-labour>

[session-international-labour-conference/reports-and-documents-submitted-113th-session-international-labour](https://www.ilo.org/international-labour-conference/reports-and-documents-submitted-113th-session-international-labour)

❖ أهم المخرجات:

- تغيير عضوية دولة فلسطين في منظمة العمل الدولية إلى " دولة غير عضو بصفة مراقب ".
- عقد الاجتماع الأول للمجموعة العربية ، الذي عُقد يوم الأحد 1 يونيو / حزيران 2025 بمقر منظمة العمل الدولية، بحضور أطراف الإنتاج الثلاثة من الدول العربية المشاركين في المؤتمر. تم خلال هذا الاجتماع اعتماد ومناقشة (جدول الأعمال / انتخاب أعضاء اللجان المنبثقة عن المجموعة العربية (لجنة الصياغة / لجنة التنسيق).
- تنظيم اجتماع المدير العام لمنظمة العمل العربية والمدير العام لمنظمة العمل الدولية

على هامش مؤتمر العمل الدولي 113، والذي تم من خلاله تقديم توصيات لجنة الصياغة المنبثقة من الاجتماع التنسيق للمجموعة العربية والخاصة بملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية حول " وضع عمال الأراضي العربية المحتلة " باللغتين العربية والانجليزية.

- عقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، الذي عُقد يوم الأربعاء 4 يونيو / حزيران 2025 بقصر الأمم، بحضور أكثر من 500 مشارك من مختلف دول العالم. وتم من خلاله إلقاء كلمات من قبل المدير العام لمنظمة العمل العربية / رئيس المجموعة العربية / المدير العام لمنظمة العمل الدولية / وزيرة العمل بدولة فلسطين / ممثلي ورؤساء الفرق الثلاث لمؤتمر العمل الدولي 113.
- الترويج لتقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (في الجنوب اللبناني والجولان السوري) والمترجم لثلاثة لغات: الإنجليزية / الفرنسية / الإسبانية.

* * *

5- دورة تدريبية حول " السياسات والاستراتيجيات التفاوضية للجان العمالية " .

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة 8 - 10 يوليو / تموز 2025
- ❖ **عدد المشاركين:** (19) مشارك
- ❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة:** اعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية
- ❖ **الأهداف:** تدريب اعضاء اللجان العمالية على التفاوض الجيد والتعرف على أحدث الاستراتيجيات التفاوضية
- ❖ **المحاور:**
 - أهمية وشروط التفاوض كأداة لحل المشاكل والنزاعات.
 - تحديد مراحل ومستويات ومعوقات البيئة التفاوضية للجان العمالية.
 - التعرف على الأسس والمعايير التفاوضية المتعلقة بالعمل والعمال من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
 - بناء ثقافة تنظيمية داعمة للتفاوض والعمل الجماعي للجان العمالية.
 - مقومات وسمات المفاوض الناجح والمتميز.

- إكساب أعضاء اللجان العمالية القدرة على إعداد جدول أعمال المفاوضات من خلال الفريق وتحديد الأدوار.

❖ النتائج :

- إكساب أعضاء اللجان العمالية القدرة على إعداد جدول أعمال المفاوضات من خلال فريق المفاوضة وتحديد الأدوار.
- التعرف على مقومات وسمات المفاوض الناجح والمتميز.
- تسليط الضوء على أهمية وشروط التفاوض كأداة لحل المشاكل والنزاعات.
- تدريب أعضاء اللجان العمالية على كيفية تكوين فريق العمل والتعرف على أفضل استراتيجيات التفاوض.
- التدريب على كيفية بناء ثقافة تنظيمية داعمة للتفاوض والعمل الجماعي للجان العمالية.
- التعرف على أساليب التنبؤ والتخطيط للأزمات العمالية.

* * *

6- الدورة التدريبية حول " الحوار الاجتماعي آلية لحل النزاعات العمالية " .

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة 28-30 / 9 / 2025

❖ **عدد المشاركين:** (29) مشارك

❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة:** أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية

❖ **الأهداف:**

- إكساب أعضاء اللجان مهارات الحوار باستقلالية وكفاءة للمشاركة بفعالية في صنع القرار.
- استخدام الحوار كوسيلة فعالة لتخفيف حدة الصراعات والنزاعات العمالية والاجتماعية.
- التعرف على الأساليب الحديثة لإدارة النزاعات العمالية وتقريب وجهات النظر بين أطراف العمل
- بناء وتعزيز علاقات تعاون بين أعضاء اللجان العمالية وتعزيز استقرار بيئة العمل.
- المساهمة في صياغة سياسات وقوانين عمل تتسم بالعدالة والإنصاف، بما يخدم مصالح جميع الأطراف.
- دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة من خلال إشراك جميع الأطراف في صنع القرار .

❖ المحاور:

- الأساليب الفعالة لإدارة النزاعات العمالية
- آليات الحوار الاجتماعي لمنع النزاعات العمالية.
- أشكال وأنواع الحوار الاجتماعي.
- مهارات المفاوض الجيد
- أساليب ومهارات التفاوض الجيد

❖ النتائج:

- رفع مستوى الوعي بأهمية الحوار الاجتماعي وفهم عميق لأطر عمله وآلياته ومستوياته ودوره الهام في عملية صنع القرار.
- اكتساب مهارات عملية في فن التفاوض والحوار الاجتماعي وسبل استخدام الحوار كوسيلة لفض النزاعات العمالية والاجتماعية وتحقيق التواصل الفعال.
- التعرف على الوسائل العملية وأساليب التنبؤ والتخطيط لمواجهة الأزمات وآليات المتابعة والتقييم وكيفية تطبيقها في أماكن العمل.
- تعزيز التعاون بين أعضاء اللجان العمالية وبناء علاقات تعاونية أقوى بين ممثلي العمال من خلال فهم أنماط الشخصيات وأدوار الفريق في التفاوض والحوار.
- بلورة رؤية واضحة للقضايا ذات الأولوية التي يمكن معالجتها عبر الحوار الاجتماعي تمهيداً لصياغة سياسات عادلة.
- توثيق أفضل الممارسات ودراسة حالات تتعلق بالحوار الاجتماعي وكيفية إدارة عملية الحوار الاجتماعي داخل المنشآت.
- تحقيق فهم مشترك لمعايير النجاح في الحوار الاجتماعي والتعرف على الأساليب الحديثة لإدارة النزاعات العمالية.

* * *

7- الدورة التدريبية حول " المهارات والسمات الضرورية لأعضاء اللجان العمالية "

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة / جمهورية مصر العربية، 14- 16 أكتوبر / تشرين الأول 2025

❖ **عدد المشاركين:** (13) مشارك من أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى السادة الخبراء.

❖ المحاور:

- المهارات التنظيمية والإدارية لأعضاء اللجان العمالية .

- السمات الشخصية الضرورية للعمل في اللجنة العمالية .
- مهارات التواصل الفعال .
- إدارة الوقت وإدارة الازمات .
- تطبيقات عملية وتمارين وحالات عملية حول جلسات التفاوض بين اللجان العمالية ومنظمات أصحاب الاعمال .

❖ النتائج:

- بناء قدرات أعضاء اللجان النقابية من حيث بناء الثقة بين الأعضاء وتنظيم الوقت والتفاوض الجماعي وإدارة النزاعات واستراتيجيات القيادة.
- تنمية التفكير الإبداعي وتحليل المشكلات لتقديم حلول مبتكرة في العمل العمالي.
- تحسن مهارات العمل الجماعي والتواصل الفعال لتحقيق الأهداف المشتركة.
- تعزيز مهارات التفاوض والاقناع وإدارة النزاعات.
- تمكين القيادات النقابية بأحدث الأساليب العملية والعلمية لأداء مهامهم بكفاءة وفعالية.
- تطوير المهارات القيادية ليتمكن الأعضاء من تولي مسئوليات قيادية واتخاذ قرارات مؤثرة.

* * *

8- الدورة التدريبية حول " التحول الأخضر واقتصاديات الطاقة في العالم العربي: مسار للنمو والاستدامة "

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** دولة الكويت، يومي 9 - 10 ديسمبر / كانون الأول 2025

❖ **عدد المشاركين:** (20) عضو من اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية .

❖ الأهداف:

- تأتي هذه الدورة انسجاماً مع ما يشهده العالم اليوم من تحولات عميقة في مجالات الطاقة والبيئة.
- استشراف تأثيرات التحول الأخضر على حقوق العمال وفرص العمل والمهارات المطلوبة في المستقبل

❖ النتائج:

- تحليل الفرص والتحديات التي يفرضها التحول الأخضر على أسواق العمل في الدول العربية .
- استراتيجيات سد الفجوة بين المهارات المتاحة وتلك المطلوبة للاقتصاد الأخضر.

- الآليات الاجتماعية التي تضمن أن يكون التحول الأخضر شاملاً ومنصفاً.
- الإطار التشريعي والسياسات وتأثيراتها المباشرة لضمان تحول أخضر عادل.
- أهمية وجود أطر قانونية تحمي الفئات الهشة وتدعم العدالة الانتقالية للعمالة المتأثرة.
- أهمية تعزيز الحوار الاجتماعي الثلاثي بين الحكومات وأصحاب العمل، والعمال للتوافق على سياسات وإجراءات تكفل انتقالاً عادلاً نحو اقتصاد أخضر.
- أدوات الحماية الاجتماعية التي يجب تفعيلها لدعم العمالة المتأثرة.
- ضرورة المشاركة الكاملة والقيادية في القطاعات الجديدة، وتوفير التسهيلات اللازمة للولوج في سوق العمل الأخضر والاستفادة من عوائده الاقتصادية والاجتماعية.

* * *

ثانياً: مجال التعاون الفني

1- المشاركة في " النسخة الثانية من المؤتمر الدولي لسوق العمل "

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ :** وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** 29-30 يناير 2025 في مركز الملك عبد العزيز الدولي للمؤتمرات- الرياض/ المملكة العربية السعودية
- ❖ **مشاركة المنظمة :** شارك معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية في عدد من الجلسات الحوارية وورش العمل ، ومنها " دور منظمات العمل وأصحاب العمل في تعزيز الأعمال التي تدعم التحول الرقمي والاستدامة والمسؤولية المجتمعية في دول الخليج العربية "، والمائدة المستديرة "دراسة الحالة السادسة على مستوى الدول : المملكة العربية السعودية"
- ❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة :** 40 وزير عمل، و200 متحدث وخبير دولي، ومشاركة واسعة تجاوزت 5000 مشارك ومشاركة من صانعي السياسات، والخبراء الاقتصاديين، وقادة الأعمال، وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والعربية .
- ❖ **أهداف النشاط:**

- يهدف المؤتمر الذي يحمل شعار مستقبل العمل ، إلى تقديم حلول مبتكرة ومستدامة تساهم في تطوير سياسات سوق العمل، وتمكين الكفاءات، وتعزيز التعاون الدولي،
- ❖ **أهم المحاور:** تأثير الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة على التوظيف، والتغيرات الديموغرافية في أسواق العمل، وسد الفجوة بين المهارات واحتياجات سوق العمل، واستراتيجيات تحفيز الشباب ودعم الوظائف الخضراء وآليات تمكين القوى العاملة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.
- ❖ **أهم المخرجات:** توقيع 70 اتفاقية ومذكرة تفاهم وشراكات استراتيجية بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بهدف دعم سوق العمل، وتعزيز التدريب والتوظيف، وتطوير المهارات. وأطلق في المؤتمر أكاديمية سوق العمل، في مدينة الرياض، بشراكة استراتيجية بين المؤتمر الدولي لسوق العمل، والبنك الدولي، وشركة تكامل القابضة، وتم تدشين مختبرات السياسات، وتقديم مختبرين رئيسيين يركزان على برامج سوق العمل النشطة (ALMPs) لتعزيز دمج الشباب في أسواق العمل، ومجالس المهارات القطاعية (SSCs) لدعم مشاركة القطاع الخاص في تطوير المهارات.

* * *

2- المشاركة في " الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي "

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة، مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية 9 – 13 فبراير / شباط 2025

- ❖ **مشاركة المنظمة :** شارك وفد من المنظمة برئاسة معالي المدير العام في أعمال الدورة (115)

❖ تضمن جدول أعمال الدورة العديد من الموضوعات والمسائل الاقتصادية والاجتماعية، من أبرزها:

- تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (114) و (115).
- الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة العربية (د . ع - 34) جمهورية العراق 2025.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين.
- إعداد دراسات سنوية تفصيلية متخصصة حول أوضاع التقنيات الزراعية وتحليل استخدام التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي بالدول العربية.
- النظام الأساسي المعدل لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث.
- الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.
- دراسة حول تنوع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية.
- نحو العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي.
- تعزيز التكامل العربي لمواجهة آثار التغير المناخي على الفئات الاجتماعية الهشة.
- حوكمة التشغيل لتأمين الاندماج الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة.
- التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية.
- تمكين الفئات المهمشة رقمياً لتحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي.

ترأست أعمال هذه الدورة مملكة البحرين، وقد تميزت الدورة بحضور مكثف من ممثلي الدول العربية ونقاشات مطولة وخاصة في المسائل ذات الصلة بمراجعة أوضاع التجارة الحرة العربية وتطورات الاتحاد الجمركي العربي والاستثمار في الدول العربية ونحو العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين.

شهدت الدورة صدور العديد من القرارات ذات الصلة بالموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة ومن بينها الموضوعات الواردة من منظمة العمل العربية والمقترح تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (34) وهي:

- إعلان مبادئ حول مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية.
- الاستراتيجية العربية لتنمية القوي العاملة والتشغيل - محدثة.

* * *

3- المشاركة في " منتدى مستقبل العمل – القمة العالمية للحكومات "

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الموارد البشرية والتوطين ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتنسيق مع مؤسسة القمة العالمية للحكومات

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** مدينة جميرا – دبي، 11 – 13 فبراير 2025

❖ **عدد المشاركين:** أكثر من 30 مشارك

❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة:** قادة الحكومات والخبراء والمبتكرين من مختلف أنحاء العالم (150 دولة)

❖ **الأهداف:** يهدف المنتدى إلى مناقشة واستشراف التحولات الكبرى التي يشهدها سوق العمل في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة والتطورات التقنية المتقدمة، من خلال جلسات حوارية ومواضيع متميزة في استشراف مستقبل سوق العمل، تأثيرات الاقتصاد العالمي على مستقبل وتوجهات سوق العمل، إلى جانب استكشاف دور الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاقتصادية ذات الكثافة العمالية، إلى جانب تسليط الضوء على أهمية الشراكة الجامعية في بناء اقتصاد المعرفة.

❖ **المحاور:**

- تأثيرات الاقتصاد ومستقبل الأجور.
- الذكاء الاصطناعي والآثار على القطاعات الاقتصادية ذات الكثافة العمالية.
- مستقبل نماذج وأنماط العمل.
- الشراكة الجامعية في بناء اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة.
- لماذا تعد مرونة سوق العمل مفتاح النجاح؟

* * *

4- المشاركة في ملتقى إفريقيا الحادي عشر للاستثمار والتجارة تحت شعار " التكامل والازدهار الإفريقي الدولي "

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المركز العربي الإفريقي للاستثمار والتطوير

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** الجزائر العاصمة - فندق الشيراتون، 10- 11 مايو 2025

❖ **عدد المشاركين:** 1000 شخص من بينهم اقتصاديون ومستثمرون وخبراء.

❖ **الدول المشاركة:** (43) دولة عربية، إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، آسيا.

❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة:**

- الحكومات وصانعو القرار من مختلف الدول الإفريقية.
- المستثمرون من مختلف القطاعات الاقتصادية.
- المؤسسات المالية والمصارف.
- غرف التجارة والمنظمات الاقتصادية.
- رجال الأعمال.

- الخبراء الاقتصاديون.
- المجتمع المدني.
- المنظمات المتعاونة.
- المركز العربي الأفريقي للاستثمار والتطوير (CAAID).
- الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين (UNEP).
- الاتحاد الأفريقي.
- جامعة الدول العربية.
- البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد.
- المصرف العربي للاستثمار في أفريقيا.

❖ الأهداف:

- تعزيز التكامل الاقتصادي الأفريقي
- تفعيل الشراكات الاستراتيجية
- التنمية المستدامة
- تحفيز قطاعات جديدة
- دعم الابتكار وريادة الأعمال
- ترقية الصادرات البينية
- تنمية البنية التحتية
- تطوير التصنيع المحلي

❖ المحاور:

- دعم التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء من خلال ريادة الأعمال.
- الزراعة والأعمال الزراعية.
- الطاقة المستدامة.
- التصنيع والرقمنة.
- بناء القدرات والمعرفة الصناعية.

❖ التوصيات:

- الزراعة والأعمال الزراعية: دعوة الدول الأعضاء ووزارات الزراعة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى إعطاء الأولوية لإنشاء مناطق خاصة للتصنيع الزراعي (SAPZs)، تقوم على بنى تحتية صلبة وأطر تنظيمية محكمة لتعزيز التصنيع الغذائي وإضافة القيمة.
- الطاقة المستدامة: دعوة المجموعات الاقتصادية الإقليمية وشبكات الطاقة الإقليمية،

بالتنسيق مع الدول الأعضاء، إلى إعطاء الأولوية لمشاريع البنية التحتية للطاقة العابرة للحدود بما يعزز تكامل الأسواق الإقليمية للطاقة وتوزيع الموارد بشكل عادل.

- **التصنيع:** دعوة وزارات الصناعة والتجارة، بدعم من الحكومات الوطنية، إلى اعتماد أطر سياساتية وحوافز تشجع على إنشاء صناعات محلية قادرة على إضافة القيمة إلى المواد الخام الإفريقية، مما يعزز خلق فرص العمل وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- **الرقمنة:** دعوة السلطات العامة وشركاء التنمية إلى إعطاء الأولوية لتوسيع البنية التحتية الرقمية، خصوصاً في المناطق الريفية والنائية، من أجل تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وتعزيز المشاركة في الاقتصاد الرقمي.

- **بناء القدرات والمعرفة الصناعية:** أوصى المشاركون في الملتقى بضرورة عمل الهيئات المعنية بالتعليم التقني والمهني، بالتعاون مع الحكومات، على مواءمة البرامج التعليمية مع احتياجات السوق، لتزويد الشباب بالمهارات العملية اللازمة للعمل في القطاعات الاستراتيجية.

- **دعم التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء من خلال ريادة الأعمال:** يجب على الحكومات، والمؤسسات المالية، وشركاء التنمية تشجيع تطوير برامج لريادة الأعمال مخصصة للنساء، تتضمن التدريب على الأعمال، والإرشاد، وفرص التواصل. كما أن إنشاء منظومات داعمة لريادة الأعمال النسائية سيساهم في إزالة العوائق التي تحول دون مشاركتهن وتمكينهن من المنافسة.

❖ **توصيات استراتيجية لتعزيز أجندة 2063 من خلال التعاون الاقتصادي، واتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وتسهيل التنقل والسفر:**

- **توسيع وتأسيس اتحاد مالي إفريقي-عربي من خلال تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية الإفريقية والعربية لإنشاء منصة تمويل طويلة الأمد للمشاريع المشتركة وتسهيل التجارة وتبادل المعرفة في قطاعات حيوية مثل الزراعة والطاقة الخضراء والتحول الرقمي.**

- **تعزيز آليات التخفيف من المخاطر من خلال تشجيع المؤسسات المالية واتحاد التمويل الإفريقي-العربي على تطوير أدوات مبتكرة لمواجهة التحديات، وجذب الاستثمارات الخاصة مع ضمان استدامة المشاريع التنموية على المدى الطويل.**

* * *

5- المشاركة في " المنتدى العربي السنوي الأول للذكاء الاصطناعي "

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ :** 27 - 28 أغسطس / آب 2025 بمدينة العلمين الجديدة بجمهورية مصر العربية بمقر فرع الأكاديمية.

❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة :** أصحاب المعالي السادة الوزراء والمسؤولين وصنّاع القرار والأكاديميين والخبراء ورواد الأعمال من الدول العربية، وبحضور أصحاب المعالي والسعادة المدراء العاميين لمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك، ومؤسسات التمويل العربية والإسلامية والدولية .

❖ **مشاركة المنظمة :** شارك وفد برئاسة سعادة المدير العام حيث شارك في الجلسة الرئيسية المخصصة لمدراء المنظمات العربية المتخصصة برئاسة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بمداخلة عن دور المنظمة في مبادرة الذكاء الاصطناعي .

❖ **الأهداف:**

- تفعيل دور منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك في تنفيذ برامج المبادرة وبما يحقق التفوق العربي المنشود في هذا المجال الحيوي من خلال تطوير ودمج الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الحيوية.
- إعداد تقرير دوري حول مدى التقدم في تنفيذ عناصر المبادرة.

❖ **المحاور:**

- دعوة مؤسسات التمويل العربية والإسلامية والدولية إلى توفير الدعم المالي اللازم لتفعيل المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي الصادرة عن القمة العربية للتنمية 2025.
- الطلب من المنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك تقديم الدعم الفني والمعرفي اللازم لتنفيذ برامج المبادرة وتعزيز الشراكات البحثية والتطبيقية ذات الصلة.

❖ **جلسات المنتدى:**

- عقد المنتدى سبع جلسات عمل خلال فترة انعقاده على النحو التالي :
- **الجلسة الأولى:** دور منظمات ومؤسسات العمل العربي في تفعيل ومتابعة المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي وآليات تنفيذها.
 - **الجلسة الثانية:** دور القطاع الخاص العربي ورجال الأعمال العرب في تفعيل وتنفيذ لمبادرة العربية للذكاء الاصطناعي.
 - **الجلسة الثالثة:** دور مؤسسات التمويل العربية في تفعيل وتنفيذ المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي.
 - **الجلسة الرابعة:** حوكمة الذكاء الاصطناعي، الأطر الأخلاقية التعاون الدولي.
 - **الجلسة الخامسة:** البنية التحتية، الأمن السيبراني والسيادة الرقمية في الذكاء الاصطناعي.
 - **الجلسة السادسة:** التنمية الاقتصادية والابتكار القائم على الذكاء الاصطناعي.

- **الجلسة السابعة:** تنمية القدرات البشرية والحفاظ على الهوية الثقافية في عصر الذكاء الاصطناعي.

6- المشاركة في "النسخة الثالثة من منتدى الابتكار والاستثمار العربي" "ريادة عربية... استثمار مستدام".

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاعة الأندلسية، 21-22 يونيو/حزيران 2025.

❖ **مشاركة المنظمة:** بدعوة كريمة من إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي – القطاع الاقتصادي – في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، شاركت منظمة العمل العربية في الجلسة الحوارية التي عقدها إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية يوم السبت 21 يونيو/حزيران 2025 ضمن فعاليات صالون الفكر العربي المستدام، تحت شعار: "حوار عربي لمستقبل مستدام"، والتي تناولت "دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية المستدامة"، وذلك في مركز إبداع مصر الرقمية (كريتيفا) .

واليوم الثاني بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاعة الأندلسية.

❖ **الجهات المشاركة:**

- مؤسسة شباب قادرون للتنمية المستدامة، ووزارتي الشباب والرياضة، والصناعة والتجارة، إلى جانب مشاركة كل من وزارات الأوقاف، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والبيئة بجمهورية مصر العربية.
- استعرض المنتدى مجموعة من الخطط الداعمة لتمكين الشباب والمشاريع الناشئة، إذ أُتيح للمشاركين عرض أفكارهم ومبادراتهم أمام كبار المستثمرين والشركات الرائدة، بما ساهم في تعزيز فرص التشبيك والتمويل والتوسع التجاري، وفتح آفاق جديدة للتكامل الاقتصادي بين الأسواق العربية.

❖ **فعاليات المنتدى:**

- عقد جلسات حوارية وورش عمل تفاعلية.
- معرض للابتكار لعرض المشروعات الناشئة، وتنظيم مسابقة INNOVEST للابتكار وريادة الأعمال، حيث تم تقديم المشاريع أمام لجنة تحكيم متخصصة.
- الإعلان عن فوز أربعة مشاريع ريادية وهي: مشروع "بنانا ميد"، مشروع "إيكوبلاست"، مشروع "رينايل"، ومشروع "إيكووش".

7- المشاركة في إطلاق المنصة الوطنية لمواءمة فرص العمل (دولة فلسطين)

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة العمل الفلسطينية، بالشراكة مع الوكالة البلجيكية للتعاون الدولي "Enabel"، وبدعم وتمويل من الاتحاد الأوروبي

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** رام الله فلسطين ، 1 ديسمبر/ كانون الأول 2025

❖ **مشاركة المنظمة:** قدم معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، كلمة مسجلة .

❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة:** تحت رعاية وحضور دولة رئيس الوزراء، أطلقت وزارة العمل في دولة فلسطين المنصة الوطنية لمواءمة فرص العمل ، بالشراكة مع الوكالة البلجيكية للتعاون الدولي "Enabel"، وبدعم وتمويل من الاتحاد الأوروبي، بحضور معالي وزيرة العمل الدكتورة إيناس العطار، ومديرة الوكالة البلجيكية للتعاون الدولي، وعدد من الوزراء والسفراء والشخصيات الرسمية والقطاع الخاص، إلى جانب الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين.

❖ الأهداف:

- جمع ونشر جميع فرص العمل في السوق الفلسطيني من خلال المشغلين ومنصات إعلانات الوظائف المختلفة.
- تسجيل كافة الباحثين عن عمل في فلسطين على المنصة، استناداً إلى قواعد بيانات وزارة العمل التي تضم أكثر من نصف مليون مسجل.
- تحقيق مواءمة دقيقة بين الباحثين عن عمل والمشغلين باستخدام محرك ذكاء اصطناعي يقدم أفضل المرشحين للمشغلين وأفضل الفرص للباحثين دون أي تدخل بشري.
- توفير فرص عمل خارج فلسطين ضمن اتفاقيات شراكة بين وزارة العمل وعدد من الدول، بما يشمل فرص العمل عن بُعد.
- تزويد الحكومة الفلسطينية بتقارير وتحليلات حول المهارات المتوفرة في فلسطين، بما يدعم التخطيط ووضع السياسات المستندة إلى بيانات فعلية للعرض والطلب.

8- المشاركة في اجتماعات الدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب:

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية وقطاع الشؤون الاجتماعية – الأمانة الفنية

لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في جامعة الدول العربية

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ :** المملكة الأردنية الهاشمية 18 ديسمبر/ كانون الأول 2025 في العاصمة عمّان

❖ **مشاركة المنظمة :** وفد برئاسة معالي المدير العام وعضوية كل من:

الدكتورة / رانية رشدية - المشرفة على إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات، والأستاذة / منجية هادفي - المشرفة على إدارة التنمية البشرية والتشغيل

الجهات والمؤسسات المشاركة: بمشاركة واسعة من وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول العربية. وعدد من مديري منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك
أهم المحاور: تركزت النقاشات على تحويل برامج الدعم النقدي إلى مشروعات تنموية صغيرة، تحسين الأسرة العربية، وحماية الفئات الهشة، خاصة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

❖ أهم المخرجات:

- أقر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب خلال أعمال الدورة عددا من القرارات المتعلقة بعمل المجلس، وذلك بعد مناقشات موسعة بين الوفود المشاركة.
- شدد المشاركون على ضرورة إعطاء أولوية للفئات الأولى بالحماية الاجتماعية، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والنساء، والأطفال، وتعزيز سياسات الإدماج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي، وضمان الوصول العادل إلى التعليم والصحة والخدمات الأساسية.
- اتفق المشاركون على إعداد خطة عمل عربية شاملة لتنفيذ إعلان الدوحة، تستند إلى دعم الرؤية العربية 2045، وتطوير آليات الإغاثة والتعافي المبكر وإعادة الإعمار، وتعزيز الأمن الغذائي والمائي، والاندماج التكنولوجي والذكاء الاصطناعي، ودعم التعلم مدى الحياة وريادة الأعمال.
- كما دعا المشاركون إلى تكثيف الجهود لتنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، ودعم تشغيل المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الأردن، إلى جانب الالتزام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ إعلان عمان برلين، وتعزيز الحوار الاجتماعي.

* * *

9- المشاركة في " الملتقى الخامس للاتحادات واللجان العمالية الخليجية "

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** مدينة العلا بالمملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 24 إلى 27 ديسمبر 2025
- ❖ **مشاركة المنظمة:** شارك معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية في حفل الافتتاح بإلقاء كلمة ، كما شارك في الجلسة الرئيسية للملتقى .
- ❖ **الجهات والمؤسسات المشاركة :** شارك في الملتقى نخبة من ممثلي الاتحادات واللجان العمالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
- ❖ **الأهداف:**

- **تعزيز التعاون والتنسيق النقابي الخليجي:** العمل على تعزيز أواصر التعاون بين الاتحادات واللجان العمالية في دول الخليج لرفع مستوى التنسيق في التعامل مع القضايا المشتركة المتعلقة بسوق العمل، بما يُعزز دور العمل النقابي .

• مناقشة أبرز القضايا العمالية الخليجية: طرح التحديات التي تواجه العمال في دول مجلس التعاون، وتبادل الخبرات حول أفضل الممارسات المعتمدة في السياسات العمالية، وتطوير السياسات التي تُسهم في تحسين ظروف العمل.

• دعم الحوار الاجتماعي: تعزيز دور الحوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات، أصحاب الأعمال، النقابات) كآلية رئيسية لمواجهة مشكلات سوق العمل والوصول إلى حلول توافقية.

❖ أهم المخرجات: تبادل رؤى حول طرق تعزيز مشاركة العمال في صنع القرار وآليات مواجهة التغيرات في سوق العمل، علاوةً على استعراض أفضل الممارسات المؤسسية التي تساهم في تطوير منظومة العمل ودفع مسيرة العمل المشترك قدمًا.

* * *

رابعاً : محور الإعلام والتوثيق والمعلومات

تعتمد منظمة العمل العربية سياسة إعلامية متكاملة تهدف إلى تعزيز ثقافة العمل، وترسيخ قيمته في المجتمع العربي، من خلال تسليط الضوء على القضايا الجوهرية المرتبطة بسوق العمل، خاصةً فيما يتعلق بسياسات التنمية، والتشغيل، والحماية الاجتماعية، والتشريعات العمالية. كما تعمل المنظمة على الترويج لاتفاقيات وتوصيات العمل العربية، وإبراز دورها في إرساء العدالة الاجتماعية وتحسين بيئة العمل.

وفي هذا الإطار، تتولى إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات التغطية الإعلامية الشاملة لكافة أنشطة وفعاليات المنظمة، بما في ذلك الاجتماعات الدستورية، والمؤتمرات، والندوات، وورش العمل، والبرامج التدريبية، لضمان وصول هذه الفعاليات إلى كافة الجهات المعنية. كما تصدر المنظمة سنوياً ثلاثة أعداد من مجلة العمل العربي، في إطار استراتيجيتها الإعلامية الهادفة إلى دعم قضايا العمل والعمال على مستوى الدول العربية.

تولي منظمة العمل العربية أهمية كبيرة لتوثيق أنشطتها عبر مختلف الوسائل، حيث توثق إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات كافة الفعاليات من خلال الصور، والمواد الفيلمية، والأدلة الاسترشادية، والتقارير، والدراسات المتخصصة، مع توفيرها للباحثين والجهات المعنية وأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

كما تحرص المنظمة على التحديث المستمر لموقعها الإلكتروني، من خلال النشرات الصحفية، وتقارير الأنشطة، وفعاليات المنظمة المصورة وفق محاور عملها، إلى جانب رفع جميع الإصدارات الحديثة على الموقع، لضمان سهولة الوصول إليها من قبل المهتمين، الباحثين، والكوادر العاملة العربية، مما يعزز الشفافية ويوفر قاعدة بيانات معرفية متكاملة حول قضايا العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية في الوطن العربي.

* * *

1- المشاركة في " المعرض الدولي للاختراعات في الشرق الأوسط / الدورة 15 "

❖ **الجهة المنظمة:** النادي العلمي الكويتي في دولة الكويت بالتعاون مع جامعة الدول العربية وعدد من

المنظمات العربية والدولية

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** مجمع الراية - الكويت - دولة الكويت 16-19 / 2 / 2025

❖ **الجهات المشاركة:** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – اتحاد مجالس البحث العلمي العربية-

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري-المنظمة العربية للتنمية الزراعية- منظمة العمل

العربية-مكتب براءات الاختراع الخليجي- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية- المنظمة

العالمية للملكية الفكرية (WIPO) – الاتحاد الدولي للمخترعين (IFIA)- اليونسكو-معرض جنيف

الدولي.

❖ **عدد المشاركين:** 180 مخترع من الدول العربية والأجنبية

❖ **الأهداف:**

• تأسيس ثقافة الاختراع في الدول العربية وتقوية وتعزيز مكانة المجتمعات العلمية العربية.

• توفير البيئة المناسبة للمخترعين والمبدعين لعرض أفكارهم ومنتجاتهم.

• تقوية ودعم التعاون القائم بين المستثمرين (أصحاب العمل) والمخترعين.

❖ **النتائج:**

• إيماناً من منظمة العمل العربية بأهمية الابتكار والإبداع في تحقيق التنمية المستدامة في دولنا

العربية قدم معالي الأستاذ/ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية مكافأة مالية

ودرع المنظمة وشهادات تقدير للفريق العلمي الفائز في المعرض الدولي للاختراعات في الشرق

الأوسط؛ الدكتور حافظ كريكرو، ويونس زعرور ورفيق العلمي من المملكة المغربية، في مجال

الاختراعات التكنولوجية التي تعود بالنفع على أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، حيث كان

الاختراع (جهاز استشعار يكشف عن أي تغير في خصائص المواد والبضائع أثناء الشحن

والنقل).

• استمرار هذا التعاون المثمر والبناء مع النادي العلمي الكويتي والمعرض الدولي للاختراعات في

الشرق الأوسط بما يسهم في دعم المخترعين ورواد العمل العرب وتحفيزهم على الإبداع والتميز.

2- المشاركة في الدورة (16) للأسبوع الكويتي في مصر

❖ الجهة المعنية بالتنفيذ: جامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال)

❖ مكان وتاريخ التنفيذ: القاهرة، جمهورية مصر العربية (25-27/ نوفمبر 2025)

❖ مشاركة المنظمة: تأتي مشاركة المنظمة عبر جناح مخصص بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال تقديم مجموعة مطبوعات حديثة من آخر إصدارات منظمة العمل العربية تتضمن تقارير واستراتيجيات ودراسات متخصصة في مجالات عمل المنظمة بالإضافة إلى أعداد من مجلة العمل العربي

❖ الهدف:

تعزيز حضور منظمة العمل العربية في الفعاليات العربية وإبراز دورها ورسالتها إلى جانب مؤسسات العمل العربي المشترك، والتعريف بأهم إصداراتها، بما يدعم نشر الموارد المتخصصة ذات الصلة بقضايا العمل والعمال وأسواق العمل والتشغيل والتنمية البشرية والحماية الاجتماعية في دولة الكويت وجميع الدول العربية.

* * *

3- إصدار العدد (127) و (128) و (129) من مجلة العمل العربي.

❖ الجهة المعنية بالتنفيذ: إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

❖ مكان وتاريخ التنفيذ:

• العدد (127) الربع الأول من عام 2025.

• العدد (128) في الربع الثالث من عام 2025.

• العدد (129) في الربع الرابع من عام 2025.

❖ الجهات المستفيدة:

• أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

• الباحثون والمهتمون بقضايا العمل والعمال ومجال التنمية البشرية والحماية الاجتماعية.

• الإعلاميون العرب.

❖ الأهداف :

• تسليط الضوء على أهم أنشطة منظمة العمل العربية.

• نشر أهم أخبار وإنجازات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية .

• نشر أحدث الدراسات والتقارير الخاصة بمختلف قضايا التشغيل وسوق العمل.

* * *

4- إصدار كتيب " دليل أنشطة وبرامج منظمة العمل العربية 2025 "

❖ الجهة المعنية بالتنفيذ: إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

❖ مكان وتاريخ التنفيذ: خلال شهر يناير/ كانون الثاني 2025

- ❖ **الجهات المستفيدة:** أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي
- ❖ **الهدف:** تزويد أطراف الإنتاج الثلاثة والجهات المعنية بالأنشطة والبرامج المزمع تنفيذها خلال عام 2025 وذلك وفقاً لخطة عمل المنظمة المقررة من الجهات الدستورية.

* * *

5- إصدار كتيب " نتائج وتوصيات أنشطة منظمة العمل العربية 2025 "

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** خلال شهر ديسمبر / كانون الأول 2025
- ❖ **الجهات المستفيدة:** أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي
- ❖ **الهدف:** تزويد أطراف الإنتاج الثلاثة والجهات المعنية بنتائج وتوصيات الأنشطة التي قام مكتب العمل العربي بإدارته المختلفة، وكذلك المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة بتنفيذها خلال عام 2025 .

* * *

6- التغطية الإعلامية لأنشطة منظمة العمل العربية.

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة - مشروع مستمر 2025.
- ❖ **الأهداف :**
 - القيام بالتغطية الإعلامية لأنشطة المنظمة في وسائل الإعلام العربية؛ المقروءة والمسموعة والمرئية.
 - موافاة الإعلاميين المتخصصين في مجال الاقتصاد وقضايا العمل بالنشرات الصحفية والدراسات والتقارير فور صدورهم من المنظمة بهدف نشرها على أوسع نطاق لتحقيق الفائدة المرجوة منها.
 - إصدار البيانات التي تعبر عن مواقف المنظمة ورؤيتها وإيصال رسالتها في القضايا العربية والمناسبات السنوية المتعلقة باختصاصات عمل المنظمة.
- ❖ **الجهات المستفيدة:**

- أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.
- وسائل الإعلام العربية.
- الباحثون والمهتمون بقضايا العمل.

* * *

ثانياً: مجال التوثيق والمعلومات

1- دعم التوثيق والمعلومات.

- ❖ الجهات المعنية بالتنفيذ: إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
- ❖ مكان وتاريخ التنفيذ: مشروع مستمر 2025.
- ❖ الجهات المستفيدة:
 - أطراف الإنتاج الثلاثة
 - المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية
 - المهتمون بمجال عمل المنظمة
- ❖ الأهداف: تحديث الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل العربية وتزويده بالنشرات الصحفية وبكافة التقارير والأنشطة والأفلام التوثيقية والصور والإصدارات فور تنفيذها.

* * *

2- دعم وتطوير مكتبة منظمة العمل العربية والمكتبة الإلكترونية على موقعها الإلكتروني.

- ❖ الجهة المعنية بالتنفيذ: إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
- ❖ مكان وتاريخ التنفيذ: مشروع مستمر 2025.
- ❖ الجهات المستفيدة:
 - أطراف الإنتاج الثلاثة
 - المهتمون بمجالات عمل المنظمة
 - الباحثون والأكاديميون
- ❖ الأهداف:
 - استحداث قاعدة بيانات إلكترونية تتضمن إصدارات مكتب العمل العربي والمؤسسات التابعة لها بصيغة (PDF).
 - دعم المكتبة بأحدث المطبوعات الورقية والإلكترونية ذات الصلة بمجالات عمل المنظمة.

* * *

3- إنتاج أفلام وثائقية. (مونتاج وتوثيق أنشطة وفعاليات مكتب العمل العربي وأرشفتها)

- ❖ الجهة المعنية بالتنفيذ: إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
- ❖ مكان وتاريخ التنفيذ: مشروع مستمر طوال العام 2025.
- ❖ الجهات المستفيدة:
 - أطراف الإنتاج الثلاثة.

- المهتمون بمجالات عمل المنظمة.
- الباحثون والأكاديميون.
- وسائل الإعلام.

❖ الأهداف:

- أنشطة المنظمة في شكل أفلام وثائقية.
- تزويد الموقع الإلكتروني وقناة المنظمة على اليوتيوب بالأفلام الوثائقية وجلسات مؤتمرات العمل العربي.

* * *

4- توثيق التدريب .

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ :** المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.
- ❖ **تاريخ ومكان التنفيذ :** مشروع مستمر طيلة عامي الخطة بمقر المركز
- ❖ **الأهداف :**

- بناء قواعد بيانات ومعلومات حديثة خاصة بتنمية الموارد البشرية وتخزينها بالأرشيف الإلكتروني.
- توثيق الندوات والمؤتمرات والأبحاث والدراسات ومختلف أنشطة وأعمال المركز الإدارية والفنية.
- تنمية وتطوير مهارات العاملين بقسم التوثيق والمعلومات ووحدات المركز المختلفة .
- تطوير موقع المركز على الانترنت وربطه بالمواقع المحلية والعربية والدولية ذات العلاقة.
- ربط مركز المعلومات بالمراكز العربية والدولية المماثلة .

❖ **الجهات المستفيدة :**

- مختلف وحدات المركز والجهات المتعاونة معها .
- كافة الأقطار العربية .
- ❖ **المشاركون :** خبراء ومؤسسات وشركات تقنية المعلومات .

* * *

ثالثاً: مجال الإصدارات والدراسات والترجمة

1- دراسة حول " الإعلام الرقمي وتأثيره التوعوي على التنمية الاقتصادية في الدول العربية"

❖ الجهة المعنية بالتنفيذ: إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات.

❖ مكان وتاريخ التنفيذ:

• نفذت في الربع الثاني من عام 2025.

• تم تعميمها على أطراف الإنتاج الثلاثة.

❖ المحاور:

• المحور الأول: دور الإعلام الرقمي في تمكين أطراف الإنتاج وتنظيم سوق العمل.

• المحور الثاني: الجدوى الاقتصادية والنماذج الناجحة للإعلام الرقمي التنموي.

• المحور الثالث: التحديات التي تواجه الإعلام الرقمي التوعوي ودور أطراف الإنتاج.

❖ النتائج:

• ضرورة تنظيم وتطوير وتوحيد القوانين والتشريعات التي تحكم الإعلام الرقمي في الدول العربية ليؤدي دوره التوعوي المنشود.

• العمل على تشجيع المنافسة بين شتى القطاعات والمنظمات والمؤسسات العربية المعنية بالإعلام الرقمي لتكون حافزاً على الابتكار.

• تيسير استخدام تطبيقات الإعلام الرقمي والوصول إلى منصاته من جانب المستخدمين في مجتمع العمل بكافة أطرافه.

• الاهتمام بتضمين قضايا الإعلام الرقمي ضمن الرؤى ذات الصلة مثل الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي للربط بينه وبين القضايا الأخرى للاقتصاد الرقمي.

• إجراء مزيد من الدراسات المتعمقة حول النماذج والتجارب الدولية للإعلام الرقمي ودوره التوعوي في التنمية الاقتصادية، لاسيما في الصين للاستفادة منها في الدول العربية.

• منح أولوية كبيرة للاستثمار في كل من البنية التحتية، ومراكز البحث المتخصصة، ورأس المال البشري الذي يقوم بإدارة واستخدام وتطبيقات الإعلام الرقمي لأداء دوره التوعوي.

• ضرورة العمل على تكامل جهود الباحثين ومراكز الأبحاث في مجال الإعلام الرقمي التوعوي في الدول العربية على الصعيدين الأكاديمي والعملية الميداني.

• ضرورة وضع الإعلام الرقمي ومواجهة تحدياته في سلم الأولويات الوطنية العربية.

خامساً : محور الاجتماعات الدستورية والنظامية

1- اجتماع هيئة الرقابة المالية والإدارية

❖ مكان وتاريخ التنفيذ: القاهرة، 1 فبراير/ شباط 2025

أولاً: إستناداً للقرار رقم (1733) الصادر عن مؤتمر العمل العربي الدورة (49)، المنعقد في القاهرة / جمهورية مصر العربية، خلال شهر مايو/ أيار 2023، والمتضمن تشكيل هيئة الرقابة المالية والإدارية لمنظمة العمل العربية لمدة سنتين (2023 إلى 2025)، من ممثلي الدول التالية:

(أ) تشكيل الهيئة :

• عن فريق الحكومات :

- المملكة الأردنية الهاشمية
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- جمهورية العراق
- دولة فلسطين
- المملكة المغربية
- الجمهورية اللبنانية
- دولة ليبيا
- عضواً أصيلاً
- عضواً أصيلاً
- عضواً أصيلاً
- عضواً أصيلاً
- عضواً احتياطياً
- عضواً احتياطياً

• عن فريق أصحاب الأعمال :

- السيد / طلال محمود حجازي
- (أصحاب أعمال / الجمهورية اللبنانية)

• عن فريق العمال :

- السيد / أحمد بهنيس
- (عمال / المملكة المغربية).

(ب) دعوة الهيئة للانعقاد :

بناء على دعوة سعادة السيد / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية لعقد اجتماعها في القاهرة / جمهورية مصر العربية، خلال شهر فبراير/ شباط 2025 حتى إنتهاء أعمالها لتدقيق الحسابات الختامية، والإطلاع على تقارير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 ، لكل من :

- 1- مكتب العمل العربي / القاهرة.
- 2- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق.
- 3- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم.
- 4- المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر.
- 5- المركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس.

حضر السادة أعضاء هيئة الرقابة المالية والإدارية التالية أسماؤهم :

- 1- السيد / مهند يحيى رجب غش (حكومات / المملكة الأردنية الهاشمية)
- 2- السيد / طارق العشي (حكومات / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)
- 3- السيدة / رجاء جرجيس عبد الله (حكومات / جمهورية العراق)
- 4- السيد/ طلال محمود حجازي (أصحاب أعمال / الجمهورية اللبنانية)

ولم يحضر الاجتماع :

- 1- السيد / ممثل المملكة المغربية (حكومات / المملكة المغربية) لم يتم تسمية المندوب.
- 2- السيد/ ممثل الجمهورية اللبنانية (حكومات - عضواً إحتياطياً / الجمهورية اللبنانية) لم يتم تسمية المندوب.
- 3- السيد / ممثل دولة ليبيا (حكومات - عضواً إحتياطياً / دولة ليبيا) لم يتم تسمية المندوب.
- 4- السيد / أحمد بهنيس (عمال / المملكة المغربية).
- 5- السيد / موفق محمد إبراهيم (حكومات / دولة فلسطين).

(ج) إجتماع هيئة الرقابة المالية والإدارية

عملاً بأحكام النظام الداخلي لهيئة الرقابة المالية والإدارية فقد عقدت إجتماعها يوم السبت الموافق 2025/2/1، في مقر المنظمة بحضور أعضائها المذكورين أعلاه، تم الإتفاق على تشكيل الهيئة كما يلي :

- | | |
|-------------------------------|-----------------------------|
| - السيد / رجاء جرجيس عبد الله | رئيساً للهيئة |
| - السيد / طلال محمود حجازي | نائباً لرئيس الهيئة ومقرراً |

ثانياً: اختصاصات ومنهج عمل الهيئة:

تتمثل إختصاصات هيئة الرقابة المالية والإدارية المحددة بالنظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة سالفه الذكر في الآتي :

- 1- تدقيق الحسابات الختامية للتحقق من صحتها والتعرف على حقيقة المركز المالي.
- 2- الإطلاع على السجلات والوثائق والبيانات وفحص أي سجلات أو وثائق تراها لازمة للقيام بمهامها، وكذلك الاتصال المباشر بالموظفين المعنيين.
- 3- التأكد من توافر الوثائق والعقود المؤيده للمبالغ التي يجرى تدوير مخصصاتها بموجب أحكام المادة (21) من النظام المالي والمحاسبي الموحد.
- 4- مراقبة الإجراءات الإدارية الخاصة بشؤون الموظفين للتحقق من مطابقتها للموازنة والإجراءات المالية المقررة.
- 5- مراجعة قيود المخازن وسجلاتها ومستندات التوريد والصرف والتحصيل.

وقد اعتمدت الهيئة لتنفيذ مهامها منهجية مراجعة نماذج من الأعمال التالية:

- مراجعة نماذج من الجوانب الإدارية والتنظيمية.
- مراجعة نماذج من الجوانب المالية وتدقيق السجلات والقيود المحاسبية والوقوف على مدى تنفيذ المشاريع والبرامج.
- إجراء المقابلات والاستفسارات مع المسؤولين.
- الاطلاع على الوثائق والمستندات المؤيدة للإجراءات المالية والإدارية.
- باشرت الهيئة مهامها، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأحكام النظام المالي والمحاسبي الموحد فيما يتعلق بإختصاصات وصلاحيات هيئات الرقابة المالية والإدارية وفق النموذج الموحد لتقارير هيئات الرقابة للمنظمات العربية المتخصصة المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

* * *

2- اجتماع لجنة شؤون عمل المرأة العربية الدورة الثالثة والعشرون

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية 23 فبراير/ شباط 2025

عقدت منظمة العمل العربية الدورة الثالثة والعشرون للجنة شؤون عمل المرأة العربية يوم 23 فبراير/ شباط 2025 في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية ، وبحضور ممثلات عن أطراف الإنتاج الثلاثة في لجنة المرأة من الدول العربية.

❖ **أهم النتائج:**

- أخذ العلم بما ورد في تقرير اللجنة المقدم حول متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030، كونها شريكا فاعلا في تحقيق مسار التنمية.
- التأكيد على أهمية السعي إلى تحقيق المزيد من التقدم في مسار المساواة بين الجنسين في مجالات العمل المختلفة، وتعزيز بيئات العمل المساهمة في تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية للمرأة، من خلال توفير بيئة تشريعية وحقوقية تعزز من حقوق المرأة العاملة.
- إدانة كافة الحروب والنزاعات التي تخصم من رصيد وفرص التنمية المستدامة، وتأثيراتها على تسارع وتيرة تراجع وانحراف مسارات تعزيز حقوق المرأة وحمايتها والنهوض بعملها.
- دعم ريادة الأعمال الرقمية، من خلال تسهيل وصول المرأة الى التمويل والتكنولوجيا الحديثة، وتعزيز فرص العمل المرن والعمل عن بُعد، إضافة إلى استخدام المنصات الرقمية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي، مما يسهم في توسيع دور المرأة في التنمية

المستدامة وبناء اقتصاد رقمي شامل.

- دعم المرأة من خلال تطوير التشريعات والسياسات التي تضمن مشاركتها اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً وضمان حصولها على فرص متكافئة.
- تبني سياسات بيئية مستدامة ومبادرات مجتمعية تدعم دور المرأة في الحفاظ على الموارد الطبيعية لتسهم في تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات البيئية.
- تعزيز التعليم والتدريب المهني للنساء، مما يمكنهن من دخول أسواق العمل الرسمية وتحقيق الاستقلال المالي.
- الدعوة إلى إصدار المزيد من الدراسات والاستراتيجيات والتقارير التي تسهم في تطوير سياسات وبرامج تدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

* * *

3- اجتماع لجنة الحريات النقابية الدورة (44)

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة، 26 فبراير / شباط 2025

❖ **جدول الأعمال:**

- 1- انتخاب هيئة مكتب لجنة الحريات النقابية .
 - 2- متابعة تنفيذ توصيات الدورة (43) للجنة الحريات النقابية
 - 3- المساهمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي.
 - 4- ما يستجد من أعمال .
- وفقاً لنص المادة الأولى من نظام عمل لجنة الحريات النقابية، تم تشكيل لجنة الحريات النقابية (2023 - 2025) على النحو التالي: -

• أعضاء اختارهم مؤتمر العمل العربي:

- السيد / بوعلام عيساوي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / حكومات)
- السيد / حمد علي المري (دولة قطر / أصحاب الأعمال)
- السيد / عماد حمدي علي حمدان (جمهورية مصر العربية / عمال)

• أعضاء اختارهم مجلس الإدارة:

- السيد / كمال خليفة الهمالى (دولة ليبيا / حكومات)
- السيدة / سعيدة نغزة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / أصحاب أعمال)
- السيد / عاشور تلي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / عمال)

• أعضاء اختارهم المدير العام بموافقة مجلس الإدارة:

- السيد / أسامه سلمان حسن (مملكة البحرين)
- السيد / رفيق العلوني (الجمهورية العربية السورية)
- السيد / سعد الدين حميدي صقر (الجمهورية اللبنانية)

* * *

4- مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (102)

❖ مكان وتاريخ التنفيذ: القاهرة، 27 - 28 فبراير / شباط 2025

❖ جدول الأعمال:

البند الأول: تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة.

البند الثاني: متابعة تنفيذ قرارات الدورة (101) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة، 3 - 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024)

البند الثالث: المسائل المالية والإدارية :

- الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى (2025/2/15)

- النظر في تعيين المراجعين القانونيين لتدقيق الحسابات لمنظمة العمل العربية لعامي "2025 - 2026"

- تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي بالقاهرة والمراكز والمعاهد التابعة للمنظمة عن السنة المالية المنتهية في (2024/12/31)

- تقرير الرقابة الداخلية لمكتب العمل العربي .

البند الرابع: تسمية أعضاء لجنة الخبراء القانونيين (2025 - 2028).

البند الخامس: تقرير عن نتائج أعمال الدورة (45) للجنة الخبراء القانونيين.

البند السادس: تقرير عن نتائج أعمال الدورة (23) للجنة شؤون عمل المرأة العربية.

البند السابع: تقرير عن نتائج أعمال الدورة (44) للجنة الحريات النقابية .

البند الثامن: مشروع الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال.

البند التاسع: اختيار رواد العمل العرب.

البند العاشر: دراسة مقترح تعديل مدة انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة لتتوافق مع مدة ولاية المجلس (سنتين)

البند الحادي عشر: الإعداد والتحضير للاجتماع السنوي للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، 2025) .

البند الثاني عشر: تحديد مشروع جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي 2026.

البند الثالث عشر: تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية بين الدورتين:

(101) لمجلس الإدارة (3 – 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024)

(102) لمجلس الإدارة (2025)

البند الرابع عشر: التقارير التكميلية للسيد المدير العام :

تقرير حول نتائج أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (9

– 13 فبراير / شباط 2025)

البند الخامس عشر: ما يستجد من أعمال.

5- مؤتمر العمل العربي الدورة (51)

برعاية كريمة من فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية، واستناداً إلى نص الفقرتين (الأولى والثانية) من المادة الخامسة من دستور منظمة العمل العربية، والمادة الثالثة من نظام العمل بالمؤتمر، عقدت منظمة العمل العربية الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر العمل العربي في القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 19 - 26 أبريل / نيسان 2025.

شارك في أعمال المؤتمر (387) عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من (21) دولة عضو في منظمة العمل العربية على النحو التالي:

- أعضاء حكوميون (165)
- برئاسة: (15) وزير زائر، و (4) رؤساء وفود
- أصحاب أعمال (88)
- عمال (134)
- بالإضافة إلى مشاركة ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعدد من المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية بصفة مراقب ويبلغ عدد أعضائهم المشاركين (65) عضواً.

- تضمن جدول أعمال الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي لعام 2025 البنود التالية:

1. تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.
2. النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.
3. متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.
4. المسائل المالية والإدارية.
5. تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

6. مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو / حزيران 2025).
7. تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية بمنظمة العمل العربية
- مجلس إدارة منظمة العمل العربية (2025 – 2027)
 - هيئة الرقابة المالية والإدارية بمنظمة العمل العربية (2025 – 2027)
 - لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي (2025 – 2027)
 - لجنة شؤون عمل المرأة العربية (2025 – 2027)
 - لجنة الخبراء القانونيين (2025 – 2028)
8. بند فني حول " السياسات الاجتماعية الشاملة ودورها في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي ".
9. بند فني حول " العناقد الاقتصادية مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة ".
10. تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي 2026

* * *

6- مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (103)

❖ مكان وتاريخ التنفيذ: القاهرة، 11 – 12 أكتوبر / تشرين الأول 2025

❖ جدول الأعمال:

- البند الأول: انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة
- البند الثاني: تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة
- البند الثالث: متابعة تنفيذ قرارات الدورة (102) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة، 27 – 28 فبراير / شباط 2025)
- البند الرابع: متابعة تنفيذ قرارات الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي (جمهورية مصر العربية، 19 – 26 أبريل / نيسان 2025)
- البند الخامس: المسائل المالية والإدارية:
1. الموقف المالي من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى 1 / 10 / 2025.
 2. متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات الاجتماع (34) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة (13 – 17 يوليو / تموز 2025).
 3. تقرير الرقابة الداخلية لمكتب العمل العربي.
- البند السادس: استكمال تشكيل لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي لمدة عامين (2025 – 2027)

البند السابع: استكمال تشكيل لجنة شؤون عمل المرأة العربية لمدة عامين (2025 – 2027)

البند الثامن: تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية بين الدورتين:

- (102) لمجلس الإدارة (فبراير / شباط 2025)
- (103) لمجلس الإدارة (أكتوبر / تشرين الأول 2025)

البند التاسع : التقارير التكميلية للسيد المدير العام:

- تقرير عن نتائج أعمال الدورة (57) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك (تونس، 14 – 16 أبريل / نيسان 2025).
- تقرير عن نتائج أعمال الاجتماع التحضيري للقمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية بالجمهورية التونسية (30 يونيو/ حزيران – 1 يوليو/ تموز 2025).
- تقرير عن نتائج أعمال الدورة (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة، 31 أغسطس / آب – 3 سبتمبر / أيلول 2025).

البند العاشر : ما يستجد من أعمال

* * *

7- اجتماع لجنة شؤون عمل المرأة العربية الدورة الرابعة والعشرون

- ❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل
- ❖ **مكان وتاريخ التنفيذ:** عقدت لجنة شؤون عمل المرأة العربية دورتها الرابعة والعشرين، يوم الأحد الموافق 7 ديسمبر / كانون الأول 2025 الكويت – دولة الكويت .
- ❖ **جدول الأعمال :**

البند الأول: تشكيل الأمانة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية (2025 – 2027)

البند الثاني: تمكين المرأة في اقتصاديات الطاقة والتحول الأخضر" من التحديات إلى القيادة المستدامة"

البند الثالث: مشروع خطة عمل لجنة شؤون عمل المرأة العربية لعام 2026

- ❖ **بدأ اجتماع اللجنة في تمام الساعة التاسعة صباحاً بالجلسة الإجرائية ، بمناقشة البند الأول من جدول الأعمال بشأن تشكيل الأمانة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية للفترة من (2025 - 2027)، حيث تم التشكيل على النحو التالي :**

- الدكتورة / سناء العصفور
- السيدة / عواطف عبدالله أبودربالة
- السيدة / عائشة محمد الجاسم
- الأمانة العامة
- أمين عام مساعد/ حكومات
- أمين عام مساعد / أصحاب أعمال

- السيدة / خديجة طويل
- السيدة / ابتسام السعيد
- السيدة / سناء شكيب واكد
- عضو الأمانة العامة / حكومات
- عضو الأمانة العامة / أصحاب أعمال
- عضو الأمانة العامة / عمال

❖ وبعد مناقشات مستفيضة للبندين الثاني والثالث من جدول أعمال اللجنة وتبادل الآراء توصلت اللجنة إلى إقرار التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المعروض ضمن بنود جدول أعمال المؤتمر ضمن الملحق الثاني من البند الأول تقرير المدير العام .

* * *

8- لجنة الخبراء القانونيين الدورة (46)

❖ **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

❖ **مكان وتاريخ التنفيذ :** 21 إلى 22 ديسمبر / كانون الأول 2025، القاهرة / جمهورية مصر العربية .

❖ **جدول الأعمال :**

- دراسة التقارير التي تلتزم الدول الأعضاء بتقديمها إلى مكتب العمل العربي، وفقاً للفقرتين الأولى والثانية من المادة السادسة عشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

❖ **الافتتاح :**

- افتتح اجتماعات اللجنة معالي السيد/ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية وحضر اجتماعات الدورة أعضاء اللجنة السادة:

- الأستاذ/ حمادة أبو نجمة
- الدكتور/ علي فيصل الصديقي
- الدكتورة/ إيمان خزعل
- الأستاذ/ إيهاب عبد العاطي عليان
- الدكتور/ طارق لكدالي
- المملكة الأردنية الهاشمية
- مملكة البحرين
- الجمهورية اللبنانية
- جمهورية مصر العربية
- المملكة المغربية

- انتخبت اللجنة في بداية أعمالها الأستاذ / حمادة أبو نجمة رئيساً لها لمدة عام .

❖ **مثل منظمة العمل العربية في اجتماعات اللجنة كل من:**

- السيد/ إسلام سناء
- السيد/ مروان الرايس
- الأنسة/ دعاء خير
- مدير إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل
- ديوان المدير العام
- إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

❖ درست اللجنة الوثيقة المقدمة من قبل مكتب العمل العربي والتي تضمنت ردود الدول العربية بشأن الاتفاقيات المصادق عليها والاتفاقيات غير المصادق عليها والردود على الملاحظات السابقة للجنة، وفي ضوءها أعدت هذا التقرير للعرض على مجلس الإدارة ومن ثم على المؤتمر العام.

❖ اعتمدت اللجنة في هذا التقرير منهجية مطورة في إعداد المحتوى وعرض الملاحظات ، بما يجعل التقرير أكثر تنظيماً وأسهل في الاطلاع والمتابعة ، وتقوم هذه المنهجية على توظيف قاعدة البيانات الإلكترونية الخاصة بمكتب العمل العربي، وعلى عرض الملاحظات بصيغة حوارية مع الجهات المعنية في الدول العربية عبر تحديد نقاط التغطية التشريعية ومواطن النقص وطلبات الإيضاح أو استكمال النصوص ، بما يضمن الوصول إلى تقدير أدق لمدى انسجام التشريعات الوطنية مع متطلبات اتفاقيات العمل العربية وتعزيز فعالية المتابعة وتراكم الخبرة المؤسسية في أعمال اللجنة .

❖ وقد استخلصت اللجنة من خلال المناقشات التي دارت أثناء اجتماعاتها عدة ملاحظات عامة تم رفعها إلى مجلس الإدارة والمؤتمر العام لأهميتها، وهي في تقرير اللجنة المعروض ضمن بنود جدول أعمال المؤتمر في البند الخامس بعنوان تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية .

* * *

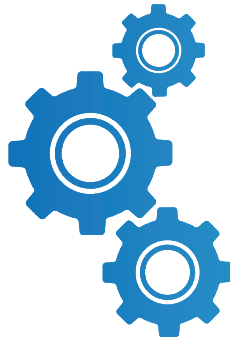
المحتويات

رقم الصفحة	المحور والمجال
3	** تقديم.
5	أولاً: محور الحماية الاجتماعية:
6	- مجال معايير وتشريعات العمل
22	- مجال شؤون عمل المرأة العربية
28	- مجال عمل الأطفال
33	- مجال الأشخاص ذوي الإعاقة
35	- مجال التأمينات الاجتماعية
40	- مجال الصحة والسلامة المهنية
42	ثانياً: محور التنمية البشرية والتشغيل:
52	- مجال التشغيل ودراسات سوق العمل
62	- مجال التدريب المهني والتقني
71	- مجال التنقل والهجرة
74	- مجال التصنيف العربي المعياري للمهن
75	ثالثاً: محور العلاقات الخارجية والتعاون الدولي
76	- مجال العلاقات العربية والدولية
84	- مجال التعاون الفني
94	رابعاً: محور الإعلام والتوثيق والمعلومات:
95	- مجال الإعلام والنشر
98	- مجال التوثيق والمعلومات
100	- مجال الإصدارات والدراسات والترجمة
101	خامساً: محور الاجتماعات الدستورية والنظامية



الدورة الثانية والخمسون

52



مؤتمر العمل العربي

جمهورية مصر العربية | 13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026

